



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

فصول الأحكام في أصول الأحكام

المؤلف

عبدالرحيم بن أبي بكر بن علي المرغيناني

ملاحظات

رتبها على اربعين فصلا والموجود منها إلى الفصل الثاني عشر

به حرم من قوله
الدعوى الى اخره

كتاب فصول الاحكام
واصول الاحكام وطلبه
فتاوى نافذة الاول وعالمها
في السجادة والنفاز

وقف لله تعالى على من ينتفع به

تأليف ابي الفتح عبد الرحيم بن ابي بكر بن عبد الجليل بن خليل
المرعيني السمرقندي
رتبها على اربعين فصلا الموجود منها الى الفصل الخامس عشر

٢٠٤٦

٢٦٨٨٥

فقه حنفى

٧



بسم الله الرحمن الرحيم
 وباسم مبدء كل كتاب ويختتم وينتهي كل خطاب وينظم بالصدقة على رسوله
 محمد بن فؤاد كل بركة بعده وينضاف كل حال سببه ثم بالتسليم على آل وصحبه البررة
 من المهاجرين والنصارى يستفتح كل امر متعلق ويستفتح كل امر متعلق
 فان العلم على ما يقع على دور الاحقاب وذكر يوارثه الاحقاب بعد الاحقاب
 وقبلة يفتح بها المدخول وحيلة يتجلى بها الاولون والآخرين من خطي به
 انما كل يوم رفعة واصطفاة واحكام ساعة مخلوقة وهو اول المجدف
 وباطن الشرف وظاهرة السوء وغدنة وفوز ناظر الكمال وقدرة
 وهو راجع الكمال ورونة جنابه هو الاغصان ومورود هو الاغصان ومورود
 هو الاربع ومسا هو الاربع وتزيف المعروف من باب المردود كما ان الزيادة
 على الله نقصان من المجدود وعلم الفقه اشرف العلوم قدرا واهمها اسرا
 واعظمها اجرا واهمها عابده واهمها غاية واعلاها مرتبة واسماها منقبة
 واكبرها منسبا واولها منصبيا بلما يعول المؤمنين نورا وقلوبهم سرورا
 وينبذ صدورهم اشراقا ويضئ انوارهم انساعا وانفسا خا ذلالا زكيا
 والعالم من الكسوة ارفع على سنى النظام والاسماء على تيرة الاجتماع والاذية
 ما ذاك الا معرفة الكمال في الخدام والمسير بين الجاهل والفاسد في وجوه الاحكام
 والمفاد المستطعم كنه صفاته ولو ان المضاى جميعا تكلم وعلم الفقه
 هو الفهم الاكبر واحفظ الادفر والعقل الاكرم والمواد اعظم والمبدء الكرم

ما يتبين نظريها فاذن منه وبان ربه وتم نحي والبغية العقلية التي تميزها ما نال
 من استخفافها واعيانا لا متروكا وما نال في الدنيا شره الاضيق وماله البقاء
 حفرة الاضيق وبما فيها ما ساع الذبول بادى العز والجلول نعم وانرها
 التي اشرف في الجرم في الظلم واشهر من انزل على القلم اجل من ان يربدها
 وصفي اوانعة واشتهارا ويضيد ما شغل ساعة واشتهارا وليس برب الشمس
 وبهجة الخالة ذرو وصف واكثر ما دم ولا يشترطه قتال لا سلف الكرام صدقوا
 وبه والايام شغفهم الله تعالى في عصبه الايام من اهل الاسلام من حسن القيام
 بصالح المسلمين ووفاء الاهداء لرعاية حقوق الدين ما اوجب لهم الذكر
 البهي على الدهور والايام والشكر السني على كونه الشهور والاعوام فقد ساءت
 انصافهم في البدل ومسير النفس والبدن وانت تامل فيهم في الدنيا وبموجب
 في البر والبر لا جرم جازوا ذلك من طيب النشر ما يبق بها الدهر وفيه
 خلا النجل ان في النجرا ومن على ابن الصفران يشبه الصفا الجارية الاحكام
 في هذا العصر الترتيق قدت فيه العلم الباريز والتوايل ولم يبق له ولا بر
 ولا توايل وعصبت فيه ابا العلم نواب الزفر ونشبت فيهم حال الحزن
 وتركت بهم كل بلية ولحق كل حقيقه من اذ الكمال وحلية ولادى الفضل
 من ذوي الفضل حمى دلى ولهم منهم على اسرار لو قيل وكاد ان يتبعوا
 العقل الضعيف فليس في الضمير منهم مطلع ولست شغرى ان ما ذكره عارض نفس
 بقعة دون بقعة ونال رفعة من البدل وغير رفعة ام معنى مثل الدنيا اسرها
 وعلم الارض من قنطربا الى قنطربا شعر نعم دعت الدنيا الى العذر دعوة اجابها
 عالم ويزول مع كل مثل برى عاربه وعلى اشرف كل شئمة سنا فتنة بؤس التي
 ساقية بان يكون مجزئة العلم موسومة وفي حلة منظم وفي رياض الفقه انا
 ومن افق الافاق العا ويضئ سبحانه ان يكون الفقه صنعتي البربر وليس
 والافق صنعتي انقلب في ظله والعيش لا يستتير في ظلم الرمان لا يهتد المصالح

والا طبع في ذلك النسخ الا بعد النسخ وادرك في حقله بغيره
ولا تجلف الواؤه فقدرة في بطنه على التام ويطت به
ان الدائم مطولات القصائيف الثقبية داما واطال في مطولات الفصول
الشعرية فاعدا كانت او قاتا وكتاب احب الى من كل حبيب والعجيب
من كل عجيب فاعية الضبط للسائل الشعرية كادوش الاطار والتساع
الجميع التوازل الدينية كالا القلار ومن لا يترجم ليل الامور والقب
لا يشغل الى الجدل والاداء فمن في هذا دفتر الصفة القدر الكبير القدر عذر
فوايد الاسلام ودر فوايد الحكماء في حقله في عدة قصائيف مقبولة
وتجولة من عدة تأليف متجولة نقلها باقصر عبارة وانها واكبر سارة
وانها وعوضت فيه نيات صدوري على ذوق الباب عوض نيات صدوري
على الخطاب وترجمت هذا المجمع المنقول في المسموع والمقبول بقصور الكلام
وامول الاحكام لا يشاكل كل فصل على اصول تنتسب فيها فصول القدر
فيما انتسب نظري واقبت فيه خاطر نفقي ونفع كافة المسلمين
وعامة المؤمنين وجاني الله الكريم في ذلك الجزاء الجليل ومن ان طريق
فيه الدعا بالجليل وصحة ربه ونعم الوكيل **الفصل الثاني في الفصول**
بانواعها واحسانها بهذا دفتر يشتمل على اربعين فصلا **الفصل**
في مسائل القضا والحكمة وما يتصل به من فروع الفقه والوصي والوكيل والامور
والرسول وفيه بيان ما يصير به وادراكهم ودار الحوب ومنه بيان
حد الاجتهاد وفيه بيان ما يكون حكم القاضي وفيه بيان مسائل
نصب الوصي والقيم والتمثيل **الفصل الثالث في القضا في الجتهاد وفيه**
من غير تسمية القضا ودور الفصل والشهادة عليه من غير تسمية القضا وفيه
تعريف ضمان الكفيل وضمان العهدة وضمان الدرك **الفصل الرابع في**
قضا القبر وما لا يصلح وغيره بشرطه لسماع الدعوى ومن لا يشترط وفيه

ما يتعلق بنصب القضا فيما عمن الثائب وفيه دعوى العبد والدعوى عليه وفيه
دعوى الصبيان والدعوى على العبد وفيه ما يحدث بعد الدعوى وقبل القضا
الفصل الرابع في قيام بعض اهل الحق من البعض في الدعوى والقضا
وفي دعوى القبر ثم دعوى الميراث ثم دعوى على الورثة وفي آخوه اثبات
على من في يده مال الميت **الفصل الخامس في القضا على الثائب والقضا**
الذي سجد على غير المقتضى عليه وفيه بعض مسائل ما يرفع به دعوى
المدعي وفيه بيان خصاله على حق نفسه وفيه تفسير المسخر وحكمه وفيه
غنية الحكم بعد ما اقيمت عليه المسألة وبعد ما او قبل الحكم عليه وفيه حيلة
اثبات الدين على الثائب وفيه حيلة اثبات قبض الثائب الدين وفيه
حيلة اثبات حصة امرأة الثائب عليه ثم حيلة اثبات العتق على الثائب
ثم حيلة اثبات الدين على الثائب ثم القضا في اموال المفقودين والنايبين
الفصل السادس في بيان انواع الدعوى وشروطها وبيان ما يسمع
وما لا يسمع وفيه ظهور المشهور به بخلاف ما شهده واظهره المدعي بخلاف
ما ادعى وفيه دعوى الثمن باجازة البيع وفيه ان يجوز او لا يظان
الكراه وفيه دعوى الاعيان والاموال بسبب الاضرار وان الاضرار
ما هو وفيه شرائط صحة الشراة على الشراة وعلى المثلان **الفصل السابع**
في التناقص في الدعوى ودعوى الرفع وما يتصل به وفيه اقرانه
لا دفع لهم الى الدفع او قال لا يثبت له ثم اقام ما وفيه قول القضاة
الشائكان ودعوى الشراة العقبى وعدم طلق المالك وفيه رواية ابن
سماويه ثم رحمه الله انه رجع عن ان يقول علم القضا كالمدينة وفيه حيلة
تحليف من البعد على دعواه الوديعة وفيه ان يمينه الاكراه اولى واربعية
التجاع اول وفيه ما يطل به شهادة وشهود المذنب وفيه بعض مسائل ترجيح
احد البينين على الاخرى ثم وضع دعوى الميراث وفيه ان الموقوف ليس بحجة

٩٥ في آخرة التناقص في النسب وفيه ان يجوز ملأه النكاح فنج له
 الفصل الثاني عشر في دعوى النكاح مع ذى اليد وفي ذكر ان ينج في الدعوى
 والشهادة وفيه بيان ما يثبت به سبق وما لا يثبت وفيه معرفة الخارج
 فمضى اليد والشهادة على اليد المنقضية والخليف على دعوى رجوع اليد وفيه
 ان اليد على العقار هل يثبت ما وفي آخرة الشهادة على اليد في العقار
 الفصل الثالث عشر في الاشارة والنسبة والتولية في الدعوى والشهادة
 وفيه بيان ما يثبت به بيان صحة النكاح والبيات وفيه ان ينج في السجل لا ينج
 في المحضر وفيه اذا شهد احد الشاهدين فقال لا انا اشهد فمضى ما شهد به
 يقبل وفيه ان يثبت المعرفة للشاهد باخباره ليس ان المعرفة من مائة
 بنت فله في آخرة انه هل يشترط كتابة معرفة الشهود للمقاعد فيهم
 او انشاها في الوثائق ام لا الفصل الرابع عشر في دعوى الرقعة والشهادة عليه
 وفيه علم مستندات الاوقاف والامارة عليها وفي دعوى الوقف للموقوف عليه
 وتصرفه فيه باجازه او مبايعة او حرمها وفيه الصلح ودعوى الرقعة
 او وقف او دعوى الوقف وفيه باع عقار ثم ادعى انه وقف عليه ثم ادعى
 ان كان موقفا وفيه الشهادة على الوقف من غير الدعوى ودعوى الوقف
 من غير ذكر الوقف وفيه نصب الوقف وحكمه والى باي طريق سكن الوقف
 يجب ان يمثل وفيه انشاء الوقف للوقف واستبدال الوقف وفيه
 لحق القاهر شرهونه على ملك بيع الوقف للوقف بغير ذلك منه قضاء
 يجوز ان يبيع وفيه على ان يقر بالوقف المحتاجين من غير ضرورة الوقف
 ذلك وفي كونه بيان علم التسبيل الفصل الخامس عشر في تحريم العقار
 ودعواه والشهادة عليه وما يثبت في دعوى العقار وغيره بقاءه فيه ما يحتاج
 لا ذكر الفاسد والى كماله اليه وما يبيع ذكره لم لا يبيع وفيه نصيب من مائة
 ديمى وفيه اذا ادعى محرم او ما يبيع حده وده وموضعه ولم يبين انه ما هو كرم

كندم

٩٦

كندم

٩٦ اودار او ارض هل تقع دعواه ام لا وفيه دعوى كنه دار بين حدود
 الدار وفيه حكم العقار في بعض حدود وفيه الشاهد اودار او نقص شهادته
 قبل الفصل بها الفصل السادس عشر في الاختلاف بين الدعوى والشهادة
 وفي اختلاف الشاهدين وما يثبت به ذلك وفي آخرة تفسير العقار والضيعة
 الفصل السابع عشر فيما يقع فيه الشهادة من غير الدعوى وفي الشهادة
 بالسمع والشهادة وفي الشهادة على النفي وفي انه هل يحرق العقاب
 فيما يقبل منه الشهادة من غير الدعوى لم لا تجرى الفصل الثامن عشر في دعوى النكاح
 في دعوى النكاح ودعوى النكاح ودعوى المهر والنفقة ودعوى النكاح وما
 يتعلق به وفيه ان يوم الموت لا يدخل تحت العقار يوم القتل برضه وفيه
 ان الشهادة بالابواب فيما هو مما وصفه شهادة بالقبول حتى لو شهدوا
 على تزويج الاب ولم يشهدوا على قبوله لم يثبت اليه القبول يقبل وفيه دعوى الزرع
 ضاد النكاح وفيه الصلح على دعوى النكاح وفيه وما يتعلق بقبض الولي له
 وليه وفيه بعثت الى اوائله متاعا ثم ادعى انه من المهر وفيه صلب النكاح
 وفيه خروج الزوج بالامانة الى ابيه ضا وفيه الزوجية الصغيرة اذا زفت
 الى زوجها قبل قبض الصداق كان للولي رد ما يمينه وفيه اتفاق على شككة
 ثم ظهر ضاد نكاحها لم يل له ان يسترد وفيه الاتفاق على معتدة الغير
 وما يثبت بذلك وفيه دفع الزوج المجل فلم تأت المرأة بكهانه وفيه
 ظهور المرأة نيكاه قد تزوجها على انها بكر وفي آخرة مكوحة الرجل اذا زفت
 باخر وجاءت بالولد من الثاني وما يثبت به ذلك من المسائل الفصل التاسع عشر في دعوى النكاح
 في مسائل الاستحقاق والودور وما يتعلق بذلك وفيه
 بيان انه متى ينفسخ البيع استحقاق المبيع وفيه استحقاق المبيع ما قرأ
 الشئ في اذ ينكحه ثم لم يطل به ودعى استحقاق المبيع من المشتري
 على بايعه ثم دعوى الرجوع بالتمس عند الاستحقاق وفيه انه العلم يكون

٩٧

٩٨

٩٩

مستحق للمبيع الرجوع ثم قوله به ان شرطه في فروم كنه عاريت است
 ثم دفع دعوى الاستحقاق وفيه بطلان الرجوع بمقتضى الفسخ وفيه ابرار
 البائع عن عهده الاستحقاق لا استحقاق وفيه اقرار المشتري المستحق على انهم
 شهدوا بوزن رطل يرجع على بايعه وفيه وصل العين الى المشتري بعد الاستحقاق
 بوزن ازيد من ذلك على بايعه وفيه اعتراف المدعي عليه بالدعوى بعد اقراره بالبينة
 قبل القضاء وفيه اشتراط ثمن وعرض البائع عنه ثم استحقاق المبيع بما ارجع
 وفيه استحقاق بدل الصنع وما يتعلق بذلك وفيه بيع المقايضة والاستحقاق
 فيه ثم الاستحقاق بعد ما احصت المشتري في الدار بتا ومعرفة ثم استحقاق
 بعض المبيع اما شايخ او مغز ثم ظهر بعض المبيع مسجدا او طريقا او مقبرة
 او وقفا ثم حكم باحد الشركيين او زراعتة في الارض المشتركة بغير اذن شريكه
 ثم ما يلحق به الكفيل بالدراسة عند استحقاق المبيع ثم حكم استحقاق المبيع
 والبائع مات من غير وارث ثم مسائل الغرور ثم غرور الامانة من شريكها
 وقول العبد اشتري فانه بعد ثم معرفة استحقاق بدل العقود الفصل
 الحادي عشر في مسائل الاستحقاق وما يتعلق به وفيه بيان ما صدق وفيه
 بالعين او بالبينة ثم شروط صحة القضاء بالكل وفيه ان للفتى ان يحجب
 بقول من شاء من اصحابنا وفيه انك مختلف ثم اقيمت عليه ببنية ١٦
 في بيان العقود التي يتعين فيها العقود والتي لا يتعين وفيه
 بيان ان الكيل والموزن هل يعطى ثمنه او لا يصح وفيه موضع يتعين
 وفيه اي موضع لا يتعين وفيه حكم المثليات وذوات القيمة اذا جعلت ثمنها امانة
 ثم الاحكام التي تجرى الدائره فيها جرح الزامه وعلى العبد ثم تجانس القضاة
 وبنائهم وما ينوب احد القضاة على الآخر في العقود والضمانات
 والامانة ١٧ وفيه كتب شرعية في ملك ثم ادعاء
 لنفسه او شريكه لغير الاول وفيه بيان ان الكتابة هل هو اقرار من الكاتب

ثم ما اذا اطلق او اعتق لم يلفظ لا يعرف معناه ثم بيع الحازل وصورتهم
 ان الامر بالكتابة هل يكون اقرارا له وفيه ما اذا قال الشاهد لا شراة
 له ثم شراة وقال المدعي لا بينة له ثم ان البينة او قال لا تدفع له ثم جابا بالرفع
 وفيه ما اذا شراة بالدار للمدعي ثم قالوا البنا للمدعي عليه او اقرار المدعي بالكتابة
 للمدعي عليه او اقام المدعي عليه بينة ان البنا له ثم بيان ان البناء والشجار
 هل لها حصص من الثمن ثم ما اذا ذكر الشراة في شهادته شيئا لا يحتاج اليه
 ثم تبين بخلافه وفيه مسائل ما سبق في الفصل السادس من ظهور المدعي
 بخلاف ما لو كان المشتري به بخلاف ما شراة وفيه ما اذا اخطأ الشاهد
 فيما لا يكلف عليه بيانه وفيه وفيه في ايجاب القضاة على الشراة وفيه بيان
 موضع الشاهد وفيه ان يقول هذا وارث فله او لا يحتاج وفيه ما اذا
 شراة ودفعت ثم اقام البينة على ابرار او انكر المدعي عليه وحلف بالبطلان ثم
 اقام البينة على المالك وقد رجسته في آخر الفصل الاستحقاق وفيه ما اذا قال
 الشاهد ليس بهذا وارث فله ثم قال وارثه او قال ليس المدعي بهذا ثم
 قال المدعي ثم انكار الشاهد شراة ١٨ في مسائل
 بيع الوفا واحكامه وشروطه واقسامه ١٩ في مسائل الاجارة
 للمهودة بغير ثمن المسومة فيما بين الحق الثابت الى الولد والارث
 وما لا يورث الى احد من اولاد الزوج ٢٠ في مسائل الخلع
 وما يتعلق به وفيه الطلاق بشرط ابرار الزوج عن المهر وفيه حيلة ابرار الاب
 الوكيل زوج موكلة من مهر المهر وفيه الاجتنب بالاصغر ٢١
 في مسائل الامر بالبدن وما يتعلق بها وفيه التفريق بين ما دام وما
 كان وما شراة وما قد علم ان الكلام في ذلك في فصل ما يصح قبله وفيه
 معرفة اسم البلدان انه ثم حيلة للمرأة التي تتزوج وتختاف ان لا يعطيهها
 من بئر وجب للمهر ثم الاحكام للمعطوفة بعضها على بعض ويجوز للمهر

او بحرف الواو ويندرج منها حكم شرط الوالد اذا كانت منوطقة
 بهذا الحرف ومنها حكم كل او في موضع النفي وفي موضع الاثبات
 وفيها ان البيعة في العتق المهرتين او البقاع مبنية ٢٢
 في تصرفات الفضولي وحكامها وفيه ما ينفذ من التصرفات السابقة
 الاجارة اللاحقة وفيه نكاح الفضولي وفيه ان الفضولي في النكاح لا يصلح
 شأنا وان كان من يعقل له حاشا ان ان الاجارة لا يفسد اذا كان
 وفيه ان الفضولي في النكاح لا يملك وفيه البيع بملكه وما يجانس ثم بيع الفضولي
 ثم شراؤه ثم خلفه ثم ينفذ من التصرفات بالاجارة وما لا ينفذ ثم ان الاجارة
 لا تخلف الا قال ٢٣
 في اقسام الاختيار كغيرها
 ببيان شرط الطهارة والحكام واختيار الوفاء في بيع العتق والى التحمل الضمني
 كالنكاح ونحوه وان اقسام اوطا خيار العتق في النكاح وما يجانس من غير اختيار
 ثم خيار المحبرة ثم خيار العتق ثم اختيار الوفاء في البيع ونحوه
 في العتق والى التحمل الضمني كالبيع ونحوه وان اقسام اوطا خيار الشرط
 مسائل ثم خيار التخييل ثم خيار الرقبة ثم خيار العيب بالحكام منها اشتري
 جارية على انها بكر ومنها تركت الخصومة انما بعد ما اطلع على العيب ومنها ان الزيادة
 بين فتح الرد بالعيب ومنها موفقة نقصان العيب ومنها ظهور البيع بغير ما يسمى
 ثم خيار الكسوف ثم خيار الرقبة في الاستبضاع ثم خيار ان يثب برأى البيع
 او بقرات بعينه ثم بيان العيب الخفى واليسير ثم مسائل الصلح عن العيب
 ٢٤
 فيما يطل من العقد بالشرط وما لا يطل بها وفيها
 بيع تعليق وامانة وما لا يبيع وفي بيان ما يقبل ان يفتى والقاب وما لا يقبل
 وفي مسائل غيرهم احوال وفيه احوال في مرض الشان بملقه وما يجانس
 ثم بعدة جنس آخر فيما يقطع الاضافة وما لا يقطع ٢٥
 في تصرفات
 الاب والوصي والقفا والنوك والمأورين وفيه تجزئة العتق ونحوه

وفيه ما يفتى بموت الوفاة وفيه الاستئانة على الوفاة وفي آخرة
 ببيان ما سأل فيه وما لا يتقارب فيه ٢٦
 في مسائل التركة
 والورثة والذين في التركة وما يقين وفيه بعض احكام الرضا وما لا يرضى
 لمن الميت من مال نفسه او يفتى من الميت من مال نفسه او يفتى على الصغير
 من مال نفسه او بحساب دين عليه وفيه اتفاق الكبير على الوفاة
 من ترك ثم اثبات الوفاة ثم يملك التركة في يقين لحد الوفاة ثم العدة
 من التركة او من حقه ثم صلح الحد الوفاة من نصيب ثم بيع الاجنبي بقبض
 نصيب الحد الوفاة من دين التركة ثم تولى عليه نصيب الاخر ان
 يشارك القاطن ثم احواله استوفى جميع تركته ابنه ثم يرد الوفاة في احواله
 اثنا من تركه ابية ٢٧
 في التصرفات الفاسدة والحكامها
 الاول النكاح الفاسد والى البيع والثالث الاجارة والرابع الرهن والى
 الرهنه والسادس التركة السابع المضاربة الثامن من المصا التاسع المصلحة
 العاشر الصلح وفيه الصلح في الوصية وعن الوصية والعصب فيه صلح
 عن الكا في ثم يرد مع موهبا فساد الصلح وفيه صلح على الدين والعقود
 ثم الصلح عن بعض حقه ثم بعض دعوى النكاح ثم دعوى الطلاق ثم دعوى
 العارية والوديعة الحاد عشر الكفالة الفاسدة وفيه حيلة الكفالة له عشر
 يرد مع صحة الكفالة وفيه كفالة بنفس غائب لا يعرف مكانه ثم الكفالة للفرقة
 والعلة بالشرط ثم الفاظ الكفالة الاثني عشر العرق الفاسد وفيه ما يصير
 العرق من عقيد من المستقرن وما يجانس هذا واخر المحجور عليه الا عشر
 الكتابة الفاسدة وفيه آخر ما يكون منصرفا بالقبض والجنس وما لا يكون
 ٢٨
 في مسائل الشروع والحكام الاول بيع النكاح وفيه بيع ما هو
 نصيبه ولم يكن يعلم ان له اجارة الشان الاثنا عشر الرابع ابداء النكاح
 وقصة السادس مضاربة السابع رهن الثامن الضرب به التاسع وقصة

العشرة منه العا غصبة الشاة عشرة وعواة اثنا عشر استحقاقه
 في بيع الغصوب والمريون والمستاجر والدفع فزارعة او مائة
 وفيه مسائل بيع الزرع والتمز وما يمتلئ به او طمايع الغصوب وفيه احكام
 الغاصب للغصوب وما يعلل به واجارة اياه وتزوجه الغصوب ثم بيع المريون
 والمستاجر وفيه احوال الدار التي اجراها الانسان واجارها ثمانية ايام ما اجارها في
 المدة الاولى ثم اجارة للمريون ثم بيع المريون وفيه ما يفسخ به الرهن و
 الاجارة من الاقوال والافعال وفيه ما يفتقر الى الفدية اجرا باجزة قبل
 بيع الفداء او باعها او رهنها بل يبيع وفيه بيع الدفوع فزارعة او مائة ثم بيع
 الزرع المستكمل ثم قبله جواز بيعه ثم بيع القصيل ثم بيع الاذن للزراعة قبل
 ان يثبت ثم جاز في مسائل الزراعة وفيه غصب ارضا وزراعا وفيه
 بيان مواضع يجب فيها الغلة على الزرع وان لم يضر فزارعة وفيه ان لا قاله
 لا تظلم في الغلة والتمز ثم بيع الثمار وفيه ان الجاهل ما يملكه المالك غير ماله فانه
 ثم مسائل بيع بذر ثم مسائل بيع العاين ثم ما يخلط في بيع الكرم بغير فدية
 ثم الكلا ٣٣٣ في انواع الثمار التي تجوز بغير فدية وفيه ثمنين
 اللعين وبراءة الثمن وفيه الاثر بالثمن مال الغير وفيه ان لا يضمن بالسلطة
 او المولى ثم السلطة وموجزها ثم غصب العبد وما يتعلق به ثم الغصب من الصبيان
 وغصبهم ورد عليهم وجبايتهم لثمة عليهم ثم الغصب من السكان والبيع
 والرد عليهم ثم في التسبب والدلالة ثم بيع الغصب وفيه وضع
 قلعة غيره على رأس نفسه ثم اذاف الشرب ثم جناية الدواب والجناية
 عليه ما يجب بالجناية ثم المسائل الاستثنائية من مخوف شاة الغير
 قد اشترت على الحدك وما يجالسه مما يثبت به الاذن والدلالة ثم ما اذا جلس
 على ثوب غيره فقام فخرق وما يتصل بذلك ثم مسائل الاثام والاربع والجدار
 ثم استهلاك الاشجار والبنا والزرع ثم غصب العقار ثم ما اذا افسد حر كباد ما

بجالسه ثم ما اذا غصب شيئا وطالب به في يد آخر ثم في غصب الصبي انه
 يجب الصيغ يوم الغصب ويوم استهلاك ثم مسا لم يغصب الغاصب فيه
 ان لا يبرأ من الدين الغصوبة اذ اعرض الصانع وفيه اذا وضع الدين بين يدي
 الدين لا يبرأ ما لم يضعه في حوزة ثم ما ينقطع به حق المالك عن الغصوب
 وما لا ينقطع به ثم ما يكون مثليا وما لا يكون وفيه احواف كدشاة الغير ثم
 ضمان احد الشريكين بسبب الدين المشتركة وفيه لا تقام بالاعمال المشتركة
 ثم ضمان المأمور ثم الدلال ثم الوكيل ثم ضمان المودع وفيه خلاف شرط المودع
 وفيه الشيء عن الدفع الحسن يوفى بعينه والشيء عن المساقاة بالوديعة
 وفيه من يضمن المودع بالدفع اليه ومن لا يضمن وفيه ما يصدق فيه المودع
 وما لا يصدق ومن يبرأ من الضمان بالعود الى الوفاق ومن لا يبرأ وفيه
 ما يضمن بالمودع وما لا يضمن به وفيه نسي موضع الوديعة او نام عليها
 وفيه طلب الوديعة وردا وفيه ما يملكه المستجير وما لا يملكه ثم اجماعة
 الدواب وما يتعلق بذلك وفيه اكرام المودع على دفع الوديعة ثم استمال
 الوديعة واستهلاكها ثم موت المودع محيا ثم جود الوديعة وما يتصل
 بذلك وفيه لزوم المستجير من العارية ثم رد العارية وما يتعلق بذلك
 ثم ما يضمن به المستجير وما لا يضمن ثم في عارية الامتعة ثم اعادة الالة شيئا
 بغير اذن الزوج ثم ما يصدق فيه المستجير وما لا يصدق فيه ثم ضمان المرتهن
 وفيه ما يجوز للرهن في الرهن وما لا يجوز وما يضمن به وما لا يضمن وفيه نقصان
 سعر الرهن وازداؤه وفيه ما يبيع به رهنه وما لا يبيع به ضمان المستاجر
 وفيه اجارة الدواب ووجوب الضمان فيها وفيه ان المستاجر لو اخلت
 ثم عاود الى الوفاق يجب تمام الاجر المستقر وفيه بعينة احكام من يبرأ بالعود
 الى الوفاق وفيه بعث الدابة المستأجرة الى السرج وفيه رد المستاجر وما
 يتعلق بذلك وفيه موانع الرد وفيه خلاف في الهريق او في الرفقة وفيه

خالف في اكل او الركوب وفيه اجارة الا متعة وجوب الضمان فيها على الجاني
ثم اجارة العقار وجوب الضمان فيها على المستاجر ثم ضمان اجرة المشرك
والخمس واجراهم ثم ضمان الرابع والبضار وفيه خوف الرابع على شاة الملاك
ففيها ثم ضمان الخامس ثم ضمان الثامن ثم ضمان المكاري في ضمان النسيج ثم ضمان
التحياض ثم ضمان القصار ثم ضمان الصباغ ثم ضمان الصانع ثم ضمان التجار والبن
ثم ضمان الغداف والورق ثم ضمان الطبايع وثمان المبيع ثم الاسكاف
ثم ضمان الحداد ثم ضمان القصاص ومن بعده ثم ضمان الناقض ثم ضمان
الطعان ثم ضمان للزرع والمعلم ثم ضمان المستضع ثم ضمان القيس ثم ضمان
في الاحكامات الاول احكام السكوت الثانية
الاحكام الاسارة الثالثة السكار الرابع احكام الوكلاء بعض الودية والدين
وبالايدي وما يتعلق بذلك وفيه ما يختلف فيه الوكيل وما لا يختلف ثم ما
يجري بالوكيل وما لا يجري والخمس احكام الصبيان ونفقاتهم وفيه صورة
وقر حلق الصبي ثم نفقة هذه البلوغ وفيه تفسير للمعقود السادس احكام
التفاضي او ما لا يبيع التفاضي وما يتصل به ثم الاقالة بالتفاضي السابع احكام الزوال
الثامن احكام اجرة كنبه او نايق التاسع احكام الاستقنا العاشر احكام
الدول او لها كنبيل الدين ثم الابراغنة ثم ما يكون اراءه ما لا يكون ثم بينة
الدين ثم التبرع بقضا غير خيره وفيه ما يجزى على قوله وما لا يجزى ثم لا يكون قضاء
الدين وما لا يكون وفيه ما كان القول فيه قول الملك في جهة التملك
وما يتصل بذلك الحاد عشر احكام الاربعة والماسد او ما في فسخ المارعة
والماسد ثم في موت احد المتضامرين في الدية ثم في قيام احدى على الزرع
والثاني عشر احكام العارية في الاوقاف وفيه دعوى القيمة والوصفي لا ينافق
على الوقف والعبر من مال او من مالها وفي آخرة الام لا ينافق ونفقا الدين
وما يجزى في هذا السلك الثالث عشر احكام المضر ٢٠

١٦
فما يمنع الانسان عنه وما لا يمنع وما لا يجزى له فاعل وما يجزى له والاول
فما يجزى له في الطريق العام او في الطريق الخاص وفيه دققة في تقسيم السكة
الغير ان فذو ان في التصرف في الاعيان المشتركة وفيه مسائل في البيع
ذكرناه في فصل انواع الضمانات عامر في الضمانات الثالث في تعريف
الانسان في ملكه على وجه ينظر به جازة وفيه معرفة هذه القديم وفيه ما يجزى له
عليه وما لا يجزى له الرابع الا بشئ رخصة لية الضمانها الى ملك الغير ثم في ارقاق
والطرف فيها وما يجزى منها اهلها وفيه مسائل في التفتيح بالانبية ثم في
المقدمات في هذا الفصل وفيه دار عاره او عاصيها ان يجزى بها وفيه
يعدم بينة ولم يبينه وكبير اليتا ذول به في مسائل الاجار وفيها حكم بنية الوت
ونحوه اذا كانت في المساجد وحكم الاجار المكون والمعاير وفيه الاكارا اذا
قدس في ارض الدينان او غرس الخادم في ملك المخدم ٢١
في مسائل المحظوظات انواع الالة في دعوى المحظوظ والمحظون وفيه
تفسير انصال التزيج الثاني في تعريف احد الشريكين في المحظوظ المشرك
الثالث في المحظوظ اذا كان بين اثنين لاحدهما عليه خشبة او اذا اختلف
يضع خشبة عليه ولا خشبة لاحدهما عليه فارداهما مال يضع عليه خشبة
الرابع في المحظوظ المشرك اذا اتردم او يخاف عليه الا تردها وفي آخرة
ما يتصل به من منزل وثلاث سقف كل سقف رجل واحد الخامس
في مزايا المحظوظ والقرار به والصلح عليه السادس في التفتيدات ثم بعد
احكام المحظوظ الا لغيره ٢٢
والجدة والقبيل والبسيرة والطائفة والبعض ثم اسم البن ثم التوب وفيه ان
عائيم الوص كانت لا ترده على ثلثة اربع ثم اسم المتاع ثم اسم الدابة ثم
اسم الجوزة ثم الجوزة ثم الجوزة البصيرة والناقصة ثم اسم البقرة والغنم
النجف والنجفي ثم اسم البقر ثم اسم الشاة ثم اسم الكباش ثم اسم الداجنة

والدرك ثم اسم الكفار والأتان ثم اسم الجبل والفرس والبربر ومنه والشهري
 ٣٥ في مسائل الغرائز كتبت في هذه الفصل الثمانية على التمام
 بمذبح الرضا زاد عليه جدي والدردر جهادة وما انفق في الحاقه بايوت
 به ذلك ٣٦ في مسائل جواب كلمة الكفر على التسامع عالي
 بانها كفر او غير عالم به وفي الخط وفي ذلك وفي حديث النفس بالكفر والصح
 به وما يتصل بذلك والذو النواع الاول في صفت الايمان ثم فيما يقال في المانظ
 في ذات الله تعالى وصفاته ثم في ذكر المكان لله عز وجل ثم فيما يضاف اليه
 فصل الله تعالى ثم فيما يقال في كلمة الله تعالى وغيره من المخترقات ثم في
 تعليق ما يكون تجزئه كقوله لا يشظ ثم فيما يعمد الى الغيب ثم فيما يعود الى الدنيا
 عليهم السلام ثم في رد ما اوردته به واعطاه ثم فيما يعود الى الحكمة على السلام
 ثم فيما يتعلق بالقرآن وفيه ان الالهام المستقر بل في الحروف المنفرد ثم فيما
 يتعلق بالمتنوع ثم فيما يتعلق في الكفاية ثم فيما يتعلق بالكلام ثم فيما يتعلق بصوم
 شهر رمضان ثم فيما يتعلق بالاعمال ثم فيما يتعلق بالادكار ثم فيما يتعلق
 بالقيمة وامد ما كان لبعث والحساب والجنات والعرش والجنة ثم فيما يتعلق
 بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم فيما يتعلق بالعدل والكرام ثم فيما يتعلق في العلم
 والعلوم والصالحين والباران ثم فيما يقال عند طلب احد الخصمين من الاخوان
 يذهب معه الى باب القتل الى الشريعة ثم فيما يتعلق في قول الغيرة بالكارهية
 وما يتصل بذلك ثم فيما يتعلق في التبيين ثم فيما يتعلق في التشبيه بالكارهية
 ترجيح الكافر على المسلم وطلاء الذر اسم على حرث ويندر في الذباب الى
 سبائة الجوس والاداء اليهم في السرور والصدف وقبول ما ياحم في
 ذلك اليوم ثم في اتحاد الحوادث للقوانين من الحج والقرن والذبح
 لا جلد ثم فيما يتعلق بالسائلين والنجباء والاكاسرة ومنه السجود لغير الله
 تعالى ثم في كلام الفسفة المجاز وفيه بعض مسائل اخر ثم في تعليم الكفر والفسقة

٩
 وان حر بالردة وعن دين الاسلام اذا ناس الله من ذلك ثم في المنقذات
 وفيه الكلام على خلق الله قد بطل ولم يطل بل يجب حرره وفيه ما ينبغي
 ان يصدق من كلمات الاول وما يصدق وفيه بين حكم الدين
 بغير الله تعالى ثم خاتمة هذه الفصل وفيه علم ارداه احد الزوجين عن الاسلام
 نفوذ بانه من ذلك ٧ في اقرار احد الورثة بالدين
 او بالوصية او بوارث آخر فويلهم الورثة اذا اقر بالدين او قيمت البيعة
 على احدهم يستقر منه كل الدين او حصته وفيه اقرارهم بالدين ثم في شهد
 يهوداخر به بل يقبل وفيه بيع الوارث شيئا من المكة المستوفية بالدين
 وفيه اقرار البيعة على الحكم المقر وفيه اثبات الدين على وصي وفيه اقرار
 يدين على الميت ثم اقرار احد الورثة بالوصية وفيه اقرار ولدت بعد موت
 زوجها وفيه شرط صحة اقرار الرجل بالنسب ثم شرط صحة اقرار المرأة به
 ٨ في المنقذات وانها ايضا من الاول في العتق
 وجوبه ومصله وفيه مسألة تجزئ العتق بما يقربها وفدا له ما وفيه بين ان النكاح
 احوال الاله مسائل وبيانها ثم ان الظاهر لا يصح للاستحقاق ثم ما اذا انقضى اليه
 البيع والتسليم ثم ادعى انه حرمه التناقص في دعوى الحريم ثم ان التناقص في
 موضع كمن لا يمنع صحة الدعوى ثم ما اذا اقام العبد بيعة على اعداء الخائب
 وقد مر اجناس هذين في فصلهما بالتمسك وفيه ان القضا بالحريم هو كونه
 مقضا على كانه ان من وفيه بيعة في دعوى جارية الاصل وفيه صيرة الولد
 حداس زوجين من غير اعداء ولا وصية وفيه الشبهة القائمة على
 عتق العبد والامه والكهنة المملوك في اذاعة في نفسه واقام الشبهة
 على فعله كيد على العكس ان لا تثبت فيما يثبت نعمنا وحكم ولا يثبت فيه او فيه
 من لا يجوز اجازته ايتا او تجوز انما الرابع في افساد العقد بعد صحته وتبطل بعد
 افساده الخاسر فيما يكتم كمال في المسائل وفيه اثبات حق التسبيل وفيه

الشهادة على اليد المقتضية والله اعلم بحقيقةه والفتاوى يرجع والكتاب
في مسائل الفقه والحكمة وما يفتن بذلك من غزل القبحي
والوسى والوكيل والامور والرسول فيه مسائل فقه الرضى والمقتضى بذلك
اولا بما يصير به دار الاسلام ودار الحرب لان فتاوى البيهقي زمانه كانت تسبب
استنبال الكفار على هذه العيار انما هم اعداء بايعهم به في الدارين مع
وباعته النبي اشقت الصحابة رحمهم الله ان دار الاسلام مع تقصيرها كالحرب
قال الامام الاظم رحمه الله لا نصير دار الحرب الا بقوا الاحكام الشريفة فيها وان
تمكن من فعل دار الحرب لا يكون بينها وبين دار الحرب معصاة اخرى للمسلمين
وان لا يبقى فيها مسلم او فرقتا بالامان الاول فالحال بعد هذه الشرط الثلاثة
لا نصير دار الحرب وقوله وان لا يبقى فيها مسلم او فرقتا بالامان الاول منتهى
وان لا يبقى فيها مسلم او فرقتا على نفسه هكذا ذكر في السيرة الكبرية وذكر في السور
وان لا يبقى فيها مسلم او فرقتا بالامان الشريفة وعندنا لا يكتفى بغيره وانما
ايجوز فيها الاحكام الشريفة فانها نصير دار الحرب سواء كانت متصلة بدار الحرب
او لم تكن حتى مسلم او فرقتا بالامان الاول او لم يكن ما ذكرناه ذلك لان
اجزاء ان دار الحرب نصير دار الاسلام باجاء الاحكام اهل الاسلام فيها وان تبقى
فيها كاذبا صلي ولم تكن متصلة بدار الاسلام بانها بيننا وبين دار الاسلام
معصاة لا لدار الحرب هكذا وجب ان نصير دار الاسلام ودار الحرب اذا اوجرت
فيها الاحكام الشريفة وان لم يكن فيها مسلم او فرقتا بالامان الاول او كانت
وسط دار الاسلام باجاء الاحكام الشريفة فيها اعتبارا على اهلها بالانوار
ان هذا البدع صارت دار الاسلام باجاء الاحكام الاسلام فيها فانه في من احكام
دار الاسلام فيها بغير دار الاسلام على ما عرفت ان الحكم اذا ثبت بعلته فيما بينه
بينه وبين العدة بغير الحكم بيننا به هكذا ذكر في شيخ الاسلام ابو بكر في شرح سبل السمر
وذكر رحمه الله في موضع اخر من احوال دار الاسلام لا نصير دار الحرب الا في من

احكام الاسلام وان زال عليه امر الاسلام وذكر شيخ الاسلام ابو اليسر
 في ميراث اصل ايضا وان زال اسلام والتصير دار الحرب مالم يجل جميع ما به
 صار دار الاسلام كذا ذكر من باب احكام الميراث وذكر شيخ الاسلام
 في الاستيعاب في بسوط ان دار الاسلام محكومة بكونها دار الاسلام فيبقى
 منه الحكم بما حكم واحد فيها ولا تصير دار الاسلام دار الحرب لاجل الزوال
 الغائب ودار الحرب تصير دار الاسلام بزوال بعض الغائب وهوان مجرى
 فيها احكام الاسلام الا بمعنى في واقعة انتهاء رت دار الاسلام
 بمدة العلم الفلانة فلما تصير دار الحرب باقية غرضنا السيد الامام
 ناصر الدين رحمه الله في المنشوران دار الاسلام انما صارت دار الاسلام
 باحو احكام الاسلام فابقيت عليه من عدايق الاسلام بترجح جانب الاسلام
 وذكر رحمه الله في التقطعات البلى والزرقة ان يرى الكفار لاشك انها بلاد
 بلاد الاسلام والدار الحرب لانها غير مائة اى غير تصلة لبلاد دار الحرب
 ولا نعلم بظهور فيها احكام الكفر بل القضاء سلك واللوك الذين
 يطبعونهم عن ضرورة مسلم وان كان عن غير ضرورة فكذلك
 ايضا لكل مضر فيه وان سلمت جهتهم يجوز منه اقامة الحج والاعيان
 واخذ الخراج وتفكيك القضا ونزوح الابرار لاستيلاء المسلم عليهم والاطاعة
 الكفرة فقلت مولاعة اموالهم واما بلاد غلبة ولا لافكار كبر للدين
 اقامة الحج والاعيان وتصير القاضي فاقضاه في المسلمين ويجب عليهم
 ان يمتثلوا بالاسل في تأسيس النظارة في الفقه قال امينا
 دار الحرب يمنع وجوبا ما يندرج بالاشياء لان الاحكام لا يتجوز في دارهم
 وحكم دارهم لا يجوز في دارنا وعنه الشافعي دار الحرب لا يمنع وجوب ما يندرج
 بالاشياء حواله اسم دار الحرب قتل مسل وخلف ابراهيم بال
 الانصاف عليه عندنا ولا ولاية وعنه الشافعي عليه العصاص وعلى هذا القول

سليمان مستأثرين رضى دار الحرب وقتل احد هما صاحبه لا تقاضى عليه
عندنا وهذه الشافى يجب عليه القصاص وعلى هذا السلم اذا شرب الخمر اوزنه
او قدف في دارهم لا يجب عليه القصاص عندنا وعند الشافى يجب ايضا
فيه الاصل المختلف ليس فيه حنيفة وابو يوسف وجهان الا سرب
اذا قتل احد هما صاحبه في دار الحرب لا شئ عليه عندنا حنيفة رحمه الله
وابو يوسف الا الكفارة لانه يتبع لم نصار كواحد من اهل الحرب وعندنا
يجب له ان لا يملك نفسه فاعينكم الله على هذه واحدة اعلم الله
في القضا قال بعضهم بانه لا دور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ابني
بالقضا فلما فاجب بغير سكين كذا رواه القضا في رور عن عبد الله
بن وهب انه استسقى فلم يقبل وثمان و دخل منزله وكان كل من يخل
عليه يخنق وجره ويزق ثيابه فاجب احدهم اصباه على رأس الكوفة وقال
باعتداله لو ثلث القضا وعدلت كان خيرا فقال يا هذا او عقلت هذا
الاصح رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول القضا يحترق مع السلطان
والسل يحترق مع الانبياء المشهور ان ابان حنيفة رحمه الله كلف تقليم القضا
فاجب حترق سبعين سوفا على خلاف علم نفسه شاور اصحابه فسوخ له
ابو يوسف وقيل لو تقلدت لثقت الناس فقال ابو حنيفة لو امرت ان اغير الله
سباحة فكنيت قدر عليه وكان ذلك قاضيا فكنس الله ولم يظفر اليه ذلك
ومن العدل من رخص في ذلك ولكن ينبغي ان يكون عدلا لا نفسه عالما
بالكتاب والسنة واجتهادا والى ولا يجهل بل الجود والعدل والمعروف ومن شرط
محرورية المرأة جهدها ان يعلم في الكتاب والسنة مقدار ما يتعلق به
بالاحكام دون موافقة وقبل اذا كان صوابه اكثر من خطاه حمله الى الله
وانه لا يمتنع وكذا عالما او جهلة ليس بشرط جهلان الجاهل او استسقى
بصية فاقبى ثم اجمع العلماء على المقتضى يجب ان يكون من اهل الاجتهاد ولا

ليس احكام الشيع وانما يكتنه ذلك اذا علم بالادلة الشرعية الا براه ما يرى
من اية حنيفة رحمه الله انه قال لا يلج لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين
قلنا في المنقط واذا كان صوابه اكثر من خطاه حمله الى الله يفتي وان
لم يكن من اهل الاحكام لا يلج له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيك ما يحفظ
من اقوال الفقهاء وكون القاضي عدلا ليس بشرط ايضا حتى قال اصحابنا
رضي الله عنهم ان الفاسق يصلي ان يكون قاضيا والعدالة شرط الاولوية
في ظاهر الرواية وفي رواية النوازل الشرعية التقيد ولو قلده يوم غزل ثم
فسق يستحق العدل لكن لا ينزل وبه اخذ عامة الفساق ويجب على السلطان
ان ينزله ويجوز تقليم القضا من السلطان الجاهل كاجرة من الاول اما
من السلطان العادل فظاهر واما من الجاهل فلان القضاة رضي الله عنهم
تقلدوا الامثال من مساوية بعد ما اظهر الخلاف لعلي بن ابي حمزة في
عليه في ثوبته وتقلدوا من يربو شقة جواره والنا يملكون تقلدوا من الجاهل
مع الله كان يوفى امانته ويجوز تقليم القضا من اهل البيعة فانه ذكر في باب
الخارج من سيرة الاصل اذا غلب اهل على مدينة استعمل عليها قاضيا فقضى
باشياء ثم ظهر اهل العدل على تلك المدينة فرسعت قضاياه الى قاضي اهل
العدل فانه يخذلها ما كان عدلا وكذلك لو قضى باراه الفقهاء بصنيته
اذا كان مختصا فيه كما في سائر القضاة ٤٢ في ادب القاضي اذا
كان القاضي من اهل الله ايضا لا يخذل القاضي العدل قضاياه وانشأه
الافقية الله انه يخذل قال سم بنسلة فساد اهل العدل والفاسيق يصلي
على اصح الاقوال ابو الليث في ادب القضاة من النوازل للفتاب
اذا ولي جها قضا بلده وفتي ذلك القضاة في خلاف فيه ثم رفع الله فافين
اخر فافين واقف رايه امناه وان خالف ابطله ويومئذ حكم الحكم
في التقليم من اهل البيعة ويجوز استنباط البعير لا ينزل

قضاء العدل ويصح قول الشيخ لم يحجوا لانه لم ينفذ
 قضاءهم بعد ذلك لا يقبله هم سلطان العدل فلهذا لان البتة سارسلها
 بالقرى والغلبة ايضا انه لم ينفذ بكم خلف المتكلم الذي
 لا ينفذ له اي لا منشور له من الخليفة اذا كانت سيرته في رعيته سيئة الامراكيم
 فيما بين رعيته بحكم الولاية لان برزنا غيب السلطنة بتحقيق الشرط لم يلب
 من معرفته اهل البيت فاهل البيت هم الخارجون على الامام الحق بغير معنى بيانه
 وبيان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة
 من المؤمنين فان كان خروجهم عليه ظلم ظلمهم فليسوا من اهل البيت وعليه
 ان يترك الظلم وينصفهم ولا ينبغي لنا ان يعينوا الامام عليهم لان فيه
 اعانة على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لانه فيه اعانة
 لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن خروجهم عليه ظلم ظلمهم ولكن ادعوا
 الحق والولاية وقالوا الحق معنا فاهل البيت في كل من يقرى على الفكار
 ان نصر امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان
 صاحب الشريعة فانه عليه وعليه وسلم قال القسمة ثمانية لمن احدى من
 ايقظها قالت كانوا ياكلوا ياكلون لكن لم يفرعوا على الخروج بعد تلبس الامام
 ان ينعرض لهم لان العزم على الجناية لم يرجع بعد كذا ذكر في فضائل الانبياء
 في تهذيبه قال بعض الشايخ لولا على رضى الله عنه ما ورثنا
 القتال مع اهل القبيلة وكان على رضى الله عنه ومن تبعه اهل العدل خصمه
 ومن تبعه اهل البغى وفي زماننا الحكم للقبيلة ولابد من العادلة والباغية
 فحكمهم معا الدنيا القاضى اذا اضر القضاء بالرشوة بهل يصير قاضيا
 اختلف الشايخ فيه والصحيح انه لا يصير قاضيا ولو فنى لا ينفذ قضاؤه و
 من نقله القضاء بالرشوة او الشفعا اذا فنى في مختلف فيه ثم رفع الى قاض
 آخر فان واقف رايه امضاه وان خالف رايه بطله بغير حكم الحاكم

من نقله القضاء بالاحتياج كذا ذكر في اوسب القضا من النوازل
 قال بعض مشايخ زماننا هذا يقين نقلة القضاء بالرشوة لا يصير
 قاضيا لو فنى لا ينفذ قضاؤه فلا يحتاج فيه الى انقض اما الذي طلب القضاء
 بالشفعا فهو والذير لم يرد سواء حق نقاد القضاء في المهرات القاضى اذا
 ارتشى وحكم لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى وبعد فليعلم برئش وذكر الامام الزكي
 انه ينفذ فيما ارتشى ايضا وقال بعض مشايخنا ان قضاياه فيما ارتشى وفيما لم
 يرتش باطله وبالحول الاول اخره مثل الائمة الشريفة ويواجهنا بالخصم
 وان ارتشى ولما اتفقوا كانه اوسع اهل البيت فان باعوه ورضاه فهو راد
 ارتشى القاضى سواء يكون قضاؤه حرو وواو وان كان يبيع القاضى نفسه
 وان كان على الرئش ادما يقضى له وذكر في العدة القاضى اذا اضر الرشوة
 وقضى او فنى ثم ارتشى او اضر ما اضر القاضى او من لا يقبل رشوته له لا ينفذ
 قضاؤه لانه لا اضر به الا ان اضره انما يكون عايد لنفسه ولانه والله
 الحق اذا اضر الرشوة ثم بعث الى شافى المذهب او الى رجل قريب من الخصومة
 بهما اثنين ويحكم بينهما لا ينفذ قضاها الثاني وحكمه لان القضا الاول عمل
 في هذا القضا حين اضر الرشوة وان كتب الى الثاني لبيع الخصومة واخذ
 اجره مثل اللبابة يبيع حكم المكتوب اليه كذا ذكر في التهذيب القاضى اذا اعطى
 ثم ابصر فهو على قضاؤه ولكن لا ينفذ في حال اعطاه فليكن القضاء والامارة
 بالشرط يجوز كذا يجوز اضا فلهذا في وقت المستقبل وكذا يجوز تأييد
 القضاء زمان بان قال انت قاض هذه البلدة او هذه الشبهة او هذه الهم
 ويكون قاضيا بعد ذلك وكذا يجوز تقييد القضاء بمكان حرم لو نقله القاضى
 انما به ناله بمسجد معين لا يكون له ان يقضى بمسجد آخر وكذا يجوز ان يثبت
 بعض الخصومات او سماع خصومة رجل معين ولا يصير قاضيا في غير السنن
 وكذا لو قال لا شيع خصومة فلان حصر ارجع من سوى لا يجوز لان سماعه يفتى

حتى يرجع ولو قضى في حادثة ثم قال له اسع خصمته فقلنا يا عبيد الله
لا يضر من عليه ذلك واذا قلنا السلطان رجلا فضاء بلدة لا يدخل فيه
الستاد والى ما لم يكن في مشور السلطان له كذا ما ذكره البلدة
السواد السلطان اذا قلنا فضاء ناجية الى رجلين ففض احداهما بجوز
كالو كليس ولو لم يكن على ان يتفر كل واحد منهما بالقضاء لم يجوز لاروايه
في هذا وكان ظهير الدين رضي الله عنه يقول ينبغي ان يجوز القاضي اذا لم يكن
ما دوننا في المسعى فغيره لا ينفذ قضاء خليفته سواء كان الاستحلف
في صحة او في مرضه وان استخلف غيره باذن الامام يكون خليفته قاضيا
من جهة الامام حتى يملك القاضي عزله الا اذا قال له الخليفة ذلك من شئت
واستبدل من شئت في ذلك قوله بخلاف المهور باقاه الحق فان له ان
يستخلف غيره وان لم ياذن له الامام وكذا الوجه بملك الشفيعين في خبره
وان لم ياذن له لم يصر قائم هذا في المخط وان لم يكن ما دوننا في الاستخلف
وحكم خليفته في مجلس القاضي بين يديه جاز الوكيل بالبيع اذا وكل فيه فباع
انما في بحضرة الاول ولو حكم في قضية ثم رفع قضاؤه الى القاضي
ما جاز قضاؤه لغيره عندنا استسنا وكذا القاضي اذا جاز حكم الحكم
في المحرمات كما ذكر في فتاوى فاضل ظهير الدين رضي الله عنه السلطان
اذا قال لرجل جعلتك قاضيا لبلدك ان يستخلف الا اذا ادله في ذلك
صريحا او لا يري ان يقول لرجل جعلتك قاضي القضاة لان قاضي القضاة
هو الذي يترفع في القضاة تقليدا وعزلا كما ذكر في الذخيرة واجاب الامام
ثم الدين النسخي عن محضه انه غير صحيح لانه ذكر فيه ان هذا القضاة يقلد
من جهة قاضي القضاة فليس كذلك ان القضاة القضاة ما دونهم
من جهة السلطنة السلطان اذا امره على بلد و امره ببلد فاضلا
التقليد بطريق النيا عن السلطان ولو قضى هو لا ينفذ في الصلوة

لوصلي هو الامور غير جاز ولو قال السلطان لرجل فضاء بلدت رايتموم
او لم يملك نسب القاضي لان ذلك ينفذ بعض القضاة الاموال ولو حصل
ايضا على بلدة وجعل خواجها لا يظلم القرف في الرعية كما تقتضيه المارة
قلنا ان يقدروا وان ينزل اذا قال الخليفة لواله البلدة يركب في بيت
تقليدك قضاة او قال قلنا من شئت مع ولو قال كسي لا تقلدك
او قال قلنا احدا لا يبيع كما في الوكالة لو قال لوكيل وكل من شئت
مع ولو قال وكل احد الا يبيع كما ذكر في ادب القاضي من الرعية
الوكالة في كتاب الوكالة ايضا على خلاف ما ذكره ابن ابي عمير
اذا تبايعوا على سلطنة احد بصير سلطانا ومثل ذلك في القضاة لا يجوز
لان في الاول ضرورة والضرورة في الثاني السلطان اذا قلنا رجلا
قضا بلدة ثم بعد ايام قلنا او لم نبوض لرجل الاول هل ينزل الاول
يبيع نفسه انما ان قيل له ينزل فله وجه وان قيل لا ينزل فله وجه
ايضا وهو الظاهر والاشبه وهو اختيار صدر الاسلام في البصرة في
قوائده في شيخ الاسلام برهان الدين السلطان الموطا اذا كان
صغيرا يبيع هل يبيع سلطانا ام يحتاج الى تقليد جديد اجاب حمادة
بحتاج الى تقليد جديد وذكر في المتن عند ترجمته في النظر ان الاستمرار
فاسم ليس لان يبيع بالناس وكذا العبي اذا استخلفه ثم يبيع يحتاج الى تقليد
جديد وفي العبد انما قال وفي فتاوى الشيخ سلطان فاسد وانفقت
الرعية على ابن له جملته سلطانا ما حال الخطبة والقضاة وتقليد ايام
مع عدم ولايته قال ينبغي ان يكون الاتفاق على وان عظم خليفته سلطانا
لم يفيكون التقليد منه وهو بعد نفسه بعبا ليس السلطان ويظلمه نفسه
ويكون السلطان في الحقيقة هو الوالي المصطفى والنفا والقضاة في ظاهر
الرواية وفي رواية النوادر وليس بشرط وكثير من شايخنا رحمهم الله

اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة ولو انشأنا بالقسم في الرستاق
 جاز باقتاف الردايات لانه القسم ليست من اعمال القضا وكذا لو رفع
 انه ونصب بتم في امور الصغيرة او في الوقف وفي طاح الا بتمام كراهي
 فتا ورطبه الدين المغنيان ليس بقضا ولا يمس اعمال القضا وذكر
 في الفصل الثاني والثلاثين من آخر شرائع دست المحيط وقال هذا مشكل
 عند راي الشافعي اما يفضل في ذلك رواية القضا الا بتمام لم يؤذن له بذلك
 لم يملك فكان من حمله القضا في الجملة فيبقى ان يشترط له المص وفي
 ادب القاضي من المتقي قال يوسف قضا امير المؤمنين او اخبروا
 مع امير المؤمنين الى موضع حكم ان يقضوا ان هو لا يسبق لقضاة
 ارض اما هو قضاة الخليفة وابن خاضع للقضاة ان يقضي ان خرج
 القاضي وحده بجز قضاة وفي مقدمات فتاى على الدين الديناي
 بهذه اللفظ مرد محرو وادعوا كره وان محرو ولا يباين قاضي ليست
 وبينه شئ من فاته حكم فانه كره اجاب رحمه الله انه لا يباين
 من قبله
 اذا قال القاضي ثبت عند راي هذا
 على هذا الكراهيل يكون حكما قال بعضهم يكون حكما وكما شمس الاسلام
 محرو والواجب يقول لا بد ان يقول حكمت او قضيت او افقرت
 عليك القضا وهكذا ذكر الملق في واقعة والصح ان قوله حكمت او قضيت
 ليس بشرط وان قوله ثبت عند راي وكذا اذا قال ظهر عند راي مع غيره
 حكمت فله الحكم فانه في المحيط وفي فتا ورشيد الدين قال شمس الله
 الحكولي قول القاضي ثبت عند راي يكون حكما منه وبه نأخذ لكن لا بد
 ان يبين ان اثبت بالبينه او بالقرار ان حكم القاضي بالبينه كما ان
 الحكم بالقرار في كتاب القضا من العدة اذا قال القاضي للدين عليه
 لا اري لك حقا في هذا الدعوى ان يكون هذا حكما منه وكذا لو قال بعد الشهاد

وعلما يحكم مسلم المحرو والى المدعى ان يكون هذا حكما منه هكذا ذكر المسند
 في الباب الاول من فتا ورشيد الدين وقال وقيل ان يكون حكما
 لان لعه الام وحكم ونص في الزخيرة على ان المراد لا يكون قضا فانه
 قال فيها لو قال القاضي للدين عليه ان محرو وابن محرو قد دفعه فكذا يكون
 حكما وينبغي ان يكون حكم كرم ابن محرو وابن محرو قد دفعه فكذا يكون
 صحة هذا ذكر ظهر الدين المغنيان في شروطه انه اذا وقف وقف على الفقر
 او احتاج ببعضه اية فرفع اليد الى القاضي حتى يعطى لهم هذا الوقف
 شيئا ما عطي لهم من هذا الوقف شيئا لا يكون هذا قضاء من القاضي
 ولكنه بمنزلة الفتوى حتى لو اراد الرجوع في المستقبل كان له ذلك ان
 يعطى غيرهم من الفقر اجمع الفدية اما اذا قال حكمت ان لا يعطى غيري
 فقد حكم بهذه المسئلة وليس على فعل القاضي ان يكون بمنزلة قضاة اذا
 كان في المصفاة ان كان احد منهما في محلة على حدة فوقف المخصوص
 بين رجلين احدهما في محلة والاخر في محلة اخرى والمدعى به ان تجاوزه الى
 حاض فحتمه والاخر باه قال ابو يوسف العبرة للمدعى وقال محمد لا يرد المدعى
 عليه وعليه الفتوى وكذا لو قال احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل
 البلد فاراد العسكر ان تجاوزه الى فاضى العسكر فهو على هذا ولا يباين
 لقاضي العسكر على غير الجند ومن كان في محلة فانه سوف العسكر فهو جدي
 ايضا نصب القاضي الوصي والمتولي والقيم القاضي اذا نصب وصيا له تركه
 اتمام وهم في ولايته وتركه ليست في ولايته او كان تركه في ولايته
 والى تمام لم يكونا في ولايته او كان بعض تركه ولايته والبعض لم يكن
 في ولايته قال شمس الله الحكولي بجمع القضا على كل حال وبغير النظام
 والى سندا وبغير الوصي وصيا في جميع تركه ايا كانت تركه وكان تركه
 الاسلام على السند يقول ما كان تركه في ولايته بصير وصيا فيه وبالا

فان قيل بشرط صحة النسب كون البنين في ولايته ولا يشترط كون التركة
في ولايته قال نعم لانه وجه اخر اذا وقت المظالمه في نفسه مع النصب قال ركن
الكسب لا يبيع وان كان الموقوف عليه في ولايته ولم تكن الضيقة في ولايته
ان كان المظالمه العلم او رباطا او مسجد في مصر ولم تكن الضيقة في ولايته
قال نعم لانه يثبت النظام والاستعداد قال ركن الكسب اذا كان الموقوف عليه
حاضرا يجوز في جميع التنازل فانه يترتب نصب فيما في حدوده وقوف
بخاري والمدعى عليه بغيره مع الدعوى والنيل وراثت بطلان النصيب
الفقيه اذا نصب وصيا في تركته ليست في ولايته لا يجوز و هو في
دفعه مشايخ حرو وقال لا علم شمس الائمة الكهنة يجوز والعبرة بالخصومة
وذكر رشيد الدين في فتاواه انهم اذا كان بخاري لا يجوز نصب الوصي
من قاصد بغيره ولو كان الموقوف عليه بغيره والموتى والمدعى عليه
بخاري مع حكم فاض بخاري رايه وقف على فله ويكون المترك قابضاً
الموقوف عليه ويكتب الى قاض بغيره ليعلم الى الموتى وبعض سائل
نصب الوصي بغيره في آخر مسائل التركة والورثة من مجموعنا هذا في القول
تعلق قول الفاضل باستدلاله وقال عليه السلام في المغيبة ونحن لا
نفق بعضه تعلق القول بالشرط وهكذا كان فتور عن غيره وقد افردنا
في مجموعنا هذا فصلاً في جملة ما يبيع بغيره وما لا يبيع وللصلة ان
يقول القاضي ويستبدل مكانه آخر اليه والغير به

المحصل اربع خصال اذا حلت بالفاسد صارت ذاب البهر وهو ما يستقيم
و ذاب العطل الردة واذا غل السلطنة القاضي لا يقول عالم يصلي اليه
الجنة كالكافة حتى لو قضى بفساداً قبل وصول الخبر بغيره وعن ابي يوسف انه
لا يقول وان علم بقره عالم بغيره غير مكاته ويعتد حياطة لمحقق الكسور
واعتبه بام الكسور اذا غل وهذا اذا حصل القول مطلقاً اما اذا حصل

مطلقاً بشرط وصول الكتاب اليه لا يقول عالم يصلي اليه الكتاب علم بالقول
يقول وصول الكتاب ولم يعلم ورواية ابو يوسف ثالثة هنا ايضا موت
السلطان لا يوجب غل القاضي حتى لو مات بالخليفة وله الزوا والعقار
منهم على حاله وليس هذا كما لو كان وكذا موت القاضي لا يوجب غل الحكم ولو
غل السلطان القاضي يقول ما يبدل بخلاف ما اذا مات القاضي حيث
لا يقول ما يبدل بغيره فيبقى ان لا يقول ما يبدل القاضي لا يبدل
السلطان او نائب العامة لا يبرأه لا يقول بموت القاضي وعليه كغيره من
من يتجند اذا غل السلطان نائب القاضي لا يقول القاضي والسلطان
اذا قل رجل للقضاة القاضي ذلك هل له ان يقبل بعد ذلك ان قلوه
مشافهة ليس له ان يقبل بعد ما رد وان قلوه منافية بان يفت اليه
مشافهة فرد ولم يقبل فله ذلك وان كان التولية بالرسالة فانه كان
له ان يقبل بعد ذلك عالم يعلم السلطان بالادكان الوكيل للموحي له
بطريق الرسالة اردا كان له ان يقبل بعد ذلك عالم يعلم الموكل والموحي له
غل الوكيل لا يبيع من غيره علم الوكيل بالبيع والشرع والكتاب والطلاق
بالخصوصة والاشرافات فيه سواء غل الوكيل نفسه لا يبيع من غيره علم الموكل
ولو كتب الموكل كتاب القول للوكيل فبلغه الغل اذا علم بما فيه وكذا اذا
رس اليه رسولا كان عدلا او غير عدل هرا او عبدا او صغيرا او كبيرا فقال
ان قد انا رسلتك اليك ويقول اني غلكت عن الوكالة يقول وان لم يرسل
ولم يكتب اليه لكن غلوه واشتره عليه والوكيل نائب فانه لا يقول والغفل
الحكم لا يحتاج فيه الى علم الوكيل بغيره عند وجوده علم به الوكيل او لم يعلم
ان بموت الموكل يخرج العيب الى موثيقها عن ملكه ويرثها الغفل
الوكيل علم او لم يعلم وكذا اذا جرح الموكل جرحاً مطلقاً او ائتمه بالعياذلة
ولحقه دار الجرب او كما كانتا فخر او ما ذواته عليه او كما شربين فافترقا

وكذا الوكيل بالبيع من جهة أو اطلاقه الزوج بائناً أو خلعاً بنفسه في الحكم المذكور
في الفائق قول أبي حنيفة لأن تصرفات المرتبة موقوفة عنده فكذلك وكالته
جاناً سلم تصرفات وإن قتل أو قتل بدار الحرب بطلت الوكالة فاعلموا
فصرفاته نافذة لا يبطل وكالته إذا مات أو قتل على ردة أو محكم
بمخافة أو خنوع المطلق إن شهدا عند أبي يوسف وعند محمد حولاً وتعلق
القول بالشرط لا يبيع في قفاً ويقع عليه الدين ويخرج الإسلام نظام
الدين رحمه الله في جوابه في الفقه ولو وكل بقبض الدين ثم إن رب
الدين وبه في الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه وبذلك في بده
قد مضى عليه ولله الفاعل باخذ به الموكل ولو مات العبد المأمور ببيع
أو الموكل ولم يعلم به الوكيل ماع وقبض العثم وبذلك في بده ضمن ولم يبيع
به على الآخر ولا في تركته إن هو البت قلت والعرف في الايضاح غل
الوكيل بالقبض ولو وكل رجلاً بالقبض ثم غل له خال فبينه انقص هذا الخ
وجاهس الأول أن يكون وكيل الطالب وفي هذا الوجه القول صحيح وإن
كان المطلوب غالباً والثاني أن يكون وكيل المطلوب وإن غل على وجهين
أحدهما أن يكون التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا الوجه القول صحيح
وإن الطالب غالباً والثاني أن يكون التوكيل بالتماس انقص في هذا الوجه
أن كان الوكيل غالباً وقت التوكيل ولم يعلم بالتوكيل صحيح له على كاهل
وإن الوكيل حاضر وقت التوكيل أو غالباً ولكن قد علم بالوكالة ولم
يزد باقاً كان الوكالة بالتماس الطالب لا يبيع غل له حال غيب الطالب
وتصح حاله خضرت رضى به الطالب ويصح هذا إذا كان التوكيل بطلب
الطالب أما إذا كان بالتماس القاض حال غيبه الطالب فغل له بحضرة
القاض صحيح وإن كان الطالب غالباً وإن غل له بحضرة الطالب صحيح القول
أيضاً ولو وكل رجلاً بطلب من امرأته حين أراد السفر التماس المرأة ثم غل له بغير

بخصتها ورضاً ما قال نعم لا يملك ذلك وقال بعضهم يملك وهو الصحيح
هذه الجملة في قفاً ورضية الدين وغل العذل في باب الرهن لا يبيع
وإن كان بحضرة المرتبة عالم برضى به المرتبة موت الوكيل أو الوصي
أو الموكل أو مضارب وقد ذكرنا أن الوكالة يبطل موت الموكل بهذا
هو المذكور في عامة الكتب وفي نسخة من نسخة الإمام أحمد الدين رضي
أن دعوى مال الباعة المضمومة لموت الأب جعليه وكيله بالاجارة
جائزة لأنه وإن صار مملوكاً لموت لكن المحقوق يتعلق به وفي قوله
بعض الأئمة عن جد شيخ الإسلام برهان الدين رضي الله عنه هذه الدعوى
على الوكيل لا تقع لأن الانقضاء بموت الأب كالا انقضاء بشفاعتها
ويملك لا يطلب الوكيل كذا هنا وذكر رشيد الدين في القفاً أنه بهذه
المسئلة اختلاف المشايخ رضي الله عنهم فإلى بعضهم تقع الدعوى على الوكيل
وقال بعضهم لا تقع وفي قوله شيخ الإسلام عن نظام الدين رحمه الله الوكيل
بالبيع الجائر إذا لم يتم مات الموكل لا يغزل الوكيل هذا إذا مات الموكل
فروايات الوكيل بالبيع أو الشراخ المطلبه لمن يكون ففي قول بعض
المشايخ الوكيل بالبيع إذا مات قبل قبض العثم فمن قبضه ينتقل إلى الموكل
كذا ذكره في أول دعوى الرضية في اثنا مسألة وذكره ما دون المحيط أن
الوكيل إذا غاب أومات ينتقل المحقون إلى الموكل وذكره الزبوات
أن الوكيل بالشره أومات يملك الموكل من الرد بالعيب وهكذا ذكر
في عدة المفتين وفي مسائل العيوب من يبيع قفاً وقاضيان
رحمهما الله الرد بالعيب يكون للوكيل وعليه ما دام الوكيل حياً عاقلاً
من أجل لزوم العود وإن لم يكن من أجل لزومها بأن كان عبداً
أو جانياً مجزواً عليه كان الرد بالعيب إلى الموكل وإن كان من أجل وجوب
العهد عليه فمات ولم يبع وارثه لا وصب كان إلى الموكل قلت فيه إشارة

الى انه اذا كان له وارث او وصي لا يمكن للموكل من الرد بالعيب ثم قال
ربيع الله عنه والوكيل بالشيء اذا اشترى شيئا وسلم وجعل له كل شيء عياده
على الوكيل ثم الوكيل على بايعه وذكر في كالة الصخر الوكيل ما دام حيا
وان كان غائبا لا تتحقق الحقوق للموكل كذا ذكره خواجه زاده في آخر وصية
السل في كلمة في حفظ التتوي وذكاه الذخيرة في فصل الوكيل بالشيء اذا
اشترى ما ولا يشترط له قبضه ثم مات فوجد الموكل عياده في الرد لو ارث
الوكيل او وصيه ولو لم يكن له وارث ولا وصي ففي الرد للموكل على رواية
الزيادات وفي رواية آخر القاضى بطلب وصيه غيره وفي رواية اخرى
شيخ الاسلام برهان الدين الوكيل اذا باع ومات ففي مطالبة العقب يكون
لورثته او وصيه وعلى حاشية الحاشية في الصغير خط شيخ الاسلام جلال
الدين ان ستر وصى وكان تلميذ جبريل يبلغ في الفقهاء مبلغا الوكيل
بالباع او الشرا اذا غاب او ارثه او مات ترجع الحقوق الى الموكل وهذا
موافق لرواية ما دون المحيط على ما مر في جامع الفقهاء للمصنف وكتب الوكيل
يقول بول الوكيل كالة ولا ينزل غيره وذكر في دعوى الذخيرة اولها
الوصى اذا مات فولاية المطالبة بالبيع من الوكيل لورثته الوصي
لو وصيه فان لم يكن له وارث او وصي فليس له الكفا وصيا غيره له
اذا مات المضارب والى عرو من قول لاية البيع لوصي المضارب الى
رب المال لان ولاية البيع كانت للمضارب في حياته فتنقل الى تمام
مقامه بخلاف العبد في باب اليمين فانه اذا مات لا يكون له بيع حتى البيع
وقبل ان ولاية البيع تكون لرب المال ووصي المضارب كغير ما هو
الاصح لان الحق كان للمضارب ولكن ذلك لرب المال نصار
بمنزلة ما يشترك بين اثنين فيكون الراجح اليها في باب الرد لنصا
من مضاربة الامس والوكيل والقاضي نفسه في باب قبول

الوصية من ادب القاضي لشمس الدين الخواجه رحمه الله الوكيل الوصي
اذا رد الوكالة او الوصية لا يخرج من الوكالة والوصاية الى يعلم للموكل
والموكل وحده المدة المدة والموكل بشرط الصحة والوكيل والوصى نفسه بها
بشرط علم الموكل والموصى والوصى اذا لم يقبل الوصاية في حياته للموصي
ولم يرد وقبله بعد وفاته صار وصيا ولا يخرج من الوصاية الا ان يخرج
القاصر واذا رد برته برده فلا يصير وصيا ان ان يقبل القلي وفي رواية
رشد الدين القاضي اذا قال قلت نفسي او اخوت نفسي عن القضاء
وسمع السلطان ينزل كالة الوكيل ما بدون سماع السلطان فلا ذلك
اذا كتب كتابا الى السلطان ان عزلت نفسي واتي الكتاب الى السلطان
صار القاضي معزولا وقيل لا ينزل القاضي بعزل نفسه اعملا لا شرعا
عن الجاهة وحق العامة متعلق بقضاءه فلا يملك عزل نفسه على القاضي
اذا عزل نفسه بغير مضر من القاضي بل ينبغي ينبغي ان يشترط علم القاضي
لقول الوكيل نفسه وكقول القاضي نفسه فانه يشترط علم الموكل
والسلطان الفصل الثاني في القضاء المجتهد وفيه دعوى القضاء
من غير تسمية القاضي ودعوى النفس من غير تسمية القائل وذكر في النوار ووصي
من حسن حمادة ان كل شيء اختلف فيه القضاء فيقف فيه القاضى كما في قضاء
جائزا ولم يكن القاضى آخر الى بطله ولم يذكر في الخلاف قال الفقيه حمادة
وبه فاضه وذكر في المحيط قال ابن سماعة عن محمد حمادة انه لا يخرج من ذلك
ما اختلف فيه التمسر وحكم به حاكم من حكام اهل المصنف فاضه حمزة بن محمد
واحد وبعضهم يقول الآخر قال حمادة اشار الى ان يخرج من ذلك في بعض
لا يقبل الحق من الاجتهاد عالم بغيره والعلما ويسوغوا الاجتهاد الى يرى
ان ابن عباس رضي الله عنه كان من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم ثم لما
لم يسوغوا الاجتهاد في ربا القدر حتى الكرامة ابو سعيد اخذ من رضي الله عنه لم

العشر الثاني

لم يمتدحوا فيه حتى لو قضاوا من يجوز بيع الدرهم بالدرهمين لا ينفذ
قضاؤه ثم خوله وإنما يكره من ذلك ما اختلف فيه الناس بشيئ من العبرة
بتحقيقه لا اختلافه في صيرورة المحل مجتهدا فيه وفي بعض الموضع بشيئ من
العبرة لا اشتباه الدليل بالحقيقة الاختلاف والكشاف حمله لم يعتبر
اختلاف بيننا وبين الشافعي وإنما اعتبر الخلاف بين المتقدمين وبينهم
رضي الله عنهم ومن هم من السلف كما ذكر في المحيط أن للعبية
هو الدليل القاطع اعتبره القضاة بشيئ من الاجماع مع الف في حد أو قضا
وان لم يكن حصوله في محل يختلف فيه نص على هذا في المحيط ايضا ان
القضاة المجتهدين تافروا عندنا وعند الشافعي وابن أبي ليلى وعند جميع
لكن ينبغي ان يكون عالما بموضع الخلاف وذكر قول المخالف ويقضي بالية
حتى يصح على قول جميع العلماء اتفاق الروايات واما ان كان لا يعرف الموضع
والاختلاف في نفي نفاذ قضاياه واثباته عن اصحابنا فمهم فله رواية
الجماع الكبير والسيرة الكبيرة لا ينفذ على الروايات التي ينفذ عليها
عن القضاة جسد فلو ادعى المدعي في مسئلة الصلح على النكار بدل الصلح
فقال المدعى عليه لا يبرم منه ادعاءه بشيئ من الصلح لانه كان على النكار والله لا يصح
على ابن ابي ليلى والشافعي فاذا وقع عليه بعد الصلح ما يتصل قول المخالف
فقد قضاؤه على قوله جميعا بافتراق الروايات كما ذكره طه الدين في شرحه وذكر
في نفع العباد والجماع للصلح والصلح اذا لم يكن مجتهدا فله ثقله فقيه ثم تبين
انه خلاف مذهبه بغيره وليس له بغيره بغيره ولا ان يتفحص دليله لقضه والشافعي
ان كان مجتهدا او هو على رايه نفسه ففقيه برأيه قال ابو حنيفة رحمه الله
ينفذ قضاؤه وهو الصلح من مذهبه وقال لا ينفذ قضاؤه واذا وقع رايه فقيه
برأيه ثم ذكر رايه قال ابو حنيفة ينفذ قضاؤه وقال ابو حنيفة فانه لم
يسر له راي في المسئلة فاستفقه فقيها فافاء ففقيه فقيها ثم حدث له

راي لا ينفذ قضاؤه وعلى رايه الحادث في المستقبل وهو قول جمهور
وقال ابو يوسف يروى قضاؤه وعليه القضاة من قضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان له راي
وقضه برأيه لم يحدث له راي آخر لا ينفذ قضاؤه الا في رايه في الشك
في هذا ان تبدل الراي بمنزلة انتفاء النص فعليه المجتهد في بطل
لا في المزمع هذه الجملة في قضاة رايه طه الدين وذكر في المحيط والذخيرة واذا وقع
القاضي في شك مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا ينفذ
قضاؤه وعام على انه لا يجوز وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال ابن ابي ليلى
يذا هو ظاهر المذهب وهذا المشرط انما هو للقضاة المجتهدين وهو ان يصير الحكم
حادثا في غير رايه خصوصه صحيح بين من القضاة ففهم على ففهم
في محل المجتهد وهو برأيه في ذلك وذكر في بعض المواضع انه لا ينفذ وذكر
في بعضها انه ينفذ ولم يذكر خلافا والشافعي ان فيه خلافا في حنفية فقهائه
وصاحبه عنده ينفذ ويخالفه لا ينفذ حتى لو حاربت الكاثرته معلومة
للسلطان كان له ان ينفذ ذلك عنده كما ذكر في قضاة طه الدين
اصحى وذكر صاحب المحيط اختلاف الروايات في هذه المسئلة وقال ذكر
الاختلاف في بعض المواضع في نفاذ القضاة في بعضها ذكر الاختلاف في حل
ان قدم على القضاة قالوا رايه في بعض الكتب عن اصحابنا في نفاذ
قضا القضاة بخلاف رايه روايات وكان ثمن الله الا وزجده بغيره يقدم
الشافعي في هذه الصورة والصدرا الشريعة وطه الدين الرافعي ان كان
اقتبالا بالنفاذ وما يفعله قضاة زمانا من تقليد ثم شافعي للمذهب
في البيمين المضافه وبيع الدرهم واشباه ذلك ان كان التقليد للحكم
بطلان البيمين ويجوز ابيع الدرهم من لا يبر ذلك كانت المسئلة
على خلاف كما لو قيل المقلد ينفذ وان كان التقليد للحكم ممن رعا
ذلك كان يجوز الحكم من الشافعي بال اتفاق الا يبر ان السلف كانوا

يتخذون النكاح والقضاء الخلفا لا يتخذون في المسألة عدم ابن عباس
 رضى الله عنه كذا ذكره المحقق وذكر القاضي الامام طبري الدين عن عبد
 الواحد الشيباني انه قال ما يفسد القضاء من التوقيف لا شائع المذهب
 في فتح العيون المضافة وبيع المديون وغير ذلك مما يجوز اذا كان المقوض
 يبرئ ذلك بان قال لا ح في اجتهاده وذلك اما اذا كان لا يبرئ ذلك لا
 يبيع وقال غيره هذا احتياط وبيع المقوض وان كان لا يبرئ ذلك كما
 نصبه المسئلة مجتهد بوقوع الاختلاف فيها تعبه مجتهد بوقوع الاختلاف
 في شها ذكره في مجموع النوازل في مسئلة التوقيف بالبحر عن النفقة اذا
 كتب القاضي الى عالم برب ذلك وقرى بينهما تقع الفرقه وذكر القاضي الامام
 طبري الدين في مسئلة التوقيف بالبحر عن النفقة فيحتاج فاقاوه في فصل النفقة
 بان هذه مسئلة تحت البلور بها والفرق بين الاتفاق واجب الفرق
 عندنا خلافا للشافعي وعلى هذا الخلاف اذا اخرج عن اتفاق المخرج اذا ثبت
 الجواز بشهادة الشهود فان كان القاضي شافع المذهب وقرى بينهما
 نفذ قضاءه بالتقريب وان كان حنفيا لا يبيع له ان يقضي بخلاف مذهبه
 الا اذا كان مجتهدا او وقع اجتهاده على ذلك فان قضى مخالفا لمذهبه
 من غير اجتهاد فقص اليه جنسه في جواز قضائه وان كان ولو لم يقض بملك
 امر شافعي المذهب يقضي بينهما في هذه المسألة ففقهى بالتقريب بغير
 اذام رتب الامر والمأمور فان الزوج عاليا فوضعت الرصة الزوجه الى القاضي
 واقامة البينة ان زوجها النائب عاجز عن النفقة وطلب من القاضي ان
 يقرق بينهما فان كان القاضي حنفيا فعليه ان كان شافعيًا وقرى
 بينهما فان شافع سرقه جاز تفريقه لانه قضى في فصلين ففقهى بالتقريب
 بسبب البحر عن النفقة والقضاء على النائب وكل واحد منهما مجتهد فيه قال
 طبري الدين المرفوع في لا يبيع هذا التقريب لان القضاء على النائب انما يحكم

عند الشافعي وينفذ في احد الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله اذا
 ثبت المشهود به ومنها لم يثبت المشهود به وهو البحر عند القاضي لان
 الامام عاصم بن الربيع في ابن زياد صار القاضي حنفيا ولم يبرئ الشاهد
 لما بينهما من المسافة فكان الشاهد جازا في هذه الشهادة فان علم
 القاضي بذلك لا يجوز قضائه وذكره في الدخيرة سبيل شيخ الاسلام
 ابو الحسن الفهر عن غائب عن امرائه فبينة منقطعة ولم يخلف ليل المرأة
 نفقت ورفضت الامر الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى التقريب
 بالبحر عن النفقة وقرى بينهما هل تقع الفرقه قال نعم اذا تحقق الخبر
 عن النفقة قبل قال لا يزوج بمناقاة وان كان هل تحقق الخبر قال نعم اذا
 لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء بالنفقة لانه غير القضا
 « النائب قال صاحب الدخيرة وفي هذا الجواب نظروا البحر انه لا ينفقواوه
 لان البحر لا يعرف حالة النية بخلاف ان يكون فاقاوه فيكون ترك الاتفاق
 الا البحر عن الاتفاق فان رفع هذا القضاء الى حاضر آخر فاجاز قضائه
 فاقضي له لا ينفذ لان هذا القضاء ليس بمجتهد فيه لما ذكر بان البحر لم يثبت
 وذكر رشيد الدين في فتاواه ومن يقضي بالبحر لا يجوز قضائه قبل الحسن
 كانه القس اذا كان الزوج حاضرا بحسن القس الزوج مدة ثم اذا اضره بهنود
 على البحر فقبل بنية كذا ذكر رشيد الدين وقيل فيه نوع تامل ذكره
 في مجموع النوازل سبيل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن ابي القفيرة زوجها
 من صغر وقيل ابوه وذكر القفيرة اب وبنتا فبينة منقطعة وقد كان
 الزوج بنها مدة النفقة لا يجوز للقاضي ان يبعث الى شافع المذهب
 يبطل هذا الحكم سبب البينة فان بشهادة النفقة قال لم نقض
 الحق ان يفعل ذلك بنفسه اخذ بهذا المذهب وان لم يكن مدبره
 وذكر في العدة ويجوز للقاضي ان يبعث الى شافع المذهب يبطل العقد

اذا كان الزوج بشهادة الفقة والحق في ذلك ذلك وهو مسئلة
القضا على خلاف مذهبه وكذا في النكاح بغيره لو طلقها ثلثاً ثم تزوجها
قبل الزوج المثلث اضمي بعمدة هذا النكاح وان لا يقع الطلاق اخذ القول
محمد وقال نجم الدين كان استسماً لا يبرئ ذلك ولكن لو ثبت ان شافعي المذهب
يعتمد فيه ما يقضي بالعمدة يجوز اذ لم يأخذ الكتاب والكتاب لم يبرئ شيئاً وبهذا
القضا لا يبرئ ان النكاح الاول حرام فيه شبهة بهذا ذكره في التفسير وذكره في
ولو قضى بجزا النكاح بغير شهود فقد قضاه وبهذا ذكره في النكاح في الفتاوى
ذكر في نكاح الملقط لو قالت امرأة في محفل ابن شوهر منست وقال الرجل
ابن زهر منست اختلفوا في انعقاد هذا النكاح ولو قضى بالنكاح حار منقفاً
عليه ولو قضى بجزا نكاح منسية الاب وحرية الابن لا ينفذ عن ابي يوسف لان
اكدوا منه مخصص عليه في الكتاب عند محمد بنفذه وماري بن عباس في كتابه
موقوفاً او موقفاً انه قال حرام لا يحرم الكل بل يؤيد قول محمد بن حنبل في حقه
حكمه كذا ذكره في المحيط وفي بعض فوائد اللغة القاصم اذا قضى بجزا نكاح له في بلعها
او بابتها نقد عند محمد خلافاً لابي يوسف ذكره في المحيط اوازني رجل بام امراته
ولم يرض بها ولا في القاض ان لا يحرمها عليه فاذا باعده وقض بذلك فقد قضاه
لانه قضاه خارجاً عنه فم نفذ هذا القضا في حق المأموم عليه مستحق عليه وفي حق
المتفق له ان كان عالماً بالذلك عند ما وعده ابي يوسف اذا كان الحاكم له بصفه كونه
وقض القضا بكل لا يترك رافعه بياحه القاض وذكر فيه ايضا اذا تزوج امرأة ثم اقام
فاجازته فاض في القضا جاز لان عند زفر رحمه الله اذا تزوج المرأة الى شرايع
ويطلق في التوقيت فلو قضى بجزا هذا النكاح ينفذ ولو قضى بجزا منقصة النكاح
لا يجوز وصورته ان اقال امرأة المتفق بك كالمارة بهذا بخلاف ما لو قال بلفظ
التمزوج فان تكرر تزوجتك الى عشرة ايام فانه لو قضى بذلك
فانجز بجزا في المحيط ايضا ولو قضى بجزا نكاح للمرأة بعيب عمر او جنون

او نحو ذلك ينفذ قضاه لان عمره امة عنه كان يقول بجزا مرة بالعمدة
ولو قضى بجزا المرأة الزوج بواحد من هذه العيوب نفذ ايضا لان هذا الخلق
بين اصحابنا رحمهم الله محمد يقول بالرد وفيه ايضا ولو قضى بابطال المهر من غير
بينه ولا اقرار اخذ بقول بعض الناس ان قدم النكاح يوجب سقوط المهر
لان الظاهر سقوطه اما باليقا او بال فنفذ القضا باطل ايضا لو قضى
بان العنين لا يبرئ بطل قضاه واجل ولو راجع امرته بغير رضاها نفذ
فان شافعي المذهب بطلان الرجعة لكن الرضا شرط عند قبل لا ينفذ ان لا ينفذ
قضاه كذا ذكره في النجدة في الصغرى وحكم القاضي في المصلحة انه فسح كالحكم في المصلحة
فان خواهر زاده رحمه الله ذكر في اختلاف الفتاوى رضي الله عنهم فاذا قضى بكونه نفياً
نقد قضاه ولو قضى بطلان الطلاق من النكاح او بالسلم في الجحيم ان يجوز ولو قضى
بان من طلق امراته الجحيم ثلثاً او قيل المدخول بامراته لا تطلق لا ينفذ قضاه
وفي التفسير وفي فتاوى طائفة طائفة الذين اذا طلق امراته في جيلة او حايض او طلقها ثلثاً
قبل المدخول نفقه حايض بطلان طلاق الجحيم والحائض بطلان ما زاد على الواحدة
كما هو مذهب بعض لا ينفذ قضاه وكذا لو قضى بطلان طلاق من طلقها ثلثاً بطلان
واحدة او في طلقها جميعاً بطلان قضاه باطل ولو قضى بطلان طلاق لكراهة نقد قضاه ولو
رفع الى قاض اقوى بضا قضا الا في المحيط وذكر فتاوى رشيد الدين ولو قضى بعدم وقوع
طلاق الشكران نفذ لانه مختلف فيه بين القضا رضي الله عنهم وفي فتاوى الدباني
اذا قضى باسقاط العدة يجوز وذكر في باب من تزوج النكاح من فتاوى رشيد الدين
الزوج الثاني اذا طلقها بعد المدخول ثم تزوجها ثانياً وبقي العدة ثم طلقها قبل
المدخول فنزوها الاول قبل القضاء العدة وحكم حاكم بعمدة هذا النكاح نفذ
لان الدجته في هذه الصورة مساعاً وهو طريح قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذا تحلّم المؤمنات ثم طلقتموهن من الآنية وهو ايضا مذهب من فلو قضى بجزا نكاح
الاب على صفة نفذ ذكر في خلع الرخصة عن شمس اللغة المحل في ان الاب اذا

خارج الصغيرة على صداقها وراه الخلق خير اليان كانت الحسن العشرة مع زوجها
فان على قول مالك بيع الخلق ويؤول الصدق على كل ما وير الزوج عقد الصدق
فان فيه بذلك فاض بقضاءه لان جرحه فيه ولو وقع بعض عدة فمده لغيره
بالشرح في ضمن شرايع الشريعة عن مالك ان قال في المراه اذا طلقها زوجها
عليها سنة اشهر والم ترفها الدم يحكم بما ساحت تنقضي عدتها بعد ذلك بثلثه
اشهر وروى عن ابن عمر رضي الله عنه مثل ذلك فلهذا في عدة العلة قبل التخلع
حد الاباس هو خمس وخمسون سنة اذا انقطع الدم على الفس الخمسين او
انقطع قبل ذلك بسنة او سنتين فيما اختاره جرحه في السلام برهان الدين
رحم الله اذا طلقها زوجها وهي عليها سنة اشهر في العدة بثلثة اشهر ومضى
بذلك فاض ينبغي ان بقضاءه لانه جرحه فيه وهذه السلسلة يجب حفظها فانها
لشبهة الوقوع ولو بقي بغيره لزم طلق لانه قبل الطلاق وقبضت المهر فيه
وجرحته لا بقضاءه لانه قبل الطلاق ولو وقع بالعدمة في رقبته على البيت
واحد منهم بقضاءه لانه جرحه فيه في ذلك والتا في بطلان بالعدة ولو وقع
بشهادة الابن لا بغيره بشهادة الاب لابن بقضاءه يوسف طالع
ولو قضى بالشهادة على الشهادة فيما دون مسيرة سفر بقضاءه لانه جرحه فيه
فالبر يوسف لا يشترط مسيرة السفر ولو قضى بالشهادة شاهد شريط ابر لا بقضاءه
مقضاؤه ولو قضى بشهادة مزبور على وصية نخوة من غير ان ترضيهم امضاها الله
وكذا اذا قضى بملك ديوانه وكذا اذا قضى بشهادة مزبور على صلح لا يكره
ما فيه انهم يقرن خطوطهم وخاتم امضاها الله ولم يكن للزوج ان يعقل ذلك
ولو وقع بينين وشاهد ذكر في بعض الواضع انه بقضاءه في بعضها لانه بقضاءه
اقضية الكما مع انه يتوقف على امضاها فاض آخر ولو وقع في حد او قصاص شهادة
رجل او لوالدين بقضاءه وقبضت ذلك لكونه حلفا فيه لانه حصدة بوضع
اشياء الدليل ولو وقع بشهادة الحدود في القذف بقضاءه والحد وبقضاءه

لا بقضاءه اذا قضى بشهادة الزوج لوجه بقضاءه ولو قضى لغيره
لا بقضاءه عداوى او بغيره استغنى بقضاءه لم يقع الا فاض آخر
فامضاها لا يجوز امضاؤه ولو ان اعني قضى بقضية فرفع الا فاض آخر فامضاها
بقضاءه في اهل بيته شهادة خلافا لما ذكره ولو رفع قضاءه لا فاض آخر لا يجوز ان
تقضى بطلان نفس القضا جرحه فيه ولو ان امرأة استغنى جاز بقضاءه
في كل شيء الا في الحدود والقصاص فان في الحدود والقصاص فامضاها فاض آخر
بقضاءه ولو قضى في قسامة يعقل لا بقضاءه وفي هذه الجملة في الخط
ولو فرق القضا بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة يرضع بردها ولو
قضى لولده على اجتهاد بشهادة الاجانب لا يجوز ولو قضى بشهادة ولده لا يجزى
فرفع ذلك الى فاض آخر ابطله في دعوى فنادى فاضه ظهر الدين ولو قضى
بشهادة السات في حد او قصاص بقضاءه وليس بخبره ان يطله اذا طلب منه
ذلك فانه روي عن شريح وطاعة من النابيين انهم جوزوا ذلك كذا ذكر في
فروق الكماص العاصم اذا قضى في السلسلة الخفية بقضاءه لانه مختلف فيه
في فاقا وشهد الدين ولو قضى بجوار من المشاع بقضاءه وكذا ذكر في
شروط ابي نصر الدوسر فانه قال واذا وقع الرهن مشاعا ينبغي ان يلحق به
حكم حاكم حتى يبيع ولو ان فاضا جرحه على مفسد يستحق الجرح فرفع ذلك الى
قال آثم تنقضي بطلان الجرح والطلقة واجاز ما صنع جازا طلق انما لا بقضاءه
كان في فصل مختلف فيه وكان لا اختلاف في نفس القضا لان جرح الاول ليس بقضا
لعدم المنفعة والمقتضى عليه فخذ قضا في جرحه فاضه ظهر الدين وذكر في شرح
الطحاوي واذا جرح على السفينة بالفساد لم يعجز جرحه عليه عند الله حينئذ انه لا خلاف
ما اذا حكم في فصل مختلف فيه في موضع الكفران بصير كالمقتضى عليه لان هذا مختلف
وقع في نفس القضا لا يجوز القضا بالجملة وذكر في السوازل اذا قضى جرحا لغيره
بالدين من او جرحا من النساء او قضى بجرحا يبيع نقيب السكاك لم يجز اعطاه

احداً منكم كسبت وهو محرم فاعلم ان يطل ولو وقع بجواز بيع النسيئة
ان يطل فان بطله ليس فيه ان جازة في الجماع في القارة وفي السيرة الكبرى ولو وقع
بجواز بيع نسيئة سبب جازي يطل في نفسه فقاؤه اذا خولع اليه في ذلك حاله في
اسكم ولو وقع بجواز بيع المدة في نفسه فقاؤه وفي القضا بجواز بيع الولد ولو كانت
واظهاراً انه لا ينفذ في نفسه فاعلم ان يتوقف على اقسام اخرى ان اصح
ذلك القضا فلو ان يطل بطل هذا اوجاباً ولو ما بيع المكاتب بفسخ
في انظر الى اوله في الصوى المرتبة ولو وقع بطل من ذلك السبب جازي لا ينفذ
فقاؤه كذا في القصر وذكر في الحيط وذكر في التنازل انه ينفذ عند ما ينفذ
خداً لا يبيع يوسف ولو قضا في المادون في النسيئة انه لا يبيع ما ودياً في الانواع
كلها ينفذ ولو وقع بطله بطله في المدة عن دم السيد بما اعل قول بعض الناس لانه
لا حق له في القضا لا ينفذ فقاؤه ولو وقع بطله بطله في النسيئة وجب
عليه تسليم الدار عند الاحتقاق لا ينفذ فقاؤه ولو وقع في ضمان احد طرفي
في ضمان العهدة بالرجوع بالتمتع عند الاحتقاق ينفذ فقاؤه لان عند اليه
حينئذ وجه اخر ضمان الاحتقاق ان يضمن له تسليم الدار واستحقاقها عند
الاحتقاق وضمان العهدة ضمان الصك القديم عند البائع وضمان الدركت
ضمان النسيئة عند الرجوع للاحتقاق وعند ما كان ذلك واحد وهو الضمان
عند الاحتقاق في الحيط على الغالب هو لا يبرر ذلك قال محمد
لا ينفذ وقال يوسف ينفذ وذكر الغضير رحمه الله في حقيقته ان يبيع
وعليه القصر في الصوى وذكر في الجماع للقضا ولو وقع بطله بطله في النسيئة
واظهاراً لبيع ابطاله وذكر في حاشية فصل العي من ادب العاقل من الحيط اذا
احال غرضاً من غيره باذنه على رجل ياتى ثم ان الحيا لا يبرر الاحتقاق فاضل لغيره
الحالة لوجب براءة المصل وذلك قبل ان يجرى المار عليه وقبل ان يخلص او مات
حل للمحل ان يخلف ماله عليه حتى اذا كان من رأي المحلل ان الحالة لوجب

وهو

براءة المصل لان على كل واحد ان يتولى نفسه في المدة وان لم يبيع
مقتضياً عليه فاذا اقصى القضا للنسيئة عليه بطاير المحلل جعل الحالة بمنزلة الكفالة
ثم اراد المحلل ان يخلف على براءة نفسه لبيعه ذلك فان قضا القضا حصل في
حقيقته فيه لاس من سبب زفر والقسم من معنى ان الحالة لا توجب براءة المصل
قضا للمحل بغيره عليه في بيع رأي نفسه على حاشية ابوب القاسم في الحيط فيحطى
في هذا الفصل رواية شاذة في رواية المدة من الدخيرة القاضية اذا اقصى في المدة
نفذ فقاؤه لان على رواية الاول ليس المهر شرط في القضا فاذا اقصى خارج المهر
يكون قضاؤه في نفسه فلفه فيه ينفذ كذا ذكره في النسيئة في ان لا ينفذ الا
على رواية التنازل لان نفس القضا بغيره فيه فيحطى ان يتوقف على اقسام قاض
اخر القضا المدة في القرض وفي بعض النسخ ان في ذكر المدة الدعوى والحق
اختلافاً فاذا اقصى قاض برون ذكر المحل ينفذ فقاؤه لانه محتمل فيه ذكره في النسيئة
من خيل في المدة واختلف وقال كل من اقصى المدة في سنة فبطلت
صدقة لم يكن لها حيلة في ذلك كذا ذكره في القضا وقال في حاشية في هذا نوع شبيهة
لان عند بعض النسخ المدة لا يبيع فلو وقع الى القاضيه وحلم بطله ذلك المدة
يطل بطله فاعلم ان فيه شبهة واذا اقصى المدة ليعلم ان المدة في ذلك اليوم
ناظر انه طالق ثم اذا قواى الطالق حتى القرض ان لا يظهر المهر فيحتمل في عينه
فاذا اقصى القضا بالنفقة ففصل القاضيه عن الغالب كبر واما الوكيل فيقبض المال
من المطلوب حتى يبرر نفسه في المال حكم به حكم آخر فانما ابو يوسف رحمه الله في الجوز
كذا ذكره في النسيئة وهذا قوله وان خص قول ابو يوسف وذكر في حاشية
القضا يصب عن الغالب كبر ويقتضى ما على المطلوب لانه يثبت قال الشافعي و
عليه القضا في السبيل مائة ذكرت في آخر فصل القضا على الغالب وذكر في سبيل
القاضيه لواقعة لانا في عليه وليس خصم حاضر ليس له ذلك عندنا ولو وقع بطله
لو انه محتمل فيه فان قبل المدة نفس القضا فيحطى ان يتوقف على اقسام قاض

كما اذا قضى المرأة بشراوة رجلين يتوقف على انفسا فاض ان كان اختلاف
وقع في نفس القضا ليس كذلك بل لغيره بسبب القضا وهو ان البينة من كل وجه يعلم
فهم حاكم للقضا لم لا عاراه بالقاض فحجمه وقصره بما تقدم لقضاؤه كما لو قضى بشراوة رجلين
وذكر القاض ان لا مظهر للذين المحسوبين في شراوة ان نفس القضا مختلف فيه
يتوقف على انفسا آخر اقول كما لو كان القاضي محمدا في قدف وكذا رأيت في بعض
شرح المحام من تعليق الآتية وفي شرحه في شروح الجامع لمشايخ المقدمة جلد قضايا
بالقضا على ثلاثة اقسام قسم منه ان يفتي بخلاف الشرح الدافع وهذا باطل ليس
لاحدان يحوزه ولكل واحد من القضا نفقه او ارفع اليه وقسم منه ان يفتي
بموضع مختلف فيه ومنه يتوقف قضاؤه وليس لاحد نفقه وقسم منه ان يفتي
بشيء يتبين فيه الخطأ بعد القضا اركب اختلاف في نفس القضا بتعريفه يقولون
تقدم قضاؤه وبعضهم يقولون بل يتوقف على انفسا فاض ان كان لاجازة جاز وبغيره
كان القاضي انما في فتوى في مختلف فيه وليس للثلاث نفقه وان اطلقنا بطل
ليس لاحد ان يحوزه وبيان هذه الاشتمل في انما ما ذكرنا من انفسا في هذا
ما ذكرناه من انفسا في هذا

شمس الاله الشريف في شرح كتاب الوكاله اذا اختص رجل في شيء وكل احد بها ابر القاضيا
او غيره او مكاتبه او من لا يجوز شراؤه لم يجوز قضا القضا للوكيل على نفسه ولو قضى للخصم
على الوكيل جاز بمثل قضاؤه على غيره لا نقضه التهمة وان كان ابن القضا
يقيم لم يجوز قضاؤه لانه اهل البيعة لان فيما يفتي به للبيعة حتى القضا ثبت للموصي
فيما لم يثبت له قضاؤه لانه ابره ولو وكل رجل القاض اوسع واشهر او قضاؤه وكذا لو
وكيل بالخصم جاز حتى لو غفل عن القضا بغيره وكذا لو اراد الله ان يجعل مكان
نفسه وكذا لو لم يبر لانه يفوض اليه الموكل ذلك حتى لو قال الموكل ما صنعت
من شيء فهو جاز فقول القاضي وكذا في انفسا ليجاز التوكيل لان الموكل اجاز
صفيه على العموم الا انه لا يجوز قضاؤه للوكيل لانه يكون ذلك كقضاؤه

من وجه لانه وكيله وكذا لو كان هذا وكيل ابنة او بعض من لا يجوز شراؤه
له ولو وكل القاضي وكذا يبيع للبيعة ثم خصمه للمشتري في غيبته جاز قضاؤه
للكو كذا في ذلك لان الوكيل هذا نائب عن البيعة لان القاضي في هذا الوجه
عندما يرجع به على البيعة ولو ان رجل اوصى للقاضي بثلث ماله واوصى للرجل
لم يجوز قضا القاضي بذلك الميت بشي من الاشياء لانه له نصيبا فيها يفتي
للميت وكذلك اذا كان القاضي احد ورثة الميت لانه فاض نفسه وكما
لا يجوز ان يفتي عند دعوى الوصي فكذا ذلك عند دعوى الوكيل من الوصي فكذا ذلك
اذا كان الموصل له ابن القاضي او امرأته الا يرى انه يبيع للمشتراة فيما يبر للميت
فكذا ذلك لا يبيع للقضا وكذلك اذا كان القاضي على الميت ومن لان بره القضا
عنده فله حقه ولو وكلت امرأة القضا بالخصم ثم ماتت منه وانقضت دعواه ففتي
لوكيلها جاز وكذلك وكيل مكاتبه اذا اذن المكاتب اذا اذن المكاتب قبل القضا
واي حال من القضا وقت القضا ينبغي ان يكون التهمة متفينة وقضاؤه كقضاؤه
في باب كتاب القاض في الوكاله من كانه شمس الاله الشريف

متوقف الوقف اذا ابره الوقف او تصرف فيه تصرفا آخر ففتي
الصك اجماع وهو متوقف لهذا الوقف لم يذكر انه متوقف من اي جهة لا يجوز وكذا القضا
لانه مختلف الحكم باختلاف نصيبه وتقليده لان وصي الابن له جبره ووصي الام والوصي
من جهة القاض يختلف الحكم وكذا المتولي فان كتبانه متولى جهة حكم او وصي
من جهة الحكم ولم القاضي الضرر والاه جاز حقه التولية صارت معلومة ويصرف
ذلك القاضي بالنظر الى تاريخ الصك فالواضحة هذا القضا في ايجاع الى كتابة القضا
في المجهزات كما لو وقف واجازة المشاع وكذا ذلك لو كتب القاضي بعمه فاض من
قضاة المسلمين ولم يسم ذلك القاضي جاز فان لم يكن القاضي ففتي بذلك والكتاب
كتب كذا بالاشك لانه لا يكون بريئا ولكن ذكر في كتابه وقف ما يدل على
لا بأس به فانه قال اذا خاف الواقف ان يبطله فاض فانه يكتب في صك له

وقد فتح به فاض لان في الحقيقة التصرف وقع صحيحا لما يبطل بطلان القضا
ولكن به هذا الكلام يمنع فاض آخر عن البطلان فيبقى صحيحا اما هذا لا يكون كذا
سببوا حقا ومعنى صحيح كمن يمنع البطلان من الابطال في جميع النوازل الدخلى
الاسم في زمانها انهم يكتبون اقرار الواقف ان قاضيا من قضاء المسلمين قضى
بمروم هذا الواقف وذلك ليس بشيء ولا يحصل المقصود به من شمس الا في بعض
لان اقراره لا يكون حجة على القاضي الذي يرد البطلان واذا لم يكن قاض قضا بالوقف
فاقراره يكون كذا قضا ولا رخصة في الكذب به لان المقصود ايضا كذا ذكر قاضين
وقاض عليه الدين في القضا وروى قال القاضي عليه الدين واختار بعض المتأخرين من
مشايخنا انه اذا كتب في الصك وقد قضى بوجه هذا الواقف فاض من قضاء المسلمين
ولم يسم القضا جاز وذكر الشيخ الامام رشيد الدين في آخر فتاواه في كل موضع يورد القضا
سببا لثبوت الحكم بشرط في ذلك ذكر القضا ان قاضيه كذا فلهذا يرد الحكم كذا كما
في الحرة ان نية بالعلان وكذا في الطلاق بسبب العنة وكذا في الفقرة بسبب الادراك
اذا رويها غير الاب لا يجد وكذا اذا رويت نفسها فغير كفو وكذا في الفقرة بسبب الاب
على الاسلام فان في هذه المواضع لا بد من ان يذكر ان قاضيه كذا فلهذا يرد الحكم بينها
بالفقر لان قضا بالوقف في هذه المواضع بسبب ثبوت الحرة فان الحرة تتوقف
على تفرقة فلا بد من ذكر القاضي بصيرة معلوما اما في القضا بوجه الوقف فلا بشرط وكذا
ويكتب له قوله وسلم الى المولى وقد قضى فاض بوجه من قضاء المسلمين لان القضا ليس
بسبب ثبوت الفقرة لانه شرط الادوم والحاصل انه ينظر ان كان سببا لا يذكر
لان الحكم لا يثبت من غير ثبوت السبب وفي الجواهر لا يتحقق السبب كذا في الترجيح عند
الاحتقاق لا بد وان يذكر القاضي لان سبب الرجوع القضا فلا بد ان يكون القضا
من المعلوم وكذا ان كان المولى عليه بنية ان قاضيا من القضا حكم بان شاهده
في المولى فلهذا لا يقبل ما لم يذكر القاضي ولا ذلك لان القضا شرط في
الحكم ايضا في السبب لهذا قلنا ان الشاهد ان اذا شهد ان هذا قال لعبيده

ان دخلت الدار فانت حر وشهد آخوان على الدخول ثم رجوا يجب الضمان
على شاهد العيان لا على شاهد الدخول لانها شهادة على السبب الا آخوان على الشرط
وذكر شمس المأثرة كذا في ادب القضا او شهد شاهدان ان قاضيا من القضا
اشهدنا انه قضى لهذه الرجل على هذا القدر بهم او بحسن او كحقوق او قالوا شهدنا ان
قاضيا من قضا المسلمين قضى لهذا الرجل على هذا القدر بهم او قالوا شهدنا ان قاضيا
الكونه فعل ذلك ولم يسم القاضي فانه لا يقبل هذه الشهادة ما لم يسم القاضي الذي
قضى به وينسبوه ثم على شمس المأثرة وقال لان القضا عقود العقود فاذا شهدوا بالعقد
ولم يسم القاضي لا يصير معلوما فلم يذكر قال ليس هذا في هذه المواضع خاصة في جميع
الافعال اذا شهدوا على فعل لم يسم القاضي لا يقبل شهادتهم وذكر في اول قوله في
دارني بدر رجل او عاينا رجل فاقام صاحب البيعة بنية على المدعى ان يشهد هذه الدار
من وميك في صفة وكذا الا ان لم يسم القاضي واقام على ذلك بينة هل تسمع
دعواه وبينته اختلف المشايخ فيه وكذا لو ادعى ان فلانا باع هذه الدار مني
باطفاق القاضي في صفة ولم يسم القاضي واقام على ذلك بينة اختلفوا فيه على
هذا شهدوا على الوقف وتسلم الواقف لايه المولى لانهم لم يسموا الواقف او سموا
دون المولى فقه اختلفوا في المشايخ في كل حال في دعوى الفعل والشهادة على الفصل هل
بشهادة تسمية القاضي عليه اختلف المشايخ وادله الكتب فيها منها رخصة ذكر محمد في كتاب
الحمد وروى المدعي عليه اذا اقام البينة ان شهروا المدعى حمد وروى في القذف لا بد
وان يسموا من جهم هذه المسئلة وما ذكر شمس المأثرة في ادب القاضي وبلغ ان تسمية
القاضي شرط وذكر محمد في الزايدات اذا ادعى على رجل انه وارث فلان الميت وان
قاضيه بكونه اشهدنا على قضا له ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره
قالوا يصح عمله وارثا ولم يشترط تسمية القاضي وذكر في دعوى الرجل في آخر ما يرد على الكمال
اذا ادعى رجل امته في رجل وجاز بشهادة وشهدوا ان قاضيه بكونه كذا فقه هذه الامة
لم يصح ولم يشترط تسمية القاضي وذكر في اقرار المنيق ادعى دارا في يد رجل انها له فشهد بها

من كسبك بالفساد ثم لم يسم الكسب شهد الشهود على الشاؤم وهو الكسب
 تسع وعشرون وشهادة شهود هذه الكلمة في الذخيرة قال وهذه المسائل كلها متعل
 على ان تستدل على ان ليس بشرا العترة المذكورة والشهادة قبل ان يثبت من الشهود والعترة
 وتعالى علم الفضل المذكور فمن يبيع بغيره وغيره لا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
 حقه وغيره لا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 المسألة من يبيع بغيره ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 المسألة من يبيع بغيره ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 بينة فالسماح الذي يبيع له يبيع له يبيع له يبيع له يبيع له يبيع له يبيع له يبيع له
 بعضهم يبيع بغيره ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 الشهود من يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 نفسه في الشفعة ومن يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 وذلك الشيء او يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 صاحب الذخيرة وهذا القول القرب الى القرب وبيع من يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 قالوا لا يبيع بغيره ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 من يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 وهو الفاعل عليه بان قال سماحها من فله قبل ان يستأجرها او يبيع له ولا يبيع له
 لا ان يبيع بغيره ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 الصحيح ان السماح الشاؤم لا يكون خفيا ولا يكون خفيا ولا يكون خفيا ولا يكون خفيا
 لا يبيع ملك العبد فلا يكون خفيا ولا يكون خفيا ولا يكون خفيا ولا يكون خفيا
 لمن يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 لذلك ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 لكذا ذكر في الذخيرة وفي فتاوى فافهم ظاهر الدين في ادب القاضى المتقى رجل
 وشبه على طريق المسائل نافع في فهمها وارجو فيه زعما وفهمه الانسان

مدح مدح عليه
 المستاجر مستاجرنا والمالك غائب

مستاجر

في اهل الطريق في حمرة فاقام الذي في يده بينة اشترى يده من فلان وكسبه
 وفعلا ليدل ينسب فعلا لهم فان كان عليه ثمة يشك ولا يعلم الطريق
 ان بينة فلا خصمه بغيره حتى يجره وان شب لا ينكح فموضع وذكر في الذخيرة
 ايضا رجل يبيع من آفة شيئا فادى ثالث ان البائع آخره البيع او يبيع
 منه قبل ان يبيع من فله ان خصومه بين المدعى وبين المشتري يبيع البائع
 واذا حقه واقام المدعى البينة عليه الا ان يبيع بينة لكذا ذكر في بيع الحائض فلو
 راد و هكذا ذكر السيد ايضا في الاصل الاول من فتاوى العترة وذكر في كذا
 الاجازات من شرح شيخ الاسلام الكسبي في رجل استأجر ثمة دواب
 ثم ان رب الدواب اجردا يبيع من غيره واعار اخي ووجب اخي يبيع
 فوجد المستاجر الدواب في ايديهم فان كان يبيع من عذر فيبيعه جائز وان كان
 من غير عذر كان المستاجر ان يخذلها فاذا اخذها كان للمشتري ان يخذلها
 مبيع حتى مدة الاجارة ثم يخذلها وان شاء فبيع البيع لانه فغير المدعى عليه
 ان يرد وان يبيعها رب الدابة من غيره المعارفا او اجارها فان كانت الاجارة
 الاولى معروفة فلا ان يبيعه من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة
 واقام فاعة البينة وان يظن ان كانت الدابة في يد الموهوب له فلا ان يبيع
 البينة وياخذها وان كان الدائم غائبا لان الموهوب له يبيع الملك لنفسه
 فهو فقه فله فاذا اخذها وصفت مدة الاجارة فليس للموهوب له ان يخذلها
 لانه انتقص البينة في الرتبة يبيع المستاجر منه والربته لا تسع الا بالخص
 وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري يبيع ان يبيع البينة عليه وان كانت
 في يد المستاجر والمستاجر فاذا اراد ان يبيع البينة عليها والمعارف والاجارة
 من ان يبيعه او لم تكن ظاهره واقام المستعير والمستاجر البينة على
 الاعارة والاجارة ورب الدابة غائب فلا يقبل بينة المستاجر عليه فاذا
 المستعير لكذا ذكر في شرح اجازات الاصل وقد صرح فيه ان المشتري

ان البائع آخره البيع

اجازات دواب لهما

مخ

يكون خصما للمشتري كما ذكر القاضي الامام عليه السلام في قوله في ما ذكره الزيادة
 وفي الصغيران المشتري لا يكون خصما للمشتري والمشتري لا يكون خصما للمشتري
 يصح خصما للمدعي قبل القبض بدون حصة البيع مسلح في شئ من الاشياء
 الدين هو فاجاب انه يشترط حصة البيع وعمل مستغنى من فرائد
 هذه المسئلة فاجاب كثير من مشايخ بغير قدر كما اجيب الا ان الامام
 عند الدين بدون حصة قال يشترط حصة البيع فحصل فيه اختلاف المشايخ
 وفي دعوى العين المملوكة يشترط العلم واليمين واليمين والافاق في الزيادة
 وبما بعد ذلك ان شاء الله تعالى ومن ادعى كغيره ان المشتري عليه من فرائد مباحا
 جائزا وفرد غالب وصاحب اليد عليه لنفسه تسع دعوى المدعي ويشترط علمه
 كان يفتي جده كما في اوصى البيع البات وكذا اوصى الميراث والمشتري عليه كذا
 يصح خصما للمدعي في قبض البيع فخصم ما بالبيع وحده كذا ذكره في فتاوى رشيد الدين
 ولو اشترى حاربه ولم يقبضه باحق استحقاقا ليدعيه فالتفتي له يسع عليه التسع
 ولا يقبل له بحاربه ما لم يحضر البيع والمشتري لان ملك المشتري واليد للبايع
 يشترط حصة ما لان هذه البينة تطل ملك المشتري ويدر البايع فخصما للمدعي
 الرهن ولو كان استحقاقا بعد القبض يشترط حصة المشتري ويدر البايع الا ان
 بالشفعة تطير كاستحقاقا ايضا في الزيادة وذكره في فتاوى رشيد الدين للمسوق
 ولان المدعى على البايع ولم تكن العين في يده وكان في يد المشتري لان البايع
 غاصب المشتري فغاصب الغاصب فمدعى المدعي على الغاصب تسع ما لم تكن العين في
 يده لا يدعي الفصل في كونه في هذه الفصل في كونه في هذه الفصل في كونه في هذه
 مدعى المدعي ان شاء الله تعالى وفي دعوى المشتري يشترط حصة الاجرة والمشتري
 لان الملك للاجرة واليد للمشتري فخصم ما بالبيع وحده كذا ذكره في فتاوى رشيد الدين
 يقبضه باحق غصبا جعل البايع اى كان المشتري بعد القبض ولو كان التمتع جعل
 فالحكم هو للمشتري والا فالحكم هو للبايع كذا ذكره هذه المسئلة في الزيادة وفي

فتاوى قاضي عليه السلام وذكره في الفتاوى من فتاوى رشيد الدين ان في
 فتاوى رشيد الدين تسع دعوى المشتري الاول ووضع المسئلة فيها اذا باع البايع
 من آخر قبل قبض المشتري قال لان الاصل ان كل من يدعى الملك لنفسه وفي اليد
 بما رخصه ويقول لاني هو ملكه فذا اليد يصح خصما لكن بدون تسليم العين
 لا يافد العين من ذي اليد وفي فتاوى رشيد الدين اذا اوجده وسلم غصب
 انسان الدار من يد المشتري فمدعى الملك على الغاصب لا يصح بدون حصة
 المشتري لان يد يدى الملك واليد للمشتري في قبضه وحده ودعوى المشتري
 على الغاصب بحصة الملك تسع لان ملك المشتري له بعد اذ جازة في قبضه
 في حصة الملك في حاربه كالحاكم الصغير المستعير اذا وجد الدابة المستعارة
 في يد رجل يزعم انه له فهو خصم وان قال الذي في يده او غيره الدار او غيرها
 فليس بحصم او الغاصب لو كان نورا بالو ديرة والغاصب لا يشترط
 المشتري ويشترط خصما لو ادرت الموضع وللقصير من نزع الواو عينا في يد رجل ان
 اشترى من فلهم الغائب وصاحب اليد يقول ان المدعى الغائب او غصبته منه لا يقبض
 خصما للمدعي فلو ادعى رجل ان دارت فله او فله او فله والغاصب للمدعى
 بالحق لكنه قال لا ادر ايات فله او لم يثبت او قال لا ادر ايات وارثه ام لا
 فاقام البينة على الموت والوراثه فيقبل ويشترط خصما هذا اذا كان المدعى
 او الغاصب من اياه وبيعة والغاصب اذا اكره وادعى الملك لنفسه فانه يشترط خصما
 للمدعى لو ادعى عينا في يد رجل انه اشتراها من فلهم الغائب صاحب اليد يقول
 فانه يشترط خصما للمدعي كذا ذكره في الزيادة وفي فتاوى رشيد الدين وارتب في موضع
 فخص المدعى لا يشترط خصما للمدعى من المدعى ويشترط خصما لو ادرت الموضع
 الا اذا قال المشتري انه اشترى من فلهم واقره بالقبض شك في يشترط خصما
 للمدعي كذا ذكره البار الاول من فتاوى الحاكم الكبير عهده في يد رجل يزعم انه ليس له
 وانه لفلان الغائب واقام رجل بينة انه اشتريه من فلهم وفيه نقد الثمن فانه

لا يلتفت اليه حتى يقرر الغائب لانه ان انفق ان العبد للغائب فلا يتعصب
لخاصته فحقا ولو انكر صاحب العبد ان يكون حلالا للغائب فحق عليه وعلى ذلك
الغائب ولو انكر صاحب العبد انه لغير الغائب فحق على رجل انه يشتريه من المقر له
ونقد الثمن وصحة ذواله لا يور بالبدل الى العبد لانه في الجماع ولو اشترى
شيئا بشروط التجار فادعاه آخر بشروط حضرة البائع والمشتري عند ان ينفذ فحق له
لذا ذكر رشيد الدين في فتاواه وذكر ايضا رحمه الله في فتاواه والمشتري بالبائع
الابطال لا يكون خفيا للسعي وذكر في دعوى الضرر ولو اشترى شيئا بمقتضى
اودم او فخر او خنزير وقيل للمشتري ثم استحقه انسان بالبيعة فحق الشراء
بالبيعة والدم لا يكون خفيا ولا شفع البيعة عليه اذا استحق البائع من المشتري
بالمالك المطلق ورجع الدعوى عليه بالبيعة والنسب واقام البائع بيعة على الشراء
ان النقص المستحق وقع اطلاقا وليس لك الرجوع بالنسب على من قبل عنه البيعة
لغيبته المستحق اختلاف المشايخ فيه فحقه بشروط حضرة واقار شمس الملة
الشريفة انه لا يشترط حضرة وهكذا في بقية فتاواه كما ذكر في فتاواه في حلاله الدين
وذكر في كتاب الاحكام مسائل من الدين النسفي والصدر الشهيد حسام الدين
ان المستحق عليه ذوات الرجوع على بائعه الثمن فاقام البائع البيعة على الشراء
او على فصول ذلك الفتى الباع من جهة المستحق ببيع او غيره من شروط حضرة المستحق
سماع هذه البيعة اجاب نعم الدين نعم واجاب حسام الدين نعم هو المختار ثم كرر
حسام الدين هذا لتعصب القاضي فقها عن المستحق لساعة الدعوى على الشراء
وذكره ليدفع سجد الى المشتري ببيعة البائع من يد المستحق بالمال المحرز وفي قوله
جهت شيخ الاسلام برهان الدين قال كان يفتي شمس الملة بخسر الباع قبل
هذه البيعة دون حضرة المستحق وكان القاضي الامام شمس الملة في حلاله الدين
يفتي ان لا يقبل وكنت ككتب كما كتب شمس الملة ان باع لاسا ذواته فله البعده
قال وذكر امام ابن ابي البركات الدين الكبير البخاري ان الشيخ المعروف بكلامه

في هذه المسئلة في السيرة الكبرية اخلافا بين الصحابة رحمهم الله وذكر في الحيط و
قيل على قياس قول محمد وابي يوسف الاخر يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البيعة
على من قبل ان ينفذ فحق له واما في حلاله الاول لا يشترط حضرة وهذا القول الظاهر
بالمشقة في فتاوى رشيد الدين المشتري من اولا او اولى استروا الثمن
بعد ان الملك وقع فاستروا المزايا ببيع الباع او ان يشترط حضرة البائع لان الفسخ
حكم ابتداء البيع ولا يبداء البيع بشرط كون البائع موجودا امينا مقنونا بالشريعة
سواء ما عذله ما عدا الذي حرمه الله من فسخه بانه ان المشتري اقام البيعة ان العبد الذي
بيعه منه هو الامس حيث لا يشترط حضرة العبد ولا ان يبيعه الثمن الموصلة بتعصب
للموصلي فيما في يده فان لا قول بالثبوت ولم يقبل شيئا على من تعصب خفيا ان خاصه
الا القاضي الذي يفتي الاول بالثبوت بتعصب خفيا ونسب البيعة عليه وان خاصه
ان ما في آخر لا يتعصب خفيا ولا شفع البيعة عليه والموصلة بدين بتعصب خفيا لمن
يدعي ذلك التبرع بسبب الشراء الموصلي الضرر والغيرم لا يتعصب خفيا للغيرم
سواء قبل الغيرم الاول شيئا او لم يقبل الموصلة لا سبب خفيا للغيرم ايضا
ومما اذا كان موصلا بالثبوت لا غير فان كان موصلا بما اذا كان على الثالث و
حيث بان لم يكن ثم وارث الموصلة ختم للغيرم وبغيره كالوارث لا يتم استحقاق
ما اذا كان الثالث من جهات الوارث والمودع والغائب والمدين لم يكون خفيا
للموصلي اذا كان الذي قبله الذي مضى ان المال المكتسب وانضم في ذلك وارثه
او وصية فان خالي الدر في يده لئلا يملكه وليس عند من مال الميت شيئا
خفيا واذا جعله القاضي خفيا يقبله بثلث ما في يد الموصلي عليه وانضم في اناء الوصية
على وارث الميت او موصيه او غيره لميت عليه ومن او غيرهم له على الميت ومن
وقال يعين شاذي الغيرم الذي له على الميت ومن قد يكون خفيا او موصلا
في يد رجل ان فلان الغائب انما ملك لاجله وجمعه وبالعبد البيع يقبل منه
للمدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا عند الشراء بهذا بغيره من ادعي له

في يد رجل وقال اشترى بها من فلان وكان فلان اشترى بها منك وذكر في دعوى
الشفقة قال ابو يوسف لو قال في اليد قد كنت بعثتها من فلان الذي تزعم انك
وكلمته باشر لك فلان غائب قد خصمه بینه وبين ذاك الذي لو قال كنت
بعثتها من فلان الذي تزعم انك اشترى بها منه ويخرج يدي حتى يرفع الشراعي قال
او غيبها فلان خصمه بینه وبين ذاك واربعين قوم يبرأت اولى حال انه اشترى
من بعضهم لغيره الذي ورث من ابيه وهو غائب او الورثة بغيره الغائب
فيها فيا يشهد ويشهدون رعي الشرا لا تقبل بينة ولو قالوا بانه الدار لا حق
لفلان فيها قبلت بينة المدعي جابها بغيره على رجل ان ذلك الرجل
وقال فلان الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد اقر به فلان في ذلك البينة
على ذلك فان امكن المدعي عليه ان يكون لفلان ان يثبت عليه شيء فهو خصم يقبل بينة
بهذا المدعي عليه ويقبل بالان ان يثبت بالرجل الذي في الصك اسم لا يقبل بينة
بما ادعى الغائب الذي الصك باسمه حتى يفسد وهو قول ابو يوسف وروى عن
ابن حنيفة رحمه الله انه لا يقبل بينة وان امكن المدعي عليه ان يكون لفلان
الصك عليه شيء كتب محمد بن سماعة الله محمد رحمه الله فيمن ادعى ورافض
انها كانت لفلان وان باعها من فلان وانما شفعها فاراد اخذها بالشفقة فقال
ذو اليد يجر ارضك لفلان فخذها فقام المدعي البينة على دعواه قال محمد اما على قوله
وهو قيس قولنا به حنيفة رحمه الله قد خصمه بینه حتى يرفع الشراعي ان
كان تبطل الدار من البيع ويحضر جميع ان لم يكن تبطل الدار وعند
يوسف ذواليد خصم ويقبل للشفقة بالشفقة ويدفعها اليه ويأخذ الف من
ويضعه على يد رجل فيكون ذلك قضا على البيع والمشتري وان كان
المشتري خاضعاً لملك الشراعي قال محمد رحمه الله اقف بالدرا للشفقة باصل العدة
على المشتري وادفع الف من اليه بهذه الجملة في قضا وظلم الدار على ذواليد المحيط
واذا اراد الشفع الاخذ بالشفقة وذلك قبل تبطل المشتري البيع بغيره

حرة البيع والمشتري للشفقة بالشفقة لان الملك للمشتري واليد للبايع
كدعوى المارون والمشتري اذا استحق المستعار بائنه بشرط حرة العبد
المشتري وذكر في بعض النسخ في هذه المسئلة اقتضا المشتري في الشراعي
حرة المودع مع المودع اختلف في المشتري ايضاً في دعوى الضمان هل بشرط
حرة المارعين فيه اختلف في المشتري ايضاً بعضهم شرطوا وبعضهم لم يشرطوا
وبعضهم لم يوافقوا لان اليد من قبلهم بشرط حرة منهم لا منهم مست جرون
لدارع وان كان البذر من قبل ربا لارض لا يشترط حرة منهم لا منهم
رب الارض وذكر في عدة النكتين وهذا اذا ادعى مطلقاً اما اذا ادعى النصب
على رجل وان ارض في يد المارع لا بشرط حرة المارع واختلف في المشتري
اشترط حرة غلة واراد رد دعوى نخبها وان ادعى الكاح اعادة ذات نزع
يشترط حرة الزوج الطاهر لبيع الدعوى والبينة ولو ادعى نزع البينة
الكبير المبالغة من هذا بما اراد قبض صداقاً واقر الزوج بالكاح ولم
يرجع الدخول في الفضة باجر الزوج يدفع المهر اليه ولا يشترط احضار المرأة و
دعوى الكاح عليها بشرط رجوع والدها صحيح يدور حرة الوالد وبه لصيد
رجل شراعي اراد الرجوع وحول العبد غائب فان كان العبد مائناً يقض له
بالرجوع وان كان محجوراً لا يقض له بالرجوع عالم بقهر المولى فان قال العبد انا
محجور وقال الوالي لا بئس انت ما ذنوبك لفلان قول الوالي مع بينة استحساناً
فان كان العبد بينة انه محجور لا يقبل بينة بهذا اذا كان العبد حاضراً
والمولى غائب فان كان المولى حاضراً والعبد غائب فان كان المولى غيباً بالعبد
لم يكن المولى خصماً وان كان في يد المولى فهو خصم وان قال المولى او غيبه هذه
الجملة عندي فلان ادعى او يبرأ له ام لا فاقام المدعي بينة على الهمية
فالمولى خصم لان المولى يبرأ ان ما عده ملكه فينصب خصماً لمن يبرأ عنه ملكه بكذا
ذكر هذه الجملة في المحيط وذكر في باب ما يكون فيه المولى خصماً من عبده

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لو غابنا لكانت ولاية المتصرف لولنا بعينه حضور رب المال واداء الحق
هنا ايضا، به فاق فيه ربح فالنصارى هم ضرر صفة من الربح ولا يشترط
حضرته رب المال لئلا يتعدى ذلك لم يكن فيه ربح فالنصارى رب الربح
دون النصارى رب الربح لئلا يتعدى المال اذا شترى المال وبعدها في الشفعة
واراد ان يتعدى لادرس بين الكسبان لكانت لولنا بفرضه ولا يشترط حضوره لولنا
وكان المشتري وهو كسبان لم يفتخر بالدار فاشترى النصارى ان يخرجه لولنا
او كسبده بخرجه البائع او كسبده فاقل فعل هذا اذا اشترى المشتري من كسبان
بشرط ان يشترط حضوره لولنا كل المتفق به بسحق وكسب فيه او كسب لولنا
حسام لولنا في هذه المسئلة منه وادعى فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
بشيل لولنا كان الحال على ذلك والدار فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
امنه وادعى بانه يتقبل لولنا والدار فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
ادعى كسبه بها وكسب حضوره وكسب لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
ولولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
ليثبت البيع عند الفسخ لان البيع لم يتم به صفة لم يحد النصارى
فاذا ادعى لم يستحق حضوره حيث لا يشترط احصاء البيع لان هذا
في الحقيقة وادعى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
اذا ادعى على البيع تسلم البيع لا يقتضيه دعواه فلم يخرجه لولنا
بل كسبه لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
تسلم البيع مستحقا به بان حقنا عقد الاجارة لا يشترط بيعه من كسبان لولنا
بيعت لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
اعيد لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
ليس بشرط لصحة ثبوت لولنا في الكسبة الدينية لكن اذا ثبت لولنا في البيع
من المصلحة لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى

اشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
او غابنا لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
ولولنا كان لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
حتى لا يظلم لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
بشرط ان يكون لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
ما لا ينافي بصفحة لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
على النية بغير قصد حال البيع بنية على الية وبيع على العبد ولو اقرضه
بشرط الصنف ومثل لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
بركان لا يصفى على لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
فثبت الصف درهم وكسب لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
بينه على دعواه فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
ولولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
ولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
فاللهم لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
على لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
والتي لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
واشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
كانت لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
الافزون اذا ادعى على النصارى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
انصارى حالنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
في الاختيرة لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
والشرب سباع بنية البنية لان المصلحة الحقيقية لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى
ان بيعت عليه المصلحة فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى لولنا فاشترى

في انقل يستطاع الحصار ان يثبت فيقول رب الدين لنا من كلهم احضار
 الزكاة في قيم البينة انما ملكنا بغيرهم فاذا احضروا انصارا ما يقع بالدين كمن
 ولا يشترط احضارنا في حصول المقصود ودرى القتل الخطا على القاتل مقبولة
 والبينة على ذلك مسبوحة بدول حفرة العاقلة كذا حكي عن جدي شيخ الكرام
 برأيت الدين ولو ادعى الدين على العاقلة بقبيلة القاتل على نفع كانت
 واقعة الفتوى في ثالث ذي القعدة سنة احدى وخمسين وستماية
 فليعني فاس كبتناه من محضر القاضي الامام جلال الدين صاحب من محضر
 آخر الفصل السادس من هذه المجمع يتبع ان لا نفع ودعواه كل الدين عليهم
 بنسبة القاتل فينظر في ما هو المحكي عن شيخ الاسلام من مسئلة المتشبه
 الى انه يصح هذه الدعوى بقبيلة اصله قلت وذكر في الحاشية والسجل ما هو
 رواية للمكي عن جدي فانه ذكر فيها صورة محضرة في اثبات الدين اذ في
 محضر هذا الذي احضره معه انه قتل ابا هذا الذي حضره فانه كان يرمى
 بسهم ذي فصل من احد به الى صدقه راء فاصاب ذلك السهم الى المرمى
 هذا فوجدت من ذلك وجوب المقبول هذا على هذا القاتل وعلى عاقلة
 وهي عشرت آلاف في ريم قصه او الف دينار اخر جدي او بائة من ابل و
 واجب على هذا الذي احضره على عاقلة او هذه الدية الى هذا الذي حضره
 بذلك قلت بهذا ذكر النقود من مشايخنا وراوا بما في صورة كتابه
 هذا المحضر بعد قوله الى هذا الذي حضره في ثلاث سنين ثوابات في كل سنة
 تحت هذه الدية المذكورة في قنا ورشيد الدين جعفر بن محمد افافام
 آخر البينة على القاضي ان العبد ملكه وقيل ان المقصود من اقام البينة
 على القاضي ان العبد ملكه لا يقبل بينة لان دعوى الملك المطلق لا يصح الا
 ذر اليد للدين لو ادعى عليه ذر اليد الملك غصب من تسع في حق دعوى
 الغصب الا ان دعواه على القاضي لا تولى صحيح وان كان العين في يد

فانص القاضي لو اقام المقصود منه بينة على مقبولة لان هذا العبد
 ملكه يقبل كذلك ان العبد ملكه غصب من اقام البينة يقبل ذكر
 شمس المأنة السرخسية في الباب الاول من دعوى الاصل ان دعوى الغصب على
 غيره ذر اليد مقبولة ودعوى الملك غير مقبولة وذكر في باب آخر الاستحقاق
 في البيع الذي يرجع فيه باليمن والذر لا يرجع من بيع الكايع من غصب ثابة
 قد عينا حكي لم يقطع حق الملك ثم استحقها رجل فانه يبرأ الغصب الفهم
 لان استحق منه عين ما غصب واما هذا في بعد من مسائل الاستحقاق
 ان شاء الله تعالى وكان ما ذكر في الكايع مخالف لما ذكره شمس المأنة ورشيد الدين
 فيما يحدث بيد الله تعالى قبل القضا اذ في يد رجل فاقام المدعي عليه بينة
 ان الدار كانت ملكا له بعثها من فلان منذ شهر وسلمها اليه ثم اوطينها وقال
 فالقاضي يسأل الذي عن دعوى ذي اليد صدق في ذلك قد خصمته بينهما وان
 كرس المدعي واليد في اي الى ان القاضي علم ان كرس كان ذر اليد فقد علم ان به
 ذي اليد ليست به خصومة وعلم القاضي فرق تعدل الذي قد تفرغ الخصومة ايضا
 وان كان القاضي لم يعلم لا ترفع الخصومة ولو لم يتوض للبيع فم حكمه وقال في حاشية
 فله مدفع الخصومة واذا لم يقبل منه على البيع والابلاغ من قبله يقضي القاضي عليه
 فاذا حضر الغائب بعده قضى القاضي للمدعي فاقام البينة ان الدار اوره سال القاضي
 من اي وجه صارت الدار له قال لم يبين شيئا يقبل بينة ويقضي بالدالة
 وان قال صارت له من جهة الشراء من ذر اليد فاقضي لا يقبل بينة على ذلك
 لان القضا بالملك المطلق على ذي اليد فضا على نفع الملك من حرمته هذا اذا حضر
 بعد حكمه للمدعي فاما اذا حضر قبل الحكم للمدعي اقام البينة على الملك المطلق حصار
 القاضي مع المدعي بينة له بالخارجين يريان ملكا مطلقا فان ادعى الشراء من ذر اليد
 منذ شهر واقام البينة به ثبتت بينة في دفع بينة المدعي عليه لان يد
 انها قامت على غير خصم وبقي الذي ادعى ثم يثبتك على هذا الذي حضر لان يثبتك

الاولى قد بطلت هذا القول ذكرنا ان ادعى المدعى ملكا مطلقا وقال في البيعة
من قبله وسلمتها اليه ثم ادعى البيعة اما اذا ادعى الشراء من ذي اليد وقال انه
اشترى الدار من ذي اليد منه مسنة بكذا وقد انقضت ولم يقض الدار وقال
صاحب البيعة بعثنا من فلان عند شهر وسلمتها اليه ثم ادعى البيعة فاعاد القاض
يسأل المدعى ان صدق في ذلك او علم القصة فخصومة بينهما وادعى المدعى ولم
يعلم القاض فانه يقضي ببيته المدعى فان قضي ثم حضر القاض بالدفعة الى دونه
ادعى كما قال في اليد اما لو ادعى ملكا مطلقا لوالته من ذي اليد قبل الشراء
فبيع دعواه فلو حضر قبل القضا واقام بيته على ما قال صاحب اليد تسع بيته
في حق دفع بيته المدعى في اليد ليقضها على غير كضم ويقال للمدعى اعد بيته
على ما قال في الذي حضر فان اعد وكان هو ادعى وان لم يضر فلا يقضي له شي
ولو حضر قبل القضا ولم يضر البيته على ما قال صاحب اليد الى انه صدق صاحب
اليدين فان لا يرفع خصومة المدعى من ذي اليد على ادعى هذا كله اذ ابلغ
قبل الدعوى اما اذا ادعى بعد الدعوى بان ادعى ثم قام من عند القضا وسكن
زنا ثم تقدم الى القاضى فجاء المدعى بشا يدين بشهدان ان الدار له فقال
المدعى عليه انها كانت في بيته من قبله بعد ما قضا من مجلس القضا او قال وبيها
ثم تقدم وسلمتها اليه ثم ادعى البيعة فاعاد فان ادعى المدعى فانه ذي اليد ولم
هو بذلك ولكن علم القاض ببيته او لم يعلم القاض ببيته كذلك ايضا الى ان صاحب البيعة
اقام بيته على اقرار المدعى بذلك فلو خصومة بينهما وان لم يكن شيئا من ذلك
واقام صاحب اليد بيته على ما ادعى فالحق لا ييس بيته ولا تنزع كخصومة
عن ذي اليد وكذلك لو اقام المدعى شهادا او اقام من عند القاضى ويبلغ
المدعى عليه ثم تقدم الى القاضى فوجد على بيته الوجوه ويبدأ بغيره اذا اقام المدعى
شهادا يدين فقبل ان يقضي القاضى فاما من عند القاضى ويبلغ ذي اليد فغيره ثم
تقدم الى القاضى فادعى في البداية يبيع من قبله بعد ما قام من عند القاضى

ثم ان ذلك ان دعواه انه وعاشته وغاب والى المدعى بذلك او علم القاضى به لا تنزع كخصومة
عن ذي اليد ولو اقر الدار او بعد ما اقام شهادا او شهادا يدين بكون
اقراره باطلا ولا يرفع من المدعى به الذي ذكرنا من حق الدعوى واقامه البيعة
اما على كل من يبيع المدعى عليه بعد الدعوى قبل اقامة البيعة او بعد اقامه البيعة
قبل القضا وذكره المحقق في يد حيا جاء رجل وادعى انها واره فطلب القاض
من المدعى بيته فقام من عند القاضى فباع ذو اليد الدار من رجل فبيعه صحيح
حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضى وجاء المدعى بشهدان ان الدار له
وقد علم القاضى ببيع المدعى عليه والى المدعى بذلك فلو خصومة بينهما وان كانت
الدار في يد المدعى عليه وكذلك لو اقام المدعى شهادا او اقام من عند القاضى
فباع المدعى عليه الدار من رجل فبيعه صحيح حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضى وجاء المدعى
بشهادا او قال القاضى لا يبيع خصومة المدعى او علم القاضى ببيع او اقر المدعى بذلك
ولو اقام الدار شهادا يدين فعاد ولم يقض القاضى بشهادتهما ثم قام من عند القاضى
فباع المدعى عليه الدار من غيره ولا يبيع بيعة حتى لو تقدم بعد ما ذلك الى القاضى فانه
يقضي بشا البيعة على المدعى عليه وان ادعى بذلك او علم به القاضى فرق
بين الشهاد الواحد وبين الشهادتين في ظاهر الرواية وروى جماعة عن
ابن بركت انه سوي بين الشهاد الواحد وبين الشهادتين وابطل بيع المدعى
عليه وببيته في الفصلين ولو ادعى اقام شهادا او شهادا يدين ولم يقض
القاضى بالدار شهادا الشهادتين بعد حيا لادعى عليه بالدار رجل فوجي الله
بالشهادان فلو اقرت عدالة الشهادتين والدار في يد المقر بعد القاضى يقضي
على المقر بغير الحجة في الحجة والذخيرة وفي كتاب الحكم اذا خصم رجله في سلمة
فلم يقدم الى القاضى ببيعها المدعى عليه جازاه وبعد التقديم الى القاضى لا يجوز ال
اذا علم انه ترك الخصومة ولو باعها بعد التقديم الى القاضى قبل اقامه البيعة
فاو دعوا المشتري اياه واقام على بيته لا يقبل ولو باعها بخبر من القاضى

لم يجز بيعه وهو مضمون في دعوى المشتري اذ لو اوجبه او اقام شهادتين فلم يقف
الفتنة بقي الخراج المدعى عليه ذلك الله او هو به قال لا يجز بيعه ولا يثبت
ابو الفضل هذا خلاف جواب الفصل فيه ايضا لو ادعى دارا في بر رجل حج المدعى
عليه ذلك فقبل المدعى البيعة فذهب المدعى عليه وبيعها فبيعه حائرا فان كان
قد اقام البيعة ثم باعها بعد ذلك فان قدرت على المشتري ابعثت البيع
وان لم اقدر عليه وعزلت البيعة خربت المدعى ان شاء اخذ من البيعة
اخر وان شاء وقف الخرج فيقدم المشتري وذكر باب ما يكون اقرار
اسن المدعى عليه من قناتى وشهدا الذين اشترى جديا فاستحق رجل واقام
البيعة فقبل ان يقف المشتري رد المشتري العبد على بايعه بالعقب فقبض العقب
بشرط ان لا يدفع عنه دعوى المدعى لانه اقام البيعة عليه صار خصما فلا بد
اخراج العبد من ملكه ولو ان المشتري لم يبيع البيعة والبيع بحاله ترفع الخصمة
عن المشتري لانه خصما بعد لان الشتر ما يكون في الباب ان البائع عاصي للمشتري
عاصي عاصي العاصي بغيره بالرد على العاصي الاول وان ثبت روه بالبيعة
لذا هربا وذكر في الباب الاول من فقاو وادى الى الدابة التي يركب
عليه فالتزمه واليد فقبل ان يقيم المدعى البيعة دفع الدابة الى رجل اخر ثم قال للمدعى
ان اتكأ والذين ان في بر ملك فالتزمه ودفعت اليه فادى عليه ان كان ملك
حق لا يجز العقب المدعى عليه على احضاره لان حجة الدعوى دون اقامة
البيعة لم يرضها فلم يمتحن حق المدعى الا تراه بعد الدعوى لو لم يرضه
ببيع البيع لمن لو اقام شهادتين فقبل ظهور العدالة لا يملك المدعى غيره
وكذلك لو اقام شهادتا واحدا ليس له ان يرفع اليه غيره لانه صار خصما وذكر في
الباب الخامس من فقاو وادى ان ملكه فقال ذو اليد بعهده فملكه وكان
ملكه وهو محض في يدى النعمان في احوال واقام البيعة لانه لما اقر بانه
كان ملكه فظهر انه خصم فدا بكنهه اخرج نفسه من ان يكون خصما والله اعلم

في قيام نصف اهل الحق عن الله في الدعوى والخصومات
ذكر في دعوى الذخيرة وفي باب الاستحقاق في البيع فبيع الجميع رجل من
رجل نصف العبد بالية دينار وادى عنه نصفه ثم غاب البائع فجاء اقرارا فقام البيعة
ان لم نصف العبد فلخصمته بيعة وبين المشتري اذا اقام المشتري البيعة
على ما كان من البائع لان كل بايع في دار الدنيا او بايع بغيره بعهده الى ملك
نفسه وركن ملكه فظهر ان المشتري اشتري البائع والبايع حصل
في النصف الحقيقي به والاستحقاق وره على الودعة والودع لا ينصب خصما و
لو اشترى نصف العبد من رجل فادى عنه نصف رجل آخر كان خصما للمدعى لان
الاستحقاق وره على النصفين على سبيل الشريع نصفه فيما كان ملكه ونصفه
فيما كان ودية لانه لم يظهر ان البائع باع ملكه لانه باع ماله فلو كان
النصف الآخر في يده لكان بعهده فاذا كان كذلك لم يكن احد النصفين اولا
من الآخر في الاستحقاق لان لا يقف في نصف الودعة لانه خصم في ذلك ويقف
عليه بنصف اشترى وهو الربع ويرجع المشتري على البائع بنصف الفش لانه اشترى
نصف المبيع وهو نصف نصف العبد وتوقف نصيبه لاقواله ان يحضر الغالب
وذكر في دعوى الكسفة عن ابيه يوسف رحمه الله في رجل ادعى دارا فقال نصفها
ونصفها فالتزم وقال ذو اليد نصفها له ونصفها لآخر فالتزم واقام المدعى البيعة
ان لم يقف قال يقف له بالنصف ويكون نصف البايع بنصف الفش لانه اشترى
وبين الذخائر بالنصف نصفين فذكر في المتن ايضا لو اقام رجل بيعة الله اشترى
دارا من نقد مائة درهم ومضرم حاض غائب فادى يقف على الكاسر في نصفه
في قوله حنيفة وانه كيف اذا كان الكاسر موقفا بنصيب الغائب وان ادعى
صدقة من رجلين احدهما غائب او ادعى مائة او رهنا منها والدار في يد
كاسر واهل الغائب وهم يعززون بنصيب الغائب واقام البيعة على ذلك
وعلى القبض فان هذا يجوز في قياس قوله حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف

اقصى نصفها غير مقسوم في الصدفة والهيئة فاذا قدم الغالب نصيب عليه
 ولما لم يبق قد يقضى على الكاهن بثلثي جمع يقدم الغالب فاذا قدم كلف ان يقع
 البينة بخبر من كذا ذكر في الشئ وكذا في الحيط ولو ادعى شرا وارسل في حيا
 ابراهيم وبعضهم وحضره بعضهم غيب الكاهن مع الغائب بنصيبه جاهد المبيع
 فاقام المدعي بينة على دعواه فالتفت لا يقضى الا على الكاهن في حصته لا عند البينة
 وهو قول ابو يوسف فابو حنيفة رحمه الله على ابيه ان الكاهن لا يتنصب خصما للغائب
 في مثل هذا فلا يكون القضا على الكاهن مضافا الى الغائب الا ان كان الباع في مكان
 واحدا والمشتري حاضرا وغائب فالكاهن لا يتنصب خصما للغائب وابو يوسف
 فرق بينهما قال انما كان المشتري واحدا والباع اثنين ان القضا لا يقضى
 الى الغائب ولو كان الباع واحدا والمشتري اثنين يتقدم القضا الى الغائب
 والفرق ان الباع اذا كان اثنين ففي الباع غير متصل على الكاهن لان البينة متفرقة
 الا في اشياء لو خافها رجل بالبيع فقبل نصيب احد ما كان له ذلك فلا يتنصب الكاهن
 خصما عن الغائب واما اذا كان المشتري اثنين ففي الكاهن متصل بحق الغائب
 الا بغيره لو خاف احد اثنين بالبيع فقبل احد ما لم يبيع في زمان يتنصب الكاهن
 خصما عن الغائب بهذا اذا كان الكاهن معا بنصيب القابل اما اذا كان جازلا في
 نصيب لا فاقام البينة يقضى بالدار كلها للمدعي في نصيب الكاهن فلا يشكر واما في
 الغائب فلا يرد في البينة بنصيب خصما في نصيب الغائب حيث جرد مكره في المدعي
 انتصب خصما عن الغائب في اثبات الكسالة في نصيبه لانه لا يتوصل الى اثبات
 كسالة الكاهن في نصيب الغائب الا باثبات الكسالة للغائب ثم باثبات الشرا
 عليه وذكر في النزول عن محمد بن عيسى عن رجل ادعى عليه الغائب عبدا
 بالدف درهم واقام البينة يقضى على الكاهن بنصف الشئ ولا يقضى على الغائب الا
 ان يحضر الغائب ويعيد البينة عليه ولو كان قد مضى على ما جازهاجه
 من الشئ جاز ويقضى عليه والباقي الى اقامة البينة ثانيا على الغائب كما ذكر

في بيع التوازل وذكر في الحيط ولو ادعى رجل اليه وقلنا الغائب اشترى هذا
 الدار من هذا الرجل بالدف درهم وقد ادعى اليه وقلنا البينة على ذلك
 فليأتها من قول ابي حنيفة رحمه الله يقضى على الكاهن بنصف الدار فاذا قدم الغائب
 كلف اعادة البينة وعلى قول ابي يوسف يقضى بالدار كلها للكاهن والغالب يبيع
 الى الكاهن نصف الدار ويوضع النصف الباقي على يد رجل ولا اقساما حتى يحضر
 الغائب فان حضر الغائب الشرا بطل نصيبه في ذلك وصار نصيب الكاهن
 بهذا كله خلاف وذكر السليفي في البسوط وقال يقبل في حق الكاهن ولا يقبل في
 حق الغائب ولم يذكر خلافه وذكر في دعوى الشئ عن ابي يوسف في رجل ادعى بده
 عبدا في رجل له بينه وبين آخر غائب من غير وجه الهبات وقال الذي يوثق به
 من موثقه وبين ذلك رجل آخر سوف الذر سمي الذر بغير مراث فاقام المدعي
 البينة ان نصفه فانه يقضى له بالربع لان النصف الذي في يده الكاهن هو
 بين المدعي وبين الذي يوثق به من شركته بنصفين ولو قال الذي في يده هذا العبد له
 والفقير آخر فقال المدعي فلان الذي تقلت نصفه والنصف الا قوله فاقام البينة
 يقضى له بالنصف ولو قال الذي في يده العبد نصفه هذا العبد لفلان وهو ولفه
 الى والنصف الا قوله هو فقال المدعي نصفه لفلان كما ذكرت فانه ولفه
 اليك ولكن النصف الا قوله فاقام البينة فانه لا يقبل حجة بخبر لغير الغائب
 الدافع وذكر في الشئ ايضا عن ابي يوسف في رجل ادعى بده ربع نصفها من
 غير مقسوم واشبه له بالقبض ربع النصف الاخر من آخر ثم استثنى رجل نصف الدار
 قال يوضع الشئ بين جميعا باخذ من واحد منها نصف ما في يده وبارها فله
 فلو وضع باخذ منها نصف ما في يده ولو اجاز بيعه ان قال اجعل بينه وبين المشتري
 حصته ولو باع نصفها من رجل غير مقسوم ويقضى المشتري ثم جاء المدعي جعله
 حصته للمشتري وخصها للبايع وباخذ من كل واحد منها نصف ما في يده وان
 قال الباع اما اسلم اليك ما يدعي من هذا الدار وهو النصف غير مقسوم

جاز ذلك ولا خصوصية بينه وبين المشتري وكذلك لو كان يملك في كرس من
 طعام في يد رجل شاع كرا و قد تم سحق رجل نصف الطعام فانه قسم
 البائع والمشتري قال ابن سينا وروى عن ابو يوسف لا احفظه عنه انه قال
 لو باع نصف الدار غير مقسم ولم يقسمه المشتري حتى جاء مدهو النصف فلكم فيه
 البائع دون المشتري ويغني المدهو عن البائع نصف الدار ويقال للبائع سلم
 نصفه وذكر في المتن ملة والفرق الاول من هذه المسئلة تصوير رواية في مسئلة
 صارت واقعة الفتر وهو رجل بين اثنين من جهة الميراث غاب احدهما فادعى رجل
 نصف هذه الدار مشاعا على هذا الحاضر على تسع هذه المسئلة من المشتري وليس على
 ان يكون خصما للمدهو نصف ما في يده وهو الربع وذكر ايضا في فاور ريشة الدين
 في آخر باب له عن سبب العيب والفساد وار مشركين رجلين ادعى رجل
 نصف هذه الدار على احدهما يكون مديا الربع وهو نصف ما في يده لان النصف
 في يده فلان يدعى ربع ما في يده لانه لو كان مديا لكان النصف المدهو في يده يكون
 مديا النصف المعبين وهو لم يبع النصف للبين وذكر في باب الشراوة على الملاك
 بسبب وبغير سبب من فئاواه ايضا ادعى رجلين ان الدار التي في ايديكما ملك
 واقام البينة على احدهما فان كانت الدار في يدهما يحكم الميراث يكون القضا
 عليه قضا على الغائب بل يكون قضا بما في يدهما على الحاضر ولو كانت في
 ايديهما ادعى يدهما على كل الشرا لا يكون القضا على احدهما قضا على الآخر وذكر
 في دعوى المشتري ادعى ان له نصف هذه الدار مشاعا والدار في يد رجلين
 فاقسمها بعد الدعوى فادعى غاب احدهما فادعى المدهو على الحاضر منها وفي يده الفهر
 مقسم فشهد به شهوده ان هذا النصف المدهو في يدها الحاضر للمدهو فادعى المدهو
 نصف الدار مشاعا فشهدوا بهم بالملكية لانهم شهدوا باكثر مما ادعاه
 وذكر في المشتري ايضا رجل اقام بينة ان له والفرق الغائب على هذا الحاضر مدهو
 قضى القضا بنصف الحق ثم قدم الغائب ليس له ان يأخذ من الفهر شيئا الا ان

بيم البينة ولد ان يأخذ من شركه نصف ما اخذ باقراره بالشركة وذكر في شركة
 ان خيرة اذا كان الدين بين ثلثة مشتركة على انسان فغالب اثنان ونصف الثالث
 فطلب نصيبه من الدين على الدافع وفي المتن ولو ان رجلا ادعى على رجلين
 مال في صلح واقام البينة واحدهما حاضر والاخر غائب والحاضر في حاله فادعى
 رضى اذ عنه قال اقص على الحاضر نصف المال قال ابو يوسف اقص بذلك على المدهو
 والغائب اذا كان شركيين في عياله وذكر هذه المسئلة في المحطة وما قال ابو
 اقصي المال على الحاضر والغائب جميعا كما ذكر في الاقضية قال ابو بلال الرافعي
 يملك جواب لا يستقيم على اصل الاقضية وملة لان الحاضر لا ينصف خصما عن
 الغائب بخلافه في جيش من السبا قال وذكر في المتن ان ابا
 بنصف المال وقال ابو يوسف اقص على الحاضر والغائب جميعا قال حماد بن
 اعلم ان محمدا ذكر هذه المسئلة المبسوطة واجاب في الكل على ملة واحدهم عنه
 في حيفه على العضا الى ضرورة على الحاضر يقصر عليه وذكر صاحب الاقضية في بعض
 هذه المسائل ان على قول في حيفه يقصر القضا على الحاضر وذكر في بعضه انه يقول
 القضا الى الغائب ونارة ذكر قول ابو يوسف مع الاقضية ونارة وذكر قول جعفر
 قوله فكان من اية حيفه روايتان في الفصول كلها سواء كان احد الشرا مديا
 او مديا عليه وكذا عن ابو يوسف روايتان وكذا عن حماد روايتان وانما الفرق
 فلا وجه له وكذلك لو كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه او كان الحاضر كفيلا
 عن الغائب وكان الاصيل على الحاضر والغائب كفيلا عنه فهذا كله سواء ونصبت
 الى ترخصها عن الغائب بملة في الاقضية قال ابو بلال الرافعي ان كان كل واحد
 منهما كفيلا عن صاحبه باجر فاجواب كما ذكر في الاقضية انه ينصب الحاضر
 خصما عن الغائب لان المال الذي يدعى على الكفيل عين ما ثبتت على الكفيل
 عنه لانه ثبت له الحق الرجوع بذلك فيكون خصما عن الغائب وانما اذا كان كل

واحد منها كقبيل عن صاحبه غيره افر فالحاكم لا ينتصب خصما عن الغائب لان ما
 يدعيه على الكفيل ليس لما يدعيه على الغائب انه لا يرجع به على الغائب فلا ينتصب
 خصما عنه وقوله او كان الاصل على الحاكم والغائب كقبيل عنه فله نظر لا يجوز ان
 يوقعه ان على الاصل دون الكفيل كقبيل الكفيل بخلاف ما اذا كان الاصل على
 الغائب والحاكم كقبيل عنه لا يجوز ان يكون الحاكم على الكفيل دون الاصل
 فكان من ضرورة وجوبه على الكفيل وجوبه على الاصل فان نصب الحاكم
 عن الغائب من هذا الجنس ما ذكره من سماعه في رجل باع عينا من جليلين
 بالقدرهم على ان كل واحد منهما كقبيل عن صاحبه ثم ان الباع بلغ احد الجليلين
 واقام عليه البيعة ان له على هذا وعلى غيره الغائب الف درهم وكلاهما
 كقبيل عن صاحبه بمره فانه يقتضي على الحاكم بالف درهم خسارة بسبب الكفيل
 وخسارة بسبب الاصل فانه حضر الغائب قبل ان ياخذ الباع من الحاكم
 الف درهم لم يكن للبائع ان ياخذ من الذي حضر الخمسة وهو ان صد عليه
 لان القضا على كقبيل له بها قضاء عليه والقضا على المكفول عنه لا يكون قضا على الكفيل
 وذكره ايضا ولو كان رجل على الف درهم وبها كقبيل ما هو المطلوب فله الطلب
 الاصل قبل ان يقع الكفيل واقام عليه بيعة ان له عليك كذا وفكلم كقبيل بامر
 فانه يقتضي الاصل بالف درهم ولا يكونوا قضا على الكفيل حتى لو وقع الكفيل
 ليس له ان ياخذ منه شيئا قبل ان يعيد البيعة عليه ولو وقع القضا لولا وادى الى
 له على فذلك الغائب وانت كقبيل بهما عنه بمره واقام البيعة بينت المال عليه
 وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصما عن الاصل وما الاصل فلا ينتصب خصما عن
 الكفيل وذكره في المحل رجل ادعى على رجل الف درهم لنفسه ولفه الغائب
 من ثمن عبده باعاه واقام البيعة قال له حنيفة يقتضي بخصب المحاضر دون
 الغائب حتى لو حضر الغائب كلف عادة البيعة وقال ابو يوسف يقتضي بخصب

وان لم يمتح فلو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة قال وهو صاحب
 الاقضية بعد هذا ما يدل على رجوع اليه يوسف الى قول محمد حنيفة رحمه الله و
 ذكر ان محمد في طاعة العرواية مع ابي حنيفة لعمري لو كان الغائب ميراثا بينه
 وبين الغائب لا يكلف الغائب اعادة البيعة بل خلاف والحاصل ان ذلك
 اذا كان مشتركا بين الشريكين لا يجزئ ان رث بل بيعة اخرى فاحد الشريكين
 لا ينتصب خصما عن الآخر عند ابي حنيفة لعمري وان كان مشتركا لبيعة ان رث
 ينتصب خصما وعند ابي يوسف ينتصب خصما على كل حال قال محمد ما قال ابو حنيفة
 لعمري فاسر في ما قال ابو يوسف استسنان ومحمد اخذ بالاحتياط كما يروى
 لعمري في المتن في قال ابو يوسف وجه واحد الغائب وصدق الحاكم فيما ادعى
 كان بالحكم ان شأنا ترك الدين فما يقتضي شيئا المطلوب وان شأنا البيع المطلوب
 وبأخذ نصيبه وهو الذي الدين والشهادة عليه اقرب ان اقول في العار
 ينظر فيه وبعض الكتب في آخر ما يسمع فيه الشهادة برون الدعوى
 ذكره مشاواة المحل اذا ادعى الدار من ثمن ابيه لنفسه ولا فوته فلهما وله
 وفكره وقال الشوكاني في قوله دارنا غيرهم واخره كلف غيب جموع على هذه البيعة
 في استحقاق جميع الدار للميت بقوله لان احد الورثة ينتصب خصما عن الميت
 فيما يسمع له وعليه الا بمر ان لو ادعى على الميت وينتظره احدكم ثبت في حق
 الكل وكذا لو ادعى احد الورثة وينتظره انسان للميت واقام بيعة بينت الدين
 في حق المكان اجمعا لعمري انه يدفع الى الحاكم نصيبه مشا عا غير مضموم وابعده على انه
 لا يدفع الى الحاكم نصيب الغائب ثم بعد هذا قال ابو يوسف وجه بأخذ نصيب
 الغائب ويضع على يد عدل وقال ابو حنيفة لا يجوز وقد اجمعا على ان صاحب اليد
 لو كان مفرا لا يؤخذ نصيب ان لم يرد هذا الكلام في الفقار ما لا يقولون
 ان على قولهما يؤخذ نصيب الغائب من يده ويضع على يد عدل واختلف للشافعي
 على قول ابي حنيفة قال بعضهم لا ينتزع من يده وقال بعضهم ينتزع من يده ويضع

على يدى عدل واجتمعا على ان كان مقولا لا ينعى من به ثم في فصل العقار اذا
 خسر الغالب هل يحتاج الى اعادة البينة قبل الاحتجاج وقبل الاحتجاج وهو لا يحتاج ولا ينعى
 لو ادعى الدين بسبب الميراث فانه يقضي بحسب الغالب وهذا هو الذي ذكرنا
 او ادعى بعض الورثة والبعض غائب اما لو طلب بعض الورثة القسمة والبعض
 غائب على بيع ذكر في باب من الشهاده ما يجوز منها وما يجوز من شهادات
 الجميع احد الورثة اذا كان حاضرا او طلب نصيبه والباقي غيب لا يقسم الغاضى
 وان اقام البينة على ذلك لان القسمة في معنى القضا وانتهى عليك وتملك فلا بد
 من حقيقته ومقتضى عليه وتملك ولو غاب واحد من الورثة وحضر الثاني
 واقر انه لا يثبتا ويرثان بيتا وبين اثنين الغالب وطلب القسمة او طلب
 احدى القسمة منه قال ابو حنيفة نعم لا يقسم الغاضى بينهما حتى يثبتا البينة على ما
 اوصاه وقال لا يقسم ويشهد انه فعل ذلك باقرارهما واجتمعا على ان بعض الارثا
 كان في يد الغالب او في يد موهوبه لا يقسم حتى يثبتوا البينة على ذلك واجتمعا على
 ان الموروث لو كان متقولا يقسم بدون البينة واجتمعا على انهم لو ادعوا القسمة
 بالشر او طلبوا القسمة يقسم اقرارهم بدون البينة او اكان اذا كان المحل
 حضورا ثم قال في هذا كله اذا كان الحاضر اثنين والغالب واحد فلو كان الحاضر
 واحدا لا يقسم الغاضى وان اقام البينة على ذلك لان القسمة في معنى القضا
 ما يثبتا وذكر في شهادات الجميع وذكر في كتاب القسمة اجتمعا على ان في المنقول
 الموروث وفي العقار والمنقول المشترك بسبب الشر او البينة والصدقة
 وغيره لا يقسمها بين الشراكا معاثرهم ولا يحل لهم اقامة البينة على العمل بسبب
 ورور عن اية حنيفة نعم ان في العقار المشترك بسبب الشر لا يقسم ايضا فلو
 اقامه البينة كافي العقار والموروث منتهى وفي الملك المشترك بسبب
 غير الميراث فاقسم بينهم اذ لم يكن بينهم غائب فان كان فيهم غائب لا يقسم بينهم
 حتى يحضر الغالب لان المحض ليسوا يتخصص عن الغالب سواء كان الغالب

واحدة او اكثر
 ذكر في باب الشهاده في المورث من
 شهادات الجميع رجلان وشركا شهادتين ودار الغالب الشاهد وبقي ابن
 والدار في يده نصيبه له ونصيب الغائبين ووجهه عنده والدار في مقتومه
 فادعى من كل واحد ان ادعى على مرسل او ادعى الشرا من بينهم فان الغاضى يقضي له
 بالدار كلها للمدعى لان بعض الورثة يخصم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على
 البيت وكل واحد من الورثة يكون خصما على البيت ثم اذا حضر اثنين وصدقا
 في الميراث نقض القضا عليهم جميعا وان قال الدار دارنا مشتركة يا وارثنا يا
 عن رجل آخر قلها ان باخر ثلث الدار لا تظلم ان الحاضر لم يكن خصما عنهما فلم
 يثبت القضا عليهما ويقال للمدعى اعد البينة فان اقام ويقضي له وان لم يملك
 الدار كلها في يد الحاضر وكان مصدقا فاقسم ووجهه عنه ان الغاضى لا ينفذ
 عليه الا يثبتا وانما يكون الحاضر حصلا في نصيبه المورث في يده فيبقى عليه بذلك و
 تسع البينة عليه هكذا ذكر في شهادات الجميع وذكر في الحجة ادعى ان
 بيتا غيب شيئا واحضر غيره ورثته واثام البينة على ذلك ويقضي له في يده
 هذا الحاضر وعضته يد وكيل الغائب وهذا الحاضر مع بان هذا الشاهد به ان شفع
 من ابيهم قال محمد بن ابي حنيفة نعم ان هذا الحاضر يرفع ما في يده وان اخذ ما في يده قبل
 الغائب ولو كان ذلك كله في يده هذا الحاضر فضيت عليه بذلك ووقفه
 لا المدعى فان قدم الغائب وقال قد كان هذا في يدي اني انما من غير الوالد
 لا تقبل قوله ان احد الورثة ينتصب خصما عن البيت في
 غيره هو في ذلك الوارث لان عيى ليس في يده حتى ان من ادعى حينا
 من التركة وحضر وارثا ليس في تلك العيى في يده لا يسمع دعواه عليه وفي دعوى
 الدين احد الورثة ينتصب خصما عن البيت وان لم يكن في يده شيء من التركة
 كما ذكر في الحجة هذا او ادعى المدعى عيى من التركة على بعض الورثة فان
 ادعى الدين على البيت وبعض الورثة حاضرا والبعض غائب او فيهم صغير فلان

اما ان اقر الحاضر بالدين او انكر فان كان في الورثة صفار واقر الكبار بالدين
 على ان يخلع الغريم في اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصفار لان اقرارهم
 لا يبرهن في حق الصفار كذا ذكر في فناء ورثته بالدين وذكر شمس الامة المحلوف
 في اثبات الدين على الميت من اوب الصالح ان احد الورثة اذا اقر بالدين
 بزمه ذلك حتى يستوفى جميع حصته ويناقول على ثلثا وعند من خالف قال
 بزمه وذكر في التوازل اذا ادعى دين على ميت واقرب بعض الورثة بذلك ففي
 قول اوصياي يؤخذ من حصته المصدق بجميع الدين الفقيه ابو القاسم
 هو القياس لكن الاختيار عند من ان يؤخذ منه ما يجنب من الدين وهو قول القسبي
 والبصري وابن ليل وسقالي الثوري وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول بعد
 من الضرر وذكر شمس الامة المحلوف ايضا قال يشايعنا رحمه الله وبنارادة
 شي لا يشترط في الكتب ويوان يققه القاضي عليه باقراره لا يجوز ان اقر
 لا يحل الدين في نصيبه وانما يحل بقضا القرض وانما يظهر ذلك بمسئلة ذكرها
 في الزايدات وبيان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل آخر على
 الدين كان على الميت فانه يفضل وتسمع شهادة هذا المظفر لو كان الدين يحل
 في نصيبه بجوده اقراره وكان لا يقبل شهادتها وترا لايه من دفع المظفر
 رحمه الله وينبغي ان تحفظ بهذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة وذكر في هذا
 الباب رحمه الله ايضا اذا اقر الوارث بالدين فاراد الطالب ان يعيم البينة
 على حقه يكون حقه في جميع حال الميت تسع مائة لانه اذا اقرها يستوفى دينه
 من جميع التركة وذكر فيه ايضا اذا ادعى الميت دينه والورثة الكبار غريب
 والبعض حانه ينقسم القاضي على الصغير وكيل ويدل عليه واذا اقر على الوكيل
 يكون قضا على جميع الورثة غير ان الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم
 يقدر على نصيب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان مقدم على الميت
 هكذا ذكر شمس الامة المحلوف وهذه المسئلة وليست على الدين اذا ثبت على

من الورثة بالبينة يستوفى جميع الدين مما في يده لانهما يخصه ورايت في طائفة
 بعض مشايخنا احد الورثة اذا اقر بالدين يواخذ جميع الدين من نصيبه عننا
 ولو ثبت الدين على واحد منهم بالبينة لا يستوفى منه الا ما يخصه بالجماع و
 ذكر في فناء ورثته بالدين التركة اذا كانت غير مستقرة والغريم اثبت الدين
 على واحد من الورثة بيع الحاضر نصيبه ويقضي ما يخصه من الدين وليس له ان
 يبيع نصيب غيره بل يقضي الدين لان ذلك ملك الوارث لا هو ولو كانت التركة
 مستقرة لا يبيع الا برضى الورثة وذكر في الزايدات لو كان التركة ثلث ثلث
 والدين الف وقد قسمت بين ثلثة بنين ياخذ رب الدين من كل
 واحد منهم ثلث الا في المظفر يراهم جمل عند القاضي اما اذا اقر باصدم باخذ منه
 جميع ما في يده وفي طائفة بعض المشايخ احد الورثة اذا اقر بالدين وبعض الورثة
 غائب او غصب بعض التركة فاصب يؤخذ جميع الدين من نصيب المقر بالجماع
 ولو ثبت الدين باقرار الورثة ثم غاب بمقرهم او غصب بعض التركة فاصب يؤخذ
 جميع الدين من هذا المبلغ والحاضر ذكر في المحيط وجعل ورثته من ابيهها
 باع احدهما نصفها من رجل ثم اقام رجل مينة الزايدة ورثته من ابيهها
 محو القضا على المشتري فضا على البايع والقضا على الفضا على المشتري لان يقول
 المشتري لم يرث هذا من ابيه ايضا رجل يشتري عبدا لايه درهم
 وقبض العبد ثم اخذ البائع المشتري بالثمن فاقام المشتري مينة انه احال البائع
 بالثمن على فله من فله الفلانة وفلان المحتال عليه غائب فخر فان المال لايه
 عليه بالبينة التي قامت على الحيوان ذكر المسئلة في اق فصل القضا على العا
 وذكر في مستقرقات شهادات المحيط اذا كانت الدارين شركيين شركة ميرة
 او غير ذلك غائب احدهما فادعى رجل على الحاضر ان يشتر من الغائب نصيبه
 فانه لا يقبل مينة لانه يقيم مينة على الغائب وليس له خصم حاضرا اما اذا كانت
 التركة لاجزائة الارث فظاهر وكذا لو كانت بجهة الارث لانه اهل الورثة

ينتصب خصما عن باقي الورثة فيما يدعى على الميث ويرى دعوى الشرع في
على الغائب هو الميث فلم ينتصب كانه خصما عن الغائب فلا يقبل منه البينة
بذلك ما لو كانت ميراثا بينهم وادعى المدعي ان شرع بغيرها او كلها من الميث في
ورثوا عنه حيث يقضي بذلك على الكاخر والغائب لا له احد الورثة ينتصب
خصما عن الميث ومن باق الورثة في يد دعوى على الميث فقبل كمن ادعى دينا على الميث
وبعض الورثة حضور والبعض غيب فانه ينتصب الكاخر خصما عن الغائب كغيرهما
اثبات الدين على من في يده ما الميث بل يقع ذكره آخر كتاب الدعوى و
الشهادة من واقعات السير الكبير فيه اختلاص المشايخ وصورة ما ذكره
رجل وبسبب جميع ما ذكره عرض مودة او ادعى ثم جاء قوم بعد مودة وادعوا دينا
على الميث فالقاضي على من يسمع بينهم قال ركن الاسلام على التعديل على القاضي
خصما عن مده في ذلك وتسمع عليه البينة وقال شمس الائمة السرخسي تسمع البينة
على من في يده المال واحدة سبحانه اعلم في القضا على الكتاب
والقضا الذي يحد الى غير القضا عليه وفي مسائل الفقهاء والمقر في احوال
الغائبين ذكر شمس الائمة السرخسي في اول دعوى الاصل القضا على الغائب لا يجوز
عنه ما لو كان غائبا عن المجلس حاضرا في البلد وكان غائبا عن البلد وذكر
القاضي فخر الدين في فوائده ولو ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي ان ينتصب
عنه وكين ولو ان قاضيا يسمع بنبته على الغائب من غير خصم وكبير وقضى
على الغائب قضي نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكر شمس الائمة السرخسي و
شيخ الاسلام ابو بكر انه ينتقد قضائه وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينتقد وفي
لفظه خوارزمي لا ينتقد للقاضي ان ينتقد لغائب من غير خصم كما لا ينتقد
على الغائب الا ان مع بذله وكل وكين وانفذ الحكومة بينهم فهو حائز وعليه
الفتوى صدر الاسلام ابو اليسر في شرح المغيرة قوله وانفذ الحكومة بينهم دليل
على ان التوكيل لا ينتقد لم يخاصم وبعض فيهم بينهم بما هو موجب الحكومة لانه

التوكيل لا يدخل تحت القضا وما لم يقض القضا لا يقع وفي دعوى قاضي لا ينتقد
في فصل القضا في مجتمعات قدم رجلا الى القاضي وقال ان له على هذا
الرجل الف درهم وانه غائب وانا اخاف ان يتوارى هذا الرجل فحمله القاضي
وكيله لانيه وقبل منه الدين على المال حكم بذلك ثم رفع ذلك القاضي فاقول ان
ان لا لا يجوز قضا الاول لانه بنبته لا من ما قامت على الغائب من يكون ذلك
قضا على الغائب واما قامت للغائب وهذا بخلاف الفقهاء فان القاضي يجوز
بن السرخسي وكين في طلب حقوقه لان المصود بمنزلة الميث وكان للقاضي رفع
ولاية في مال في المحطة والدفعة الاصل ان القضا بالبينة للغائب على القاضي
لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حائزا ما يقدر وذلك بتوكيل الغائب اياه واما على
وذلك بان يكون المدعي على الغائب شيئا ثبتت ما يدعى على الكاخر لا محالة
او شرطه على ما ذكره بعض المشايخ منهم في الاسلام البندوي ومثله كان
يقضي شمس الاسلام محمود الا ورجله وعند عامة المشايخ بشرط ان يكون المدعي
على الغائب شيئا ثبتت المدعي على الكاخر لا في ذلك فقط خوارزمي زاده
ان الكاخر انما ينتصب خصما عن الغائب باجماع ثمانية احدى ان يكون الكاخر
وكيله عن الغائب وانه ظاهر والاشارة ان يكون المدعي على الكاخر والغائب شيئا
واحد وما يدعى على الغائب بسبب اثبتت ما يدعى على الكاخر لا محالة ففي هذه الحالة
يقضي على الكاخر والغائب جميعا حوزة الغائب وانكر لا ينتقد له انكاره
وان لم يكن المدعي شيئين مختلفين ويكون ما يدعى على الغائب شيئا
ثبتت ما يدعى على الكاخر على كل حال بحيث لا ينفك عنه ففي هذه الحالة ينتقد
الكاخر خصما عن الغائب ويقضي عليه بما جبا سوى شيخ الاسلام خوارزمي زاده
بينهما اذا كان المدعي على الغائب والكاخر شيئين وبينهما اذا كان المدعي
شيئا واحدا فشرط السببية لا انتصاب الكاخر خصما عن الغائب فخصم
عامة المشايخ في شرهم ان السببية تشترط فيها او كان شيئا واحدا

وهذا لا شبهة والا فربما الفقه هذا اذا كان المدعي شاكيا في نفسه فحين وما يدعيه
 على الغائب سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر لا فائدة اذا كان المدعي شاكيا في
 وما يدعيه على الغائب قد يكون سببا لما يدعيه على الحاضر وقد لا يكون بان كان
 ما ينقل عنه بما لا فائدة ينظر ان كان ما يدعيه على الغائب نفسه يكون سببا
 لما يدعيه على الحاضر فانه يعقبي البينة على حق الحاضر ولا يقضي بها في حق الغائب حتى
 لو حضر الغائب وانكر ذلك يحتاج الى اعادة البينة ولا ينقلب الحاضر خصما على الغائب
 في هذه الصورة ولهذا لان الغائب ما جعل الحاضر خصما عن نفسه لكن جعله
 خصما عنه في موضع لا ينقل المدعي على الغائب عن المدعي على الحاضر ضرورة ولا
 ولا ضرورة بين اذا كان ينقل عنه فيمنع الحقيقة وان كان المدعي عليه شاكيا
 والمدعي على الغائب سبب لثبوت المدعي على الحاضر باعتبار البينة وقت الدعوى
 فانقضت لا يثبت المدعى المدعي ولا يقضي بينة لاف حق الحاضر ولا في حق
 الغائب اما بيان الركن الاول وهو ما اذا كان الحاضر وكذا عن الغائب
 فظاهر لا يحتاج الى التفسير واما بيان الركن الثاني وهو ان يكون المدعي على الحاضر
 والغائب معا واحدا وما يدعيه على الغائب سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر
 لا محالة فتفسير ذلك في مسائل اذا ادعى دار في يد رجل انما واره اشتراها
 من فخر الغائب وهو يملكها قال في اليد الدار واري فاقام المدعي بينة على
 وعهده قبلت بينة ويكون ذلك قصدا على الحاضر والغائب وينقلب الحاضر
 خصما على الغائب لان المدعي شي واحد ويؤيد الدار وادعى على الغائب هو الشرا
 منه سبب لثبوت ما يدعي على الحاضر لان الشرا من المال سبب للاحالة
 الاجزئية ذكر في الفصل الاول في دعوى التهمة والعقري فحين في رجل
 ادعى آخر انه مملوك اشتري من فلان الغائب وصدق ذواليد في ذلك فاشترى
 لا يامر ذاليد بالتسليم الى المدعي حتى لا يكون قصدا على الغائب الشرا بآثاره وفي
 محببة وهذه تصح حيلة لدفع دعوى المدعي الخارج اذا كانت بالبينة

وكذا من غائب فانه اذا صدق في بؤره بالتسليم مع اقراره كيف بقدر المدعي على
 ان البينة لان انكاره انهم بشرط لصحة اقامه البينة واحدة اعلم واحال
 الصدق والشهر هذه المسئلة الى باب البينة من ادب القاضي ولم اجدها في
 ادعى على ذى اليد لا رتب ان مع غائب انكر ذاليد وقال الدار واري
 فاقام المدعي بينة انه ارتمى بها من فخر الغائب بلذا وهو يملكها بل يقبل بينة
 كانت واقعة الضوى والجيب عنه تقبل هذه البينة وينقلب الحاضر خصما
 عن الغائب لان المدعي شي واحد وهو الدار وادعى على الغائب سبب
 لثبوت ما يدعي على الحاضر لان الرهن من المال سبب للاحالة وسببي
 فام هذا من بعده في حيلة اثبات الرهن على الغائب في نظرته
 ادعى على رجل انه كغيب عن فلان بما يدعيه له عليه فاقام المدعي عليه بالكتابة
 وانكر الحق فاقام البينة انه ذاب له على فلان فانه يقضي بها في حق الكغيب
 وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا يثبت له انكاره وسببا في
 فام هذه المسئلة في اثنا هذه المسائل ان شاد اقدم قال اذا ادعى
 الشفعة في دار على يد انسان وقال ذاليد الدار وارثا من شرا من
 احد فاقام المدعي البينة ان ذاليد اشتري هذه الدار من فلان بالثمن
 درهم وهو يملكها وانه شفعها نقض بالشرا في حق ذى اليد والغائب جميعا
 واما بيان الركن الثالث وهو ما اذا كان المدعي شاكيا في وما يدعيه على
 الغائب سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر وقد ذكرنا انه يكون الحاضر
 خصما عن الغائب فبانه ايضا في مسائل اذا شهد سهران على رجل
 بحق من الحقوق فقال المشهود عليه بما عيدين فقام الغائب فاقام المشهود
 له بينة ان فلانا الغائب اعطاهما وهو يملكها تقبل هذه الشهادة وثبت الحق
 في حق الحاضر والغائب جميعا والمدعي شاكيا في المدعي على الغائب لان
 المدعي على الغائب سبب لثبوت المدعي على الحاضر للاحالة لان ولاية الشرا بآثاره

لا تنكح من العتق مجال كشي واحد من حيث العتق اذا تزوج
 مختصا حتى وجب على آخر فقال القاضى ان العبد وعلى هذا العبد وقال المقدور
 ان من اعتقك مولداك وله عليك حد الا حاربه اقام بينة على ذلك فصرح
 بقضيه العتق في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وانكر العتق لا ينقض
 الا انكاره وان ادعى شيئين مختلفين لانه ادعى على الحاضر حرا كاملا وعلى الغائب
 العتق لانه كان العتق سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر بغيره بالبينه في حق
 الحاضر والغائب جميعا ومنها ان اول رجل ادعى له ولها ان غلب حدها فادعى
 الحاضر على الغائب ان الغالب عفا عن نصيبه وانقلب نصيبه له ونكر انما عفا
 المدعى البينة على ذلك فقبل بقضيه بها في حق الحاضر والغائب ومنها اودة
 اودعت على رجل حاضرا لانه كان على زوجي فلما لم يرد ان يقره لانه كان
 قد تمت له ذلك عند ان حوت عليه بشايات تطلبها وتزعم ان
 عنك هذا لنفسك انه حوت على نفسه بشايات تطلبها وصارت بغيره بالبينه
 له عليك بسبب مما لك بهذا بغير الفرق وطالبته بالاداء فادعى المدعى عليه
 بضمان وانكر السلم بوقوع الحزمة الغليظة فشهد له الشهود بوقوع الحزمة الغليظة
 وقرئ لها القاضى بالاداء على الحاضر بوقوع الحزمة الغليظة على الزوج الغائب ومنها
 المدعى شيئا لاداء على الحاضر بوقوع الحزمة المدعى على الغائب وهو
 الحزمة بسبب لثبوت المدعى على الحاضر فثبتت الحاضر خصما عن الغائب بهذه
 السلسلة فانه بعد هذا ان مثا احدى افعاله لانه ذكر هذه السلسلة في شروطه المحلولة
 وكذا ذكر في الحاضر المروية من الذخيرة قال صاحب الذخيرة وفي هذا نظر لان
 المدعى شيئا من الغنوة على الغائب وانكر على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب
 لثبوت المدعى على الحاضر بل شرطه في مثل هذا لا ينصب الحاضر خصما عن الغائب
 على ما عليه عادة الشايع فينبغي ان يقضى بالاداء على الحاضر ولا يقضى بالغنوة على الغائب
 واما اذ كان المدعى شيئين وما يردعه على الغائب لا يكون شيئا لثبوت ما يردعه

على الحاضر لانه حاله بل قد يكون سببا وقد لا يكون سببا وقد ذكرنا انه لا ينصب
 خصما ولكنه يقضى في حق الحاضر دون الغائب شيئا في مثلين رجل
 قال لاجرة رجل غائب ان زوجه وكنت انا احملك ليه فقالت انه قد طلقني
 ثم ثا واقامة البينة على ذلك يقضي بقصره ولو كبر عنها ولا يقضى بالطلاق على
 الغائب حتى لو حضر الغائب والملك المطلق يخرج المرأة الا اقامة البينة لان المدعى
 على الغائب وهو المطلق ليس بسبب لثبوت ما يدعى على الحاضر وهو
 يدعى الوكيل في حالة فان الطلاق متى تحقق قد لا يوجب قصره ولو كبر فان
 لم يكن وكبير ما قبل الطلاق يعني بان كان وكبير ما قبل بعد او قد يوجب
 بان كان وكبير ما قبل الطلاق فكان المدعى على الغائب سببا لثبوت
 على الحاضر من وجه دون وجه فقلت انه يقضى بقصره ولو كبر فلما يقضى
 بالطلاق على ارباب رجل جارية عبدان وقال ان مولداك وكنتي
 بان احملك ليه فاقام العبد بينة ان مولاه اعتقه بغير حق فقصره
 فلما يقضى في حق العتق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ان كان العبد
 الا اقامة البينة كذا ذكر السلسلة ان بينة في القتاور في ذكاته المختصر
 لو وكل رجل باجارة عبده فاقام العبد بينة على اعاق للوكلاء او وكل رجل
 باخراج اجارته فاقامت بينة على الطلاق او وكل رجلا يقضي جاره فاقام
 ذوا البينة على الشرا من الموكول فان في هذه الصور لا يرفع الى الوكيل ولا
 يقضى بالاجارة الشراؤه عليها بل يرفق الى ان يحضر الموكول ولو وكله يقضى العبد
 فاقام بينة على ادائه الى الغائب بغير ذلك منه وليس المدعى كاشي القايمة
 بعينه في قول في حنفية رحمه الله وعندهما يوقف على كل العبد والمدعى سواء
 وبهذا ذكر في كتاب الوكالة من الدعاء والبيئات واما اذ كان المدعى
 شيئين ويقس ما ادعى على الغائب لا يكون سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر
 الا باعتبار البقا وقد ذكرنا ان لا يثبت المدعى لانه في حق الحاضر ولا

في حق الغائب فبينا في مسائل **س** ما قال بعض المشتري جارية ثم ادعى المشتري
 ان البائع كان تزوجها من فلان الغائب قبل ان يشتريها ولم اعلم بذلك
 والمراييع وعوله فاقام بينة على ذلك برهنا وجارية لا يقبل هذه البينة
 لان حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيان النكاح على الغائب
 والرد على الحاضر والمدعى على الغائب وهو النكاح نفسه ليس سبب لثبوت
 ما يدعى على الحاضر من غير اعتبار البقا لموازاة يكون تزوجها ثم طلقها و
 ان اقام البينة على البقا بان شهدوا انها امرأة فلكل الحال لا يقبل ايضا لان
 البقا لا يثبت ولا في هذه المسئلة بعد هذا بما تم ذكرنا في نظره في ان
و ذكر المدعى في قضاياه انه تسلم هذه البينة في حق المدعى بالبيع لان
 في حق النكاح على الغائب واذا علم **س** ما قال المشتري ان البينة اذا اقام
 البينة انه باع من فلان الغائب برهنا بطل حق البائع في الاسترداد
 لا يقبل بينة لاني حق الحاضر ولا في حق الغائب لان نفس البيع ليس سبب
 بطلان حق الاسترداد بخلافه ان باع ثم الفسخ البيع بينهما فيكون حق البائع
 في الاسترداد **س** ما اذا ادعى الشفعة بمكوا فقال المشتري ان الدار التي
 في يدك ليس لك انما هي لفلان فاقام الشفع بينة ان الدار التي في يده شراها
 من فلان الغائب لا يقبل بانشر لان حق الحاضر ولا في حق الغائب لان
 المدعى شيان مختلفان الشفعة على الحاضر والبيع على الغائب وما ادعى على
 الغائب من شراها ليس سبب ثبوت حقه في الشفعة عالم ثبت البقا
 فانه لو كان اشتراها ثم تفادى البيع او ازالها على ملكه بوجه من الوجوه لا يكون
 له الشفعة وانما يكون له الشفعة باعتبار البقا ولم يتم البينة على البقا ولو
 اقام البينة على البقا لا يقبل ايضا لما مر من قبل **و** ذكر في طلاق الجاهل ان صغر
 رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأته الخالفه وعت
 ان فلانا طلق امرأته وطلقه غائب وزوج المدعيه حاضرا فاقام البينة

لا تقبل ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها لان بينتها على غائب الغائب لا يقع
 لان في ذلك ائنة الغضا على الغائب والفتة بعض الناس بغير علم هذه البينة
 وبوقوع الطلاق ان ان اول البيع **س** ما قال المشتري ان البينة لو قال لامرأته ان طلق
 فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأته اقامت بينة ان فلانا دخل الدار وطلقه
 فاقبل بينة هذه البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها **س** ما قال المشتري ان البينة لو قال
 على الغائب ان لا يزوجني بطلان حق الغائب بخلاف سبب النكاح ان صغر لان
 ذلك قضاء على الغائب باطلان النكاح **س** ما قال المشتري ان البينة اذا اقام بينة
 على شرط حقه باثبات فعل على الغائب فان لم يكن فيه بطلان حق الغائب
 تقبل بينة هذه البينة وتثبت الحاضر جميعا عن الغائب وان فيه بطلان حق الغائب
 من طلاق او عتاق او بيع او ادا اشبه ذلك فتقبل بعض المتأخرين انه يقبل
 ويقنع على الحاضر والغائب جميعا و به اخذ شيخ الاسلام ان وجبه على كل من
 ظهر له دين الوفاة وان صغر ان لا تقبل بينة هذه البينة ولا ينسب الحاضر حصفا
 عن الغائب وبه كان يفتي فقه الدين ومسئلة النكاح الا صغر بطلان حقه
 هذه القول والنظر يقوله الناس اشهر اذا ارادوا اثبات شيء على الغائب من
 طلاق او بيع او وقف او نحوه يجعلون ما يرون اثباته شرطا لو كان انما
 ثم يدعون تجزأه كانه بوجود الشرط من الغائب ويعتدون بالبينة على وجود الشرط
 من الغائب قول بعض المتأخرين والاصح ان هذه البينة لا تقبل كما ذكر في
 الجاهل ان صغر لان في قولها بطلان حق الغائب كما ذكر في المحط **و** ذكر في دعوى
 المشتري اشتراها او اطلب الشفع الشفعة وقال المشتري انما اشتريها فلان
 واقام البينة ان فلانا وكله شراها منذ سنة لا قبل هذه البينة لان لو شهدنا
 ان البينة على الغائب قالوا فلي قاس هذه المسئلة لو ادعى عليه النساء
 ان الدار التي في يده بطل فاجاب صاحب البينة انه وكيل فلان فانه لا يرفع
 عنه الخصومة **و** ذكر في دعوى الذخيرة اذا قال المدعى عليه لمدعي الملك بعث

بينا العيين من فلك الغائب اشار في الجامع والزيادة الى انه لا يقبل
 ان يلقى ان يقبل ويتوقع وهو الذي كان لو قام البيعة على قدره بالبيع من فلك
 او على اقراره ان ملك فلك الغائب وفي دعوى غريب الرواية انه لا يقبل الغائب
 الشرا في هذه الصورة الا ان يشهدوا ان الذي يبيع من فلكه وقبضه فلكه وان
 صاحب اليد اشترى باسم فلكه فاجعل البيع للغائب لا زكاه واجعله ايضا باجاء
 في كتاب الاحكام في الفقه واحاله الى غريب الرواية سئل يعقوب عن ادعى دار
 في يد رجل واقام البيعة واقام المدعى عليه بيعة ان المدعى عليه هذه الدار من فلكه
 قال لا يقبل حجة الطالب ولا ازم الغائب الشرا ذكر رشيد الدين في باب دعوى
 الوكيل من فداوه رجل وكل رجلا يبيع عين من اعيان ماله دارا والوكيل ان
 يثبت الوكالة بالبيع عند الفاتح بحيث لو امكنه ان يثبت ان الكاره
 قد وجها احد ان يسم الوكيل العيين لا رجل ثم يدعى انه كبر من ماله بقبض
 والبيع فليس له منقول ذو اليد بل علم له بالوكالة فيقبض البيعة على انه وكيله فيقبض
 والبيع فيسمع القاضي ذلك منه ويأمر بتسليم اليد فيقبضه وان في ان يقول
 هذا ملك فلكه يبيعه ملك فاذا اباعه وقبض منه بآمره بقبض البيع فيقول
 المشتري ان قبضه ملك لا في الخاف ان يبيح المالك وبطل الوكالة وربما يكون
 المقبوض المالك في يد او يحصل فيه نقصان فيصير في قبض الوكيل بيعة انه وكيله
 بالبيع والتسليم ويجوز على القبض ويثبت باقامة البيعة ولا يذبح في قبضه
 قلت ووجه ثالث ذكر في هذا الباب ايضا بعد هذه المسائل واحاله الى
 ردم المتن في ادعى ان الدار التي في يد كذا كانت ملك فلكه وكنت
 وكيله بالبيع وقد بعته بيعة فقال المدعى عليه من ملك ولكني ما كنت وكيله من
 فلكه ولم يملك البيع فاقام مدعى الشرا بيعة فله ان يكون فلكه بالبيع فهو خصم
 في يقبل هذه البيعة ويثبت كونه وكيله عنه بالبيع وذكر القاضي ان ما
 ظهره الدين في فداوه رجل باع حاربه وقبضها المشتري من رجل المشتري

ان لم يرد ما غابا معروفا ووجه البيع فاقام المدعى بيعة على ما ادعى من الكفا
 والادور وما العيب لا يقبل بيعة وقد حوت المسئلة من قبل وفيها طمس وهي
 مسئلة الكفا مع طعن ابو جازم قاضي العراق على ما قال محمد وقال يجب ان يقبل هذه
 البيعة وان قامت الغائب للقضا بها لان عن الغائب خصما فان لم يشترها
 ادعى على الغائب ما هو سبب لثبوت ما يدعى على الكاشر فوجب ان يقبل هذه
 البيعة قاسا عدة من المسائل اذا ادعى على رجل ان يقبل من فلكه الغائب
 ما يدعى عليه فاقام المدعى عليه الكفاة والمالك ان يقيم الدار بيعة انه ذاك
 على فلكه الف درهم فانه يقبض بها في حق الكاشر وفي حق الغائب جميعا حتى لو
 حضر والمالك يثبت له الكاشر وقد حوت المسئلة من قبل اذا ادعى
 على رجل ان يقبل من فلكه الغائب ما يفت درهم وقضى الكفيل ذلك المالك
 الى الطالب والمطلوب القضاء فاقام الكفيل بيعة على القضا والطالب غائب
 تقبل بيعة ويجعل الطالب مقبضا عليه بالقضا على المطلوب ان كان الطالب
 غائبا اذا ادعى الشفعة في دار في انسان فقال في اليد الدار وادعى
 ما اشترى بها من احد فاقام المدعى بيعة ان ذاك اليد اشترى بها من فلكه بالفت
 درهم ويملكها وانما شفيعها يقبض الشرا في حق ذاك اليد والغائب جميعا
 ادعى غيبا في يد انسان انه اشترى من فلكه الغائب ويملكه و
 انه ذاك اليد فاقام المدعى البيعة على الشرا والمالك الغائب يقبل ويتكلم
 خصم عن الغائب في اسات الشراء فحزت وذكرك في فداور رشيد الدين
 لو طالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل الدين او اده والدين
 غائب فاقام الكفيل بيعة مع اده والدين يقبل ويتكلم الكفيل خصما من
 الدين لا يملكه دفع رب الدين لا يرد فيقتضيه خصما عنه قال الشيخ
 ان سلم خواهر زاده بهم كان خاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العقول كسب
 من هذا الطعن وكان يقول يجب ان يقبل من فلكه المشتري تلك غفرت

زوجه و ذكر الدينار في فئاواه انه تسع في حق الرد بالعيب ولا تسع
 في حق ثبوت النكاح على الغائب ثم قال الشيخ الكسري هذا هو من
 اجاب عن هذا الطعن وقال المشتركون ان ادعى على الغائب سبب لثبوت
 يرد على الحاضر من الرد بالعيب ان كان الحاضر في مثل هذا الموضع ان يقبض
 خصما عن الغائب من حيث الحكم اما اذا كان بين الحاضر وبين الغائب
 اتصال حتى يصير الحاضر بذلك الاتصال محملا من ان س فيجعل خصما
 على الغائب سببا لمحقوق الكسري عن الضياع اما اذا لم يكن بين الحاضر
 والغائب اتصال فانه لا يجعل الحاضر خصما على الغائب من حيث الحكم الا يرد
 انهم قالوا فيمن باع بياضا فاسد او سلم الى المشتري ثم اراد الكسري ان يعلق
 المشتري بعيته من فلك الغائب واقام بيته على ذلك لا يقبل ولا يجعل البائع
 عن الغائب من حيث الحكم وان ما يدعى على الغائب سببا لثبوت ما يدعى
 على الحاضر من ابطال خصم في الاستدراك كما ذكرنا انه لا اتصال بين البائع والغائب
 بسبب من الكسري وكان الحكم ببيع من الغائب والاتصال بينهما
 وانكار واحد من عرض الكسري **فان** قالوا فيمن وكل رجلا
 ببيع عبده له ووقع العبد اليه ثم اراد الموكل ان يخلص العبد من يده فادعى
 التوكيل انه باعه من فلك الغائب واقام على ذلك بيته والموكل ينكر فانه
 لا يقبل بيته البيعة ولا يجعل الموكل خصما عن الغائب عن الانكار وان
 كان ما يدعى على الغائب سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر لانه لا اتصال
 بين الغائب والموكل وكذا لو ان رجلا وهب لرجل عبدا او سلم اليه ثم
 اراد ان يرجع فيه فقال الموهوب له بيته من فلك الغائب والله العايب
 ذلك واقام للموهوب له بيته على ما قال لا يقبل لانه لا يثبت فيه الاتصال
 بين البائع وبين الزوج لانه لا يثبت اما ان يرد المشتري ان باعها بجاهه
 زوجها هو من فلكه او باعها بغيره او يرد ان لها زوجها ولا يذكر من زوجها

فان كان يرد الى القدرى باعها منه زوجها من فلكه واقام البيعة على ذلك
 بغير البائع خصما عن الغائب لكان الاتصال وان يرد عن يمينه ان باع بغيره
 زوجها فلا تشكل انه ليس بين بايعه وبين زوجها اتصال بسبب ان
 كان يرد على الحاضر ولم يبين من زوجها ان ينصب البائع خصما ايضا
 يجوز ان البائع هو الذي ينصب خصما ويجوز ان غيره زوجها فلا ينصب
 خصما بالشك ومجملنا نقول ان سبب الكسري مسلم البائع الكسري في
 سبب الكسري ان ما ذكرنا من الاتصال ثابت فافترقا وذكر في باب
 دعوى النكاح من فئاوى رشيد الدين اذا ادعت امرأة على زوجها فذكر
 خلقت وقلت تاخرون نكاحي من زينة كبلتم ارضي بسمه طلاق وانما في ذلك
 وترجعت على فلانة هذه وشهد الشهود على النكاح بقطع الطلاق لان
 بالشرادة ثبت تزوج ووقع الطلاق وهو التزوج عليها وهذا اذا ادعت
 فلانة ان تزوجت بنفسه من يكون شرادة الشهود بعد وعرض النكاح عن
 بيت النكاح عليها ولو لم تكن خلافة حاضرة في مجلس القضاء وافادت امرأة بيته
 انه تزوج على فلانة وانما ليست بخاتمة في المجلس لا تقبل هذه الشهادة
 لانها ثبتت النكاح على الغائب بهذه الشهادة وانما لا تدعى النكاح نفسها
 وهي ليست بخاتمة في اثبات النكاح على الغائب **فان** قالوا ادعت
 متعلق طلاق نفسها بنكاح غيره واقامت بيته انه تزوج عليها فلانة في
 قبل هذه البيعة روايان والعجيب انها لا تقبل لان نكاح فلانة منوط
 بترجوع الطلاق عليها فلا ينصب خصما في اثبات الشرط ثم ذكر رشيد الدين
 في فئاواه بعد هذا العجيب من الحكم انما اذا كان ثبوت الحكم على الغائب
 شرطا لثبوت المدعى على الحاضر انه يظن ان كان ذلك الشرط ما يرد بين التفع
 والعرض لا ينصب الحاضر خصما عن الغائب وان كان ثبوت ذلك الشرط
 يتحقق ضررا في حق الغائب كحصول البذر وغيره ينصب خصما وهنا

ثبت ان الخارج عليه حاضر في حقها فلا يصح المدعى خصماً عنها كما ذكر في نأوي
 رشيد الدين وذكر صاحب الفخيرة في الحاشية المردودة لو ادعت امرأة على
 جنان الصدق مطلقاً بوقوع الفقرة بينها وبين زوجها والزوج غائب
 فادعت الصدق عليه بوقوع الفقرة وانما ثبت بينة على الحكم الضليقة
 تقبل في حق الحاضر والغائب وهكذا في محاضر شروط الكهولان هذه
 المحيلة في اثبات الحكم على الغائب قال صاحب الفخيرة وهذا مشكل
 عند لان المدعى شيان الفقرة على الغائب المار على الحاضر والمدعى على
 الغائب ليس بسبب بثبوت المدعى على الحاضر بل بدو شرط وفي مثله لا
 ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب عليه عامة المشايخ فينبغي ان يقتضي المار
 ولا يقتضي بالفرقة على الزوج فعلى من ادعى ما قاله صاحب الفخيرة وفي هذه
 المسئلة ينبغي ان يكون في مسئلة دعوى وقوع الطلاق بسبب نكاح فدية
 وفلانة غائبة الجواب بانه ان يقتضي بطلان النكاح ولا يقتضي نكاح
 الغائبة واقعة الفتوى ادعى على امرأتى اشتريت هذه الدار من
 فلان وهو عليها ونفذت الفرض وكان الآخر الذر كان مشغراً بالعدة
 الدار شراً جازاً اجاز بيعه منى والمشتري شراً جازاً والبايع كان غائماً
 والمروءة فيه ذلك وقال الدار داري هل تسمع هذه الدعوى ان تسمع
 لان المدعى على الحاضر وهو البكر والغائبين شيان واحد هو الشراؤا
 عليها بسبب بثبوت ما يدعيه على امرأتى لا محالة فينتصب خصماً ويغير كانه
 ادعى شراً الدار من رجلين ولا شك في القول عند بعض المشايخ لان عند
 بعضهم الحاضر ينتصب خصماً عن الغائب في اثبات شرطه حصراً وما ادعى من
 ان جازة على المشتري شراً جازاً لا يجوز ان كان شرطاً ثبتت حصراً
 كان سبباً فان كان سبباً تقبل الاتفاق وان كان شرطاً يقبل عند
 بعضهم منهم في الاسلام البكر دور وشتم الاسلام الا وجهه وذكر في نأوي

الدفع من الفخيرة الخارج وهو البكر او غائماً من واحد او اثنين الخارج
 اسبق فقال ذو العبدان وعجز الخارج باطل لان هذه الدار جازية شراً
 الخارج كانت رهناً من جهة بايعتني به لئلا يرد فلان المرحوم حين اشتراه
 الخارج كان رهناً من جهة بايعتني فلان وانما جازية بنية شراً بالخارج
 هذه الدار باطل شراً ولم يجره فلم يجره وبيع شراً لا يمكن ان يكون بعد ما قلنا
 الرهن رهنة هذا بل يكون دفناً اجاب نعم الدين انه لا يكون دفناً لان
 الذي البكر في ذلك الرهن والمرحوم لم يبيع الرهن فكيف يبيع دعوى
 الرهن وذكر في دعوى الفخيرة ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان
 الغائب وصاحب البكر يقول انما يبيع الغائب او خصمته منه لا ينتصب
 خصماً له ولو ادعى وارث الغائب فادعى الموضع بالفلان المار والوارث المار
 او المار احدهما فاقام الوارث بينة وانبت عليه بغيره ينتصب خصماً ومن ادعى
 عينا انه اشتراه من فلان الغائب صاحب البكر جازية لنفسه فانه ينتصب
 للمشتري والوارث وفي غير هذا الموضع الموضع اذا كان مراً بالوعدة لا ينتصب
 خصماً للمشتري من الموضع وينتصب خصماً لوارث الموضع ان اوفى المشتري انما
 اشتريت وامرته بالقبض منك قال ان ينتصب خصماً وجنس هذه ذكر في فصل
 من يبيع خصماً لغيره فينظر فانه في ذكره في المخطط او ان يبيع من رجل بالفلان
 وقاب المكفول عند فادعى المكفول على الطالب ان الف الف كلفته بها
 عن فلانة من ثمن فخر وقال الطالب لابن كان من ثمن عبد قال يقول قول
 الطالب فان اراد المكفول ان يقيم بينة على الطالب بذلك لا يقبل بينة
 ولا ينتصب الطالب خصماً له في ذلك بخلاف ما لو كان المكفول حاضراً
 واقام البينة على الطالب ان الف الف لغيره عليه من ثمن فخر حيث يقبل
 بينة واقام السدة فينظر فانه في ذكره ايضاً ادعى على رجل الف درهم لنفسه
 ولفلانة الغائب من ثمن عبد او ثمن باعاه واقام بينة قال ابو حنيفة لا يقبل

يُنصب الكاظم دون اعادة الغائب حتى لو حضر الغائب بكلف البينة قال
في المتيقن والمكسول ان الدين اذا كان مشتركا بين اثنين لا يجرى له الرث
في حصة اخرى فاحد الشريكين لا ينصب خصما عن الآخر عند اية حنيفة وان
كان جبهة الارث ينصب خصما وعند اية يورثف ينصب خصما على كل حال
وقام بهذا ذكر في فصل قيام بعض العمل من بعض وذكر في الذخيرة
ولو ادعى الموقوف الغائب ارثها بغيره الدارس صاحب البند ان استوي
عليها واراد اقامة البينة فعلى قول اية حنيفة لا تقبل هذه البينة لا في نصب
الكاظم ولا في نصب الغائب اعني نصب الغائب نظاير وانما في نصب
الكاظم فلا يصير من المستأجر وذلك لا يجوز فيما يخص البينة وفيما لا يخص
وذكر في المحيط ايضا اذا ارشاد دارس فقر وانما في ايدىهم وبعضهم
حضور وبعضهم غيب والكاظم يقر الغائب في حصته جاهد المبيع وانما في
البينة على دعواه فالكاظم لا يقضي الا على الكاظم في نصيبه وكذا لو كان
البائع واحدا والمشتري اثنين حائرا غائبا فاعلى المشتري الشر لنفسه
ولقد في الغائب لا ينصب الكاظم خصما عن الغائب عند اية حنيفة في
كل الزوجين وقال يورثف اذا كان البائع واحدا والمشتري اثنين حاضر
وغائب ينصب الكاظم خصما عن الغائب ويتعدى القضا الى الغائب
وان كان المشتري واحدا والبائع اثنين حاضر وغائب لا يتعدى القضا الى
الغائب وقام هذا اية بعد هذا في باب دعوى النكاح من قنا وشيخ الدين
ادعى على امرأة طاهرا فانكرت واقامت بينة انها امرأة فلزم الغائب لا
يُدفع دعوى المدعى ولا يخرج من ان يكون خصما لمن ادعى عليه في رجل
واقام ذو اليد بينة ان عبدا الذي يدعى ملك فله لا يدفع عنه الخصومة
لذا فان اقام المدعى بينة انها امراته يعقل له بها فاذا ربا بالنكاح للغائب
لا يدفع بينة المدعى ومن يعبه او ربا بالنكاح للغائب في حق سقوط البين

اعلى على قول من يرى التحليف في النكاح وذكر في هذا الباب ايضا انه يصح
اقرار بالنكاح للغائب ولكن بطل بالكذب ويدفع عنها البين وهو
اختيار الفقهاء وقال الامام القضاة اقرار بالنكاح للغائب لا يصح ولا يرفع
عنه البين وفيه ايضا انه شهد شاهدان على الطلاق والزواج غائب لا يقبل
لعدم الشهادة على الحكم ولو كان الزوج حاضر يقبل وان لم يوجد دعوى المرأة
بطريق الكسبة فهذا في الشهادة عند القضاة اما اذا قالوا للمرأة الغائب
ان زوجك طلقك او اجبرك بذلك واحدها رافا انقضت عدتها حال
ان تزوج بغيره وذكر في دعوى الذخيرة اذا شهد على الغائب بطل امراته
شاهدا لا يقبل شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والامراة غائبة يقبل وكذلك
في دعوى ان لا يكون الامه والزوجه لاحقة تاكديا والشهود لا يتقدمون عليها
وكلم من حضر وكذب الشهود لا يثبت الكذب لا اياها احضر لم يحضر
سائل ما يقبل فيه الشهادة من غير الدعوى وذكر في باب دعوى الدين بسبب
من قنا وشيخ الدين ولو تزوج رجل امرأة فشهد جماعة بخبرتها عند القضاة
ان هذه المرأة منكوحة فلزم ان لا يقبل هذه الشهادة لعدم الحكم على الغائب
في اثبات النكاح ولا تثبت المحلولة لعدم ثبوت نكاح الغائب وذكر في باب
دعوى العتق وجوبه الفصل من قنا رايه ايضا ادعت امرأة العتق لاني
كنت لفلان الغائب وهو عتقه وهذا استوفى بغير حق واقامت بينة
على اعتاق الغائب والملك له يقبل لانها تدعى بغيره الكاظم عنها ولا يمكنها
ذلك ان اثبات ان عتاق من الغائب فينصب خصما فاذا اقامت بينة بعتقه
بعتقها بغيره المدعى عليه عنها وذكر في هذا الباب ايضا ادعى العتق على غلام
انك كنت ملك ابنتك الى يوم الموت ونحن الوارثون فقام العبد بينة ان
كنت ملك فلزم له ان يقر انه اعتقني تقبل بينة العبد وينصب خصما عن الغائب
في اثبات الملك له لان ملكه شرط عتقه فينصب خصما في ثبوت الاعتراف

وذكر فيه ايضا ادعى على عبده انه ملك فقال العبد انما ملك فلان وان فلانا
فأجاب ان اقام العبد بيته على ما ادعى الترفع وعمر المولى لما ادعى عبدا فقام
ذواليد بيته انه وبيعة في يده يترفع دعوى المولى فلما هربنا لانه اثبت
ان يده على نفسه ثبابة عن فلان الغائب فبندفع عنه الخصومة وفي الدعوى
والبيئات عبده في يد رجل ادعى على ذواليد انه عبده فلان الغائب وانه اخفقه
واقام ذواليد بيته انه عبده فلان ذكر انسان آخر دفعه اليد وبيعة واجارة
او هبنا لا يقض القاضي بعتقه ولو زعم ذواليد انه عبده فلان الغائب ادعى
اياه وقال العبد كنت عبدا له اعقتي او فانه كنت عبدا فلان آخر اخفقه فانه
لا يقبل قول العبد فرق بين هذا وبين ما اذا قال انا حر الا مملوك فببطل
والفرق ان في دعوى الاعتاق اقر على نفسه بالرق وادعى زوال ذلك
بالاعتاق فلا يصدق البتة وفي قوله انا حر الا مملوك ثبتت الرق على نفسه
والقول قول المملوك الا برهان فلا يكون حاضرا وادعى العبد ملكه وقال
ان حر الا مملوك للعبد ووقال العبد ان حر الا مملوك فقام صاحب اليد بيته
انه عبده فلان او دعى اياه فبطلت بكونه عبدا فلان ودفعته الى الدعوى
حيث لو حضر الغائب وانكر ان يكون العبد له لزمه العبد وهذا يخفى ما لو ادعى
رجل عبدا في يد رجل واقام ذواليد بيته انه عبده فلان او دعى اياه وانقضت
الخصومة لا يبصر العبد معضيا به فلان الغائب حتى لو حضر وانكر ان يكون
العبد له لزمه العبد والفرق بنظره الدعوى والبيئات في كتاب
الوكالة من الدعوى والبيئات رجل وكل رجلين بقبض ومن لم يجر
وغاب المولى واحد الوكيلين فخص الوكيل الآخر مجلس القضاء واحضر المولى وجا
بتمه فادعى المولى بالدين وجد الوكالة فقام الوكيل بيته على ان صاحب اليد
فلان وكلمه فلان الغائب بقبض هذا المالى يعطى القاضي بوكالتها حتى
اذا حضر الغائب لا يكلف اعادة البينة وكذا لو كان المولى المالك والوكيل

واقام الوكيل الخاص بيته على المولى والوكالة يقضى على المولى بالدين او بالوكالة
لان التوكيل بخصومة العبد والدين فلو كان يقضى على المولى بالدين فقام
شخصا في الفصلين جميعا حتى يحضر المولى الا فرق بين الخصومة والقبض
فقال في الوكيلين بالخصومة والقبض لا يفر واحد منهما بالقبض ويغفر
بالخصومة ولو اقام الخاص بيته ان فلانا وكلمه وقد ناصه واجاز ما صنع كل
واحد منهما واجاز قبض كل واحد منهما على حدة فانه يقضى به كانه اقام ذلك
الغائب حتى لو حضر الغائب تكلف اعادة البينة واستوفى للفرق فقال
لو وكل رجلين بقبض المولى ولم يجر ما صنع كل واحد منهما فقبل احدهما ولم
يقبل الاخر لم يصح للفرق قبل ذلك ولو اجاز ما صنع كل واحد منهما واجاز قبض
كل واحد منهما فقبل احدهما دون الآخر يصح ذلك ولهذا الجواب في الوكيلين
حيث لو مات رجل وترك ورثته وديناله وعليه فادعى ان الميت اوصى اليه
والفدان الغائب وجد ذلك الورثة والفرق فقام الخاص بيته على ذلك
بوصايتها وان اجاز الميت صنع كل واحد منهما لا يقضى الخاص بها عن
الغائب فبقت بوصاية الخاص لا غير كما في الوكيلين لو نقص وقال تدانيت
صنيع كل واحد منهما ذكر في المحبطة وسائر الفتاوى اذا ادعى انسان في آخر
والقاضي يعلم انه مستحل شئ عليه لا يجوز ولو علم عليه لا يجوز وتفسير المسحوق
ينصب القاتل وكذا عن الغائب ليس بخصومة عليه وكذلك لو حضر
رجل غيره عند القاضي ليس بخصومة عليه والقاضي يعلم ان المحضر ليس
بضم فانه ليس بخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم اختلف في
بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث امناه الى داره وتودع على باب داره
وذكر في شهادات الجماعة رجل غاب فادعى على رجل ادعى على رجل ذكر انه
غير الغائب وان الغائب وكله بطلب كل من له على غايبه بالموافقة والخصومة
فيه والمدعى عليه ينكر وكالة فقام المدعى بيته على وكالة وتنفى القاضي عليه

بأنه كان هذه المسئلة وليس على جواز الحكم على المستوفى فانه قال ارجع على رجل
ذكر انه غريم الغائب لكن هذا الجدل عندنا على ما اذا لم يعلم الغائب يكون
مسحوقا اما اذا علم الغائب ذلك لا يثبت وذكر في ادب القاضي ان الحكم
على المستوفى يجوز وقيل ينبغي ان تكون هذه المسئلة على روايةين لان هذا
في الحاصل قضاء الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان عن اصحابنا و
لان طريقة الدين المشتهرة يعني في القضاء على الغائب بعدم النفاذ كذا
ينظر قوله في عدم مذهب اصحابنا رحمهم الله كذا ذكر في المحقق في القضاء على
الحكم شرط لقبول البيينة او ارا والمردع ان يأخذ من يد الحكم عن الغائب
شيئا اما اذا اراد ان يأخذ حقه من ثمن ما كان للغائب في يده لا يشترط
حضره الحكم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل فظيره اذا غاب المستوفى فترفع
البيع وتقبل نفقة المقر غيبته منقطعة جاز للقاضي ان يبيع المبيع ويوفي
ثمنه للبايع وكذلك لو استأجر اياها الى ملكه واهبها جاريها ورضع الاموات
رب الدابة في الذئب حتى انقضت الاجارة فملك استأجران يركبها الى الملك
ولا يضمن وعليه الملك ما اذا ائ الى الملك ورفع الاجارة القاض فرائي ان
يبيع الدابة ويرفع بعض الاجارة المستأجر جاز في نظري فصل القضاء على الغائب
من الصوري قبل هذا لو رهن عند رجل غيبا يدرس وغائب المدبرون غيبته
منقطعة فرجع المهر من الاجارة القاضي حتى يبيع المهر يدرس للمهرين
ينبغي ان يجوز لاني لا بين المسئلتين وهذه المسئلة كانت واثمة الفتوى
ذكر في المبسوط المدعى عليه اذا اقام غائب يقضي عليه باقرره والاجماع وتخصر
فانك ما ثبت عليه البيينة ثم غاب يقضي عليه عند يوسف وعند محمد لا يقضي
وذكر في فتاوى قاضي خان اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي البيينة عليه
او غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البيينة قبل التقدير ثم مات الوكيل ثم
عدلت تلك البيينة لا يقضي بها وقال ابو يوسف يقضي قال شمس الدين

هذا ارفق بالناس واذا غاب الموكل بعد ما ثبت عليه البيينة ثم حضر الوكيل
او غاب الوكيل بعد ما ثبتت عليه البيينة ثم حضر الموكل يقضي عليه بشك البيينة
وكذا يقضي على الورثة باقامة البيينة على المورث ولو كان الورثة غائبا غيبته
منقطعة يصيب القاضي وكذا يطلب القاضي يقضي عليه البيينة بشك البيينة
وكذا لو ثبتت البيينة على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضي على الصغير بشك البيينة
والد روجه على الحكم ثم اخفى لا يقضي القاضي عليه فله حقه وقال محمد بن طاهر
على ابيه ثلثة ايام فان خرج والا فليس عليه فان لم يخرج فليس عليه لكنه غاب لا يقضي عليه
في اثبات الدين على الغائب ان يكفل المدعى عن الغائب رجل كل
مال المدعى على الغائب ويحرم الدين كفاية في المجلس فيدعى المدعى على الكفيل ما
نقد راسب الكفاية للفقرة فيقول كفى لي بالكفاية بذلك لان المال للمدعى
على الغائب فيقيم المدعى بيينة بالمال على الغائب فيقضي القاضي على الكفيل بمال
المدعى او عا عليه باقرره الكفاية ثم يرى المدعى الكفيل في المال فثبت المال على الكفاية
لان تصاب الكفيل حقا فثبت ان ما يبرر المدعى على الغائب لا يثبت ان بعد ثبوت المال
على الغائب وفي مثل هذه الضرورة حقا من الغائب وهذا اذا كانت الكفاية
يكون مال على الغائب اما اذا لم يكن بان ارجع انه على طلاق الغائب كذا في المحاكم
كفيل له بهذا المال واقام البيينة على ذلك من القاضي على الكفيل لا يكون في ذلك
تصا على الغائب ان اذا ادعى الكفاية باجر الغائب اما اذا كفل بغير مال له
على الغائب فالقضاء على الكفيل بالمال ليس يكون قضا على الغائب سواء اقام
الكفاية باجر الغائب او بغيره و قد روي في اول الفصل من هذا شي مما ذكر
المسئلة في الفخيرة والصوري وذكر في كتاب النصارى من الجامع الكبير وقال
والحوالة في هذا الكفاية وقال ايضا وهذا اذا كانت المحصورة في الحوالة و
الكفاية بين الظالم والكفيل اما اذا كان بين الكفيل والمكفول عندنا ان
قال الكفيل للمكفول عنه كعدت عندك اعدان بالعليك ابرك واديت

وكما يرجع عليك اذ قال الخائف عليه ليجعل احسن عليه بركت واوثر الى الراجح
 عليك واما ما بينه يقضي عليه بالعضان وعلى الغالب يقضي الحق وكذا لو
 ان بالاحد والمال او ما قام البيضة كان قضيا على الغالب ولا يفتت الى الكارة
 بعد ذلك وذكر في الصغرى ايضا رجل قال لا فواض من الغالب عنى ما قضى به له
 على او ما ذاب له على ما رتب له قضى له فلو كان ذلك ثم غاب الاثر فقام المكفول له
 بيضة ان له على الغالب المقادير قال القاضي ايضا ان الغالب حتى يلزم التكفل
 لا يجيب القاضي اليه حتى يحضر الغالب فيلزم خلاف ما لو تكفل بكل ما له عليه فقام
 عليه الطاب بيضة ان له على المكفول عنه الفاضل بغيره وان المكفول عنه غائبا
 ثم في الفضل الاول وهو ما اذا ضمن له ما قضى به عليه واذاب له عليه وما لم يزل
 ان المكفول يبرهن على المكفول عنه واذاب له ان يرفع حاشية ان يحضر الغالب لم يحضر على
 الرافع لهذا ذكر في فصل القضاء على الغالب من الصغرى وذكر في هذا الفصل من
 انه خبر في اثنا عشرة وعشرين الف الف الف قال لم يبرهن لك على فلكم الف الف
 وقد كتبت بها لك وجب المال له على المكفول لم يثبت على المكفول عنه شيئا
 اثبات الحزمة على الغالب اذا اوجم الرجل امرته على محضر يحضر من الشهود ثم
 غاب عنها قبل ثبوت الحزمة عند القاضي وادعت ان تزوج بزوج آخر ولا يلزمها
 ذلك الا بعد اثبات الحزمة على الزوج في مجلس الحكم البيضة ويكون الطاح موعودا
 ولا يلزمها اخصاره بعد المسابقة فالحكمة ان تدعى على رجل حاشية ان كان له
 على زوجي فلان بين فلان بغيره المهر لكذا وبنارها وانك خفيته له وذلك عنه
 ان حوت عليه ثلثات تطلقات رافعة فداوت عن ثلثات لنفسه في مجلس القضاء
 وان حوت على ثلثات تطلقات وصارت بغيره المهر واجبة عليك
 وطالبه الا اذا فتر المدعى عليه بعد القضاء كما ادعت وتلك الا بوقوع الحزمة العقبلة
 في مجلس فخير المرأة ثم ادعت ان بوقوع الحزمة العقبلة بينها في مجلس القاضي بالحزمة
 وجبته ان في اثبات هذه الحزمة ان تدعى على انسان ضمان نفقة العدة

مستحق بوقوع الفقرة تدعى بوقع الفقرة ونظامه بالا واولهم البيضة على نحو ما
 ذكرنا وكلم القاضي بوقوع الفقرة وبعضه الضمان فذكرنا انهم الجديان في سجدات
 شروط الكولان وقال فداوت بها ان فلان بوجدها رسوم الحكم من ضمانت
 التقديس ولكنه ينبغي للقاضي ان يحاسب في سماع مثل هذه الدعوى نظرا
 للغالب ولا بد ان يخرج في الظاهر ولكنه للشك في جلال اذا حضر الغالب
 وذكر صاحب الفقرة في حاشية المروية في محضر دعوى الكفالة بالصدان معلقة
 بوقوع الفقرة على رجل والزوج غائب وقال افترا يصح هذا المحضر الضمان و
 دعوى بيضا والمضام على المكفول المال وعلى الزوج بالحزمة لانها ادعت
 على المكفول امر لا يتصل باليد الا بالثبات اعلى الغالب ثم قال وهذا مشكل
 عند لان المدعى شيان الفقرة على الغالب والمال على الحاضره والمدعى على
 الغالب ليس بسبب ثبوت ما يدعى على الحاضره بل هو شرط في مثل هذا
 ينسب الحاضره ضمنا على الغالب عليه فانه المستأجر فيبقى القاضي القاضي
 المال ولا يقضي بالفرقة ولكن مع هذا لو قضى بالحزمة نفقة ضمانه لاختلف
 بين المستأجر وفي الاسلام على البه دور وشمس الاسلام محمد الا لا جند يقول
 ان تصاب الحاضره ضمنا على الغائب في مثل هذا وقد حوت المسئلة من قبل
 اثبات الفسخ على الغائب ان يدعى رجل على رجل ان يعقلم البيضة فيقول
 المدعى عليه ان الشاهد عليه فلان ولا يشارة له بغير المدعى البيضة ان فلان
 وهو الزوج فيبقى القاضي بغيره ويكون قضاه على الغائب وقد حوت مسئلة
 من قبل حيلة اثبات الرهن على الغائب ذكر في ايمان الجامع في الفقاوي
 متبعة رهن في يد رجل والزوج غائب فادعى الرهن ان يقضى القاضي
 بذلك يعقلم رجل يدعى رقية الغيبة فيقول ذو البه دور رهن عندك يعقلم
 البيضة على ذلك فيبقى القاضي الحزمة رهنه في يده وذكر هذه المسئلة في دعوى
 الفقرة وقال في المسئلة روايان في روايان في رواية لا يقبل البيضة

على الرهن بغير حضرة الراعي لان فيه اثبات الرهن على الرهن وان كان
على الغائب واليه حال تسليم الرهن في بعضهم يتقبله احدى الزايتين
لان الراعي لما رهن عنده مقدرا يحفظه فاما تغذر عليه الحفظ الا بالنية
واثبت الملك للمالك من حصاره في ذلك كما في الرواية واشتهرها وهو الحليم
والرأيا المختصاف واما تنصيص منه على قبولها عند غيره الراعي وفيه وهو المشتري
او اذ اراد ان يرهن من قلة الغائب ويضربها ثم استعارها منه فاعادها اليها
ورب الدار غائب واقام ذو اليد بينة ان الدار ملكه اشتراها من الذرير ثم
انه رهنها واقام بينة فان الرهن يستحقها ويقبل منه عليها فان قال
انما انقضى البيع لم يقض الغائب ببيع حتى يحضر الغائب وكذلك لو ادعى
الاستيجار مكان الرهن ولو ادعى انه اشتراها من غيره قبل ان يرهن في يده
الدار زمانه فم يفتي له بالدار ويقض البيع الا في حال كان المدعي لم يشهد
شهوده على قبض البيع بالنس فان الغائب يأخذ منه القس ويكون عنده للبيع
وسلم الدار اليه وذكر في مختصر الحاكم ولو غاب الراعي فقال المهرين هو
في يده من قبل فله فله وان هذا فله من اواستجاره من اواستجاره
واقام البينة برفع اليه القصة في اموال الغائبين والمفقودين وذكر في
الواقعات واقام قضى بالبينة وغاب المفقض عليه ولم يملكه الناس لا يرفع
الى مقتضى له حتى يحضر الغائب وكذا ذكر في اجناس النكاح وراود الالة نفقة
المرأة والاولاد الصغار والوالدين ذكره ابن سماعة عن محمد بن نويرة وذكر
في المختصر ومن مات وله ورثة غيب له ماله في المصطفى في الزمان يعرفون
بذلك للمقتضى عليه فان الغائب لا يقع من ذلك الا ان يشأ حتى يحضر ورثته
ان كان ميتا او يحضر المقتضى عليه ان كان غائبا قال وما ذكره هنا في القصة
في الاصل ان الغائب يقضى بالنفقة لمرأته الغائب في ماله اذا كان مودع الغائب
مقبولا بالكفاح والوديعه فم يفتي في النفقة وذكر طائفة من اهل اسلام البينة وحيا

لوان رهنه

لوان رهنه جاء الى القاضي وقال ان هذه الدار وديعة عندي وقد غاب المالك
ولم يترك النفقة فقلت ان لا تقاضى عليها لا يرجع بالنفقة عليه او مال النفقة
بذمة الدار او ردت هذا بين من مسيرة صفه والمالك غائب لم يفتي
ان يقضى بالنفقة حتى يجمع المالك فان القاضي يسأل البينة البينة فانه اقامها
تفصيلا للنفقة على الغائب فاما ان يرفع عليه وذلك امر اجازت الى القاضي
وقالت ان زوجي غائب وعلمت منه ان يرضى بها النفقة فان القاضي يفتيها
اقامة البينة على الكفاح وعلى ان الزوج ماله وديعة عنده حاضر فان اقامت
تبرئ لها النفقة وكذلك عده في يد رجل حاد رجل ادعى انه ملكه اشتراه
من قلة الغائب واقام البينة يقضيه للمالك الحاضر وبينة على الغائب حتى
يحضره الغائب وانكر ان يفتي في الكفاح وقد مرست المسئلة في رقة و
كذلك لوان رجل قال اني بعثت هذا العبد من قلة غاب غائب قبل ان يقض
العبد وقبل ان يقض القس غيبه منقطة وطلب من القاضي ان يبيع حتى
يستوفي ثمنه فان القاضي بالمره حتى يعقم البينة فان اقامها يقضى بيع العبد
ويؤخذ الثمن الى المدعي وقد مر للقاضي ولاية ابراع مال الغائب والمفقود
مذكور في كتاب رهن الدين وذكر الشيخ الاسلام فتاواه زاره في باب حال يكون
فيه خصومة من الشهادات ان القاضي ان يقضى مال الغائب وذكر فيه
ايضا ولا قضى ببيع منقول الغائب او اذ كان الف الف فم يبيع اذ لم
يعلم مكان الغائب الا فاعلم فلا يملكه ان يثبت الى الغائب اذ اذ كان الف
فيكته حقه العبد والولاية جيبا وذكر شمس الالة انكر ان يبيع في باب الف
من ادب القاضي ان القاضي ولاية بيع مال الغائب وفي فتاوى شمس الاسلام
طائفة من محمد واحدا الى جميع التنازل التجارية المفسومة اذا كان ماله
غائبا فان من لا يبيعها انما يبيع ماله المفقود وفي باب الهبة من جميع التنازل
مسئلهم الدين عن اصر في يده جارية فوهبها لبعض صدمته فقضى بغيره

انما كانت تتأخر في حلقه واستولى عليه الشيطان وتداولها الى يومنا
 حتى وقعت في يد هذا الميراث والموجود له الان لا يجد ورثه ذلك
 المتقول ويعلم انه لو خلا باضاعت ولو اسكنها كذا مكان يقع في القفص
 الا ترى القاضى قبل القاضى ان يبينها من ذي اليد في يد القاضى
 او ان يتركها كما كان لم يزل في اليد ذلك الغرض فان لم يزل ذلك وفيه
 فاعلى الرضا كما اذا نفذ الرجل في جارية او غلام ملك القاضى ميراثا
 المالك فاعلى عليه بنفقته لا يملك بيعها وتكون في باب المأذون من تحت القاضى
 اية جعفر القاضى لا يملك تزويج امره العايب والمختول وعبد كما لو كان
 من بيعها في ادب القاضى من غيب الروايات او امات ولا يعلم
 وارث فباع القاضى داره ويجوز له ان يعلم بوجوه الدار ويجوز له ان يخط
 وان يبرأ من الدار الا ان يجوز في ذكركه ايضا القاضى يبيع عبد المفقود
 ولا ينبغي ان يبيع عفاؤه ولو باع حازه وذكركه ايضا الوصي لو باع عبد الكبير
 القاضى عفاؤه ويجوز في ذكركه من حق العمام ولا يبيع المفقود بغير
 وذكركه والاسلام ابو القاسم في كتاب المفقود لا يملك القاضى ان يفتي في
 مال المفقود ولا عليه من احكام الميراث حتى تقوم البينة على موته وفيه فربما
 يبيع النازل او كان للمفقود نصيب في دار مفسومة على حدة لا ينبغي
 لاحد ان يسكنه ولا ان يزوجه بغير اذن القاضى والقاضى ان يزوجه او
 خاف ان يزوج ان لم يسكنه احد واما لم يقض له جوه ويحفظ للمفقود واقعة
 الفوق كما تاتي في نصيب كذا ملك غائب رابعا واما يزوج اجاب بعض
 مشايخ زماننا انه يجوز مطلقا وينبغي ان يجوز ان كان الغيبة منقطعة
 وفيه فربما يزوج الاسلام نظام الدين سئل الاسلام برهان الدين
 رحمه الله عن رجل غصب شيئا للقاضى هل للقاضى ولاية القبض فيه اجاب
 في ذلك ولو كان هذا في ملك المفقود وكان له ولاية ان اخذ بالطريق الاولى

فانه ذكر في أبواب الشان والاربعين من ادب القاضى ان القاضى
 يسلط يده في حال المفقود بالبيع وذلك في مال الغائب وكذا واقعة
 ذكر شمس الدين السرخسي في باب الاسير والمفقود وما يصنع بهما من السيرة
 اذا ادان بان يخرجه من يد المفقود وعن في يده ويضربها على يد رجل ثقة
 لا يفسد وذكر مشيخته الشافعية في باب نفقة المرأة من ادب القاضى اذا
 كان المدعي عاجلا لا يبيع القاضى عروضة بالدين عند اية حينة رحمه الله
 فان يبيعها او انفق عنه اية حينة لا يبيع ايضا وكذا عند ما في غابر الروايات
 وروى عنها انها لا يبيع العقار كما يبيع العروس وعلى هذا الخلاف يبيع الزوج
 في نفقة امراته وفي العقار عنها روايات وذكر في ادب القاضى من قضاة
 الدنيا ان القاضى لا يملك تزويج امره القاضى وان لم يكن القاضى مال في
 فربما يزوج الاسلام نظام الدين رحمه الله سئل عن رجل اراد ان يزوج امراته
 اذا كانت بين اثنين فغاب احدهما فرفع الشريك الآخر فكلها الى القاضى
 فذلك يسل بعض نصيب صاحبه اجاب بانه بعض لا يملكه ان يحفظها
 فيدبره فربما يزوج مواعيره ولو ترك الشريك الذي غاب في النكاح ولم
 يترك في يده يملكه ان يرفع الامر الى القاضى فينصب فيما يحفظ كذا
 اجاب رحمه الله وهذا نصيب من على ان القاضى ان ينصب فيما يحفظ
 مال الغائب وذكر في ادب القاضى من العدة للقاضى ان ينصب المفقود
 وصيا لطلب ولونه ولا ينصب عن الغائب قلت وهل يجوز في هذا الحكم
 بين الغائب غيبة منقطعة وبين حلق الغيب وذكر في باب ثبات الدين
 على الميت من ادب القاضى لو ان قوما اخطوا حقاً على ميت ودارته
 غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصي عنه لان الغيبة المنقطعة بمنزلة
 الموت وان لم تكن الغيبة المنقطعة لا يجوز نصب الوصي وقد ورد في القضاة
 عن غائب غيبة منقطعة ذكر ان القاضى نصب فيما في ماله من مال ولا ينفق

فی دین نه اجاب القاضی الامام صدر الدین الشریعی الاولی باب مولانا حسام
 الدین علی باوی نم و فی واقعات ان طلقی اوامات الغریم و اوجی الی رجل فها
 رجل بدی و بینا علی المیت و الوصی غایب ینصب القاضی عن المیت فها
 حتی یجایز الغریم الی حقه و فی قضا و رشید الدین القاضی نصب الوصی اذا
 کان الوارث غایبا و ینصب فی نسخة الوصایة انه جعل وصیا و وارث
 المیت غایبا مدة السفر و فی قضا علی شیخ ان سلیم نظام الدین سئل
 مولانا فقه ادر عن امرأة ماتت و ترکت بنتا و معتقا و تزوجا فاجاز الزوج
 الی القاضی و قال ان امرأة ابنتی من المهر و ویتها و ان الوارث
 غایب و هو ان بنته فاملعت فاقصب فیها لاقیم علیه البینة علی ان بر او البینة
 فاقصب و اقام بینه و قضی بیل صح اجاب فی الغریبة منقطعة فی بوه
 و لو کان الوارث غایبا علی غریبة منقطعة یجوز کذا اجاب و خرم و ذکر فی اذین
 القاضی من قریب الروایة الملهی اذا امر المدعی علیه یمن یرى القاضی و
 غایب و اقام المدعی علیه بینه علی البینة بخضرة المدعی ثم غایب المدعی فطلب
 المدعی علیه من القاضی کتابا بالبینة كما سمع فانه یجیبه الی ذلك و ینصب له
 فی قضا و ی السیفی المنقسط المحجوس بسبب الدین بملک ایتار بعض الغرما
 علی البعض الا اذا غایب غریبة منقطعة فح یقسم القاضی حاله بینک و یقسم
 و یزید المسکنة و لیر ط ان القاضی ان یقضى او یمن القاضی و ایت فی
 موضع فقه ادر عن المدعی لیرک و غایب الطالب فقال المحجوس ان ادر المال
 فالقاضی ان شاء اخذ المال و وضعه علی یمن عدل ان شاء اخذ منه
 کوفین فقه بالانفس و یزید المسکنة یزید علی ان القاضی ان یقضى و یزید
 القاضی من مملوئه و فی مسائل فقه ادر عن جاریة و غایب البایع فاطع
 المشتري علی غیاب فرفع الی القاضی و اثبت عنده الشراء و البیعت
 فاقض القاضی و وضعها علی یمن امین فانت فی بدو و حضر البیعت المشتري

ان یأخذ الفقه منه و کان الیها کمال المشتري لان اخذ القاضی لکن یقول
 البیعة لان لو فعل ذلك کان فضا علی الغایب لکان و قضا علی یمن امین
 بعد اذ اخذ القاضی و طلب المشتري الروایة علیه و روا علیه العالم فترک فی القضا
 لیل یقع من المشتري فیها بائع الروایة و کان یل تحریک فی بدو القاضی هذا کما
 علی المشتري و ذکر فی شهادت مجمع المنازل قال یمن الدین النسطی سئل
 ان یمن الامام صدر الامام سلیم ابو الیسع محمد بن محمد و الشیخ الامام شمس الدین محمد
 محمد بن ابی سهل مشافعی مذهبى باهر قاضی حکم کرد و در مسئلة فضا علی الغایب
 و این شافعی مذهب هر دو باشند فی رازا صاحب با تقلید کرد و یمن یمن
 و ی کرد هر چه کرد و این حکم مقلد بتقلید و یمن یمن و الشیخ حنفی مذهب
 و درست بود یمنی قال درست بود و احد اعلم و ما قوله الی قاضی و یکر
 این حکم را امضا کنند بعد ان معلوم شود و یمنی شافعی مذهب بتقلید کرد
 است تواند امضا کرد و با چرا و خود قال درست بود و امضای و ی فقه
 اعلم و ما قوله فقی نصب کرد و انما المالك غایب و اقره صد و قام او در تحقیق
 برین فقی علی را دعوی کرد قال این دعوی درست بود و اختم حاضر شد و اذین
 و ما قول الکراین مدعی دعوی کند که این فقی از من نصب کرده است و فقی جواب
 دیکر درست من امانت است قال او ی دفع و شد و این که امانت درست
 دارد و احد اعلم ذکر فی قضا و ی قاضیان المشتري بشرط اختیار او را و الروایة البایع
 فی الامام الشافعی فضا علی البایع فطلب المشتري من القاضی ان یقسم خصما
 عن البایع لیر و علیه اخذ فیه قال یقسم یقسم فطلب المشتري و قال بعضهم
 لا یقسم لان المشتري لا اشتري و لم یأخذ منه و کما مع احتیال البینة فقد
 ترک الشرا فقه فلا یقسم له و هذا قول محمد بن سلیم و اذین نصب طلب المشتري
 من القاضی الا ادر عن محمد بن رواه ان یمن فی رواه یجیب القاضی الی ذلك فبیعت
 متا و یمن علی لب البایع ان القاضی یقول ان خصمک فله ان یرید ان یر و البیعت

عليك فان حضرت والا نقصت البيع فلا ينقص العاقبي البيع من غير عذر
 وفي رواية لا يجيبه العاقبي الا عذرا ايضا وذكر في كتابي الدنياري سوكند
 خود ذكره انما يخرج لو ردا من كاسها بكنهه من فرسام فامراة كذا يكون خشد
 من راقعي بايد وحق وانما كجاست بقاقي بر داشت قاضي لكي راقص كرو
 وكر باس خيش كرو درين صور شاذن خلاف شود باي حال بر و ايت حسن
 از ابو حنيفة في رواية علم في كفاية الزبير اذا قيل ينقص من اجل انه
 ان لم يواف به عذرا فاما في الدوام على الطاب على العزم على القليل فتعيب الطاب
 في افتد نظير القليل فلم يجره حتى متى العذر له المال خارج ذكر هذه المسئلة في
 كتابي ابي الليث و قال اذا تعيب الطاب فرغ القليل الامراة العاقبي
 فتعيب و كذا عن الطاب و سقم المكفول عنه اليه يبر او عذرا في ظاهر الرواية
 اما في بعض الروايات عن ابي يوسف قال الفقهاء لو فعل قاضي بهذا
 اعد ان يحتم تعيب لذلك فهو حسن و الله اعلم واذا قال القوي لظن ان لم
 اقتضت ذلك اليوم فامراة كذا فتدري الطاب وحقى المظروب ان لا يظهر
 اليوم فيجوز بوجه فانه العاقبي بالقصة فتعيب عن النايب و كذا في
 التوكيل بمقتضى المال من المظروب حتى يبر فتعيب المال و حكم به حاكم آخر فان
 يوسف قال لا يجوز كذا و كذا في القضية و هذا قولهم وان حضر قول ابي يوسف
 و ذكرنا على ان العاقبي يتعيب و كذا عن النايب و يقتضيه لانه لا يجزى
 المظروب قال الشافعي و علي القوي من الحجة و قد ذكرت المسئلة في الفتا
 في الحجرات واحدة سميته و تعالى اعلم **فصل السادس** في بيان انواع
 الدعوى و شبه الط صحتها و بيان ما يبيح منها و ما لا يبيح الا يجب ان يعلم ان
 الدعوى لا تجوز اما ان تقع في الدين او في الدين فان وقعت في الدين فلا
 تجوز اما ان كان عذرا او مشكوكا ان كان مشكوكا فلا تجوز اما ان كان عذرا
 فاما فان ادعى الحقولا فاما بان كان احضاره مجلس الحكم فاقضي لا يسمع و عذرا

المدعي ولا شهادة شريفة و لا بعد احضاره ما وقع فيه الدعوى لمجلس الحكم حتى يشهر
 اية المدعي والمشهد و لينقطع الشك بين المدعي وبين غيره و ذكر رشيد الدين في
 الباب الثاني من فتاواه في دعوى احضار المدعي لمحب القضاء ان يقولوا يجب
 عليه احضاره لمجلس القضاء فيقيم البيينة عليه ان كان جاحدا ولا بد من ذكره
 العقطة في الدعوى ان واليد لو كان معزلا بزيادة احضار لانه يأخذ من المعز
 و كذا بعد هذا في هذا الباب ايضا ادعى عبد الله حصة كذا ملكي و في يده ناعره
 بالاحضار فاما بالاحضار فاما يبيع او اذ كان منكرا اما اذا كان و دعيه عذره
 لا يبيع الا حرا بالاحضار و لكن يطلب منه التولية لان الودعية الواجب فيها
 التولية لما بين الروايات و كذا في اليد و احضار يكون محققا ادعى عذرا في يد رجل
 و اراد احضاره لمجلس القضاء فادعى المدعي عليه ان يكون في يده ناعره المدعي يشهر
 مشهرا ان هذا الدين كان في يد المدعي عليه يتبين هذا السارح بسنة يبر تسع
 و يبر كجبه المدعي عليه على احضاره بهذه البيينة ام لا كانت و افتد القوي و ينبغي
 ان يتبين لانه ثبت في يده في الضمان الماضي و لم يثبت حوجه من يده و وقع
 المشكوك في زوال ذلك اليد فثبت اليد ما لم يوجد المعز قال شمس المنة المحاذرة
 و من المقتولات ما لا يبر احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام و القطع
 من العزم فاقضي فيه بكتابا ان شأنا حضر ذلك الموضع لو تسد له ذلك و ان كان
 لا يثبت له المحضرو كان ما ذكرنا لا يستحلان جميعا خليفة الله ذلك الموضع
 و هو نظير ما اذا كان العاقبي يجلس في داره و وقع الدعوى في جنس لا يبيع بالبر
 فانه يخرج الى باب واره او يبر ما يبر حتى يخرج بشرة اليه الشهود و يحضره و في
 الفتاوى ان كان المدعي متبعا ينعذر بقله كادعي فالحاكم فيه بكتابا ان شأنا
 حضره ان شأنا بعث امينا كذا ذكره في الزخيرة **فصل السابع** في الامام للمدين
 و هذا ما يستقيم اذا كانت الدين المدعي في المصرا اما اذا كان خارج المصرا كيف
 يقتضي القاضي به المصرا لحوار القضاء في ظاهر الرواية فظهر ان يبعث

واحد من اهل البيت يسمع الدعوى والبيضة ويقضي ثم بعد ذلك يفتي بمقتضاها
وذكر رشيد الدين في فتاواه في باب دعوى الدين بسبب وبغير سبب المدعى
اذا كان له حبل وموت لا يجبر المدعى عليه على اخصاره في الجنس والقضاة يحكمون
والموتة ان يكون على احوالها انما يحد له الجنس القضاة لا يحكمون على اهل بيتهم
فهذا هو العمل وموتة وذكر بعد هذا في هذا الباب القضاة في قسمين في موتة
دعوى القضاة ان ما لا يمكن رفضه واحد وهو ما له حبل وموتة ولا يجبر على
الاخصار ولا يبيع دعوى الاخصار وفي الجاهل الصفة المحذرة من رسل الناس
قال بعض اصحابنا يحتاج في نقله الى الموتة كالتحقيق والتشهير فهذا لا بد له وموتة
وما لا يحتاج في نقله الى الموتة كالمسك والزعفران القضاة فهذا لا بد له وموتة
وقال بعضهم ما انفق سعره في البذل ان فاته ما ليس له حل لموتة وما انفت
سعره في البذل ان فاته ما له حل لموتة وذكر رشيد الدين في باب دعوى الدين
اذا ادعى حائنه فتعير خطبة بوزن كذا منها من الغنم والبقر ورواها عن السفيان
ويقول ان كان قائما فاحره بالاحضار ولا قيم البيضة عليه فانه لا يؤمر بالاخصار
لان له ماله من الموت الاحضار ولا يجبر بالاخصار فيكون له ماله من الموت
في الاحضار لكن يقول المدعى للقاضي قد واحد الا واجب به الى بنت المدعى عليه
بمقتضى بين يديه لا قيم البيضة عليه وذكر في الباب الثاني من دعوى فتاواه
ادعى الف من من الغنم والبقر او من البقر او من البقر على سبيل ان ماله وانك
جوهرا اصليا وصار ذلك مضمونا عليه فاحره بالاحضار لا قيم البيضة عليه فانه لا
لا يجبر على الاحضار لانه يحضه الموتة لكن يرسل نيا يجري الشائب ويحكم فيه
اذا شهد عليه الشهود وفتاواه في دعوى الدين في عين وهو قائم فان كان العيان
هائلا فانه في الحقيقة دعوى الدين في عينه فانه يبين القدر والجنس والنوع
والصفة كانه سائر الدواب واذا ادعى قيمته وانه يستهلكه بل يحتاج الى ذكر
الانثى والدكورة اختلف المشايخ فيه وذكر صدر الشهداء في اولى قيمة دابة

سنة يملكه لا بد من ذكر الانثى والدكورة ولا بد من بيان السن وهذا على
الاحتمال حنفية رحمه الله يستقيم لان عنده القضاة بقيمة المستهلك بناء على القضاة
بذلك المستهلك لان عن ذلك عنده بانه في العين المستهلك فانه قال يبيع
من العين المقتدوب المستهلك على اكثر من قيمته فلو لم تكن العين المستهلك ملكا له
لا يجوز الصلح على اكثر من قيمته لانه في يكون الواجب لانه المستهلك في القيمة
ويجوز في الذمة واذا صالح من الدين على اكثر من جنسه لا يجوز واذا صالح
القضاة بالقيمة بناء على القضاة بملك المستهلك لا بد من بيان المستهلك
في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي باذا يقضي وهذا القائل يقول اصح وكران انثى
والذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس او حمار او ما اشبه ذلك
لا يلتزم بذكر اسم الدابة لانه مجهول **قاضي** ان ظاهر مذهب اهل حنفية
رحمهم الله ان حق الدار في العين المستهلك قائم ويتقل الى القيمة ومقتضا
القاضي وظاهره ان حق المالك يتقطع بفصل المستهلك وقد ذكره
بعض الكتب خلافاً لذلك ومن المشايخ من ايدى منزلية ذكر الانثى والدكورة
وقال المتقيد وفي دعوى دابة المستهلك القيمة والمدعى والشهود يستقنون
عن ذلك ببيان القيمة والشهادة عن القيمة مقبولة وكذا دعوى القيمة
مسموعة فلا حاجة الى بيان المذكورة والانثى ان يرى ان من ادعى على
آخر مالا مقدرا وشهد له الشهود بذلك نساهم القاضي عن السبب فعلا
استهلك دابة قاضي يعقل ذلك منهم وطريقه ما قلناه وذكر في آخر دعوى
فتاوى قاضي ظهير الدين ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر
فيه الكحل جملته ولم يذكر فيه كل عين على جهة اختلاف المشايخ فيه بعضهم شرط
التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى لو ادعى عصبية
ان عيان لا يشترط لصحة الدعوى ببيان القيمة ان ادعى ان العيان فانه في
يده يبره باحضار ما يقتضيه البيضة بخضرتها وان قال انها قد هلكت في يده

او استنباطها و بين قيمة الكل جملة شمع دعواه و تقبل بينة و ذكر في الجواب اذا
ادعى انه غصب منه جارية و لم يذكر قيمتها تسع دعواه و بوجه بره الجارية
فان يخرج عن رد ما كان العقل في مقدار البينة قول القاصب فلما سمع دعوى الغصب
من غير بيان البينة فلما يصح اذا بين قيمة الكل جملة كان اوله و قبله لا يشترط
ذكر البينة اذا كانت الدعوى سرقة ليعلم ان السرقة كانت نصبا كما جازيها
سوى ذلك فلا يشترط ان يشترط ذكر القول و التوبة في دعوى الدابة
حتى لو ادعى انه غصب منه حمار و ذكر شتيته و اما في البينة على و قد دعواه
و اعطى المدعي عليه حمار فقال المدعي هذا الذي ادعيت و تم الشهادة و كذلك
ايضا فظنوا انما في بعض شيئا على خلاف ما قالوا بان و ذكر الشهود بان
مشقوق الاذن قالوا ان يقع هذا الغصب المدعي و لا يكون هذا خلافا في مشايعهم
لذا ذكر في فتاوى قاضين ان و ذكر في جواب كتاب الدعوى من كتاب الدعوى
و البينات و ذكر في جملة الدعوى ان على رجل عند القاضي انه غصب منه غلاما
تركبه و بان كل سقاة و طلب احضاره ليعر به و يقيم على البينة فاحضر غلاما
خالف بعض اوصافه بعض ما وصفه مع فقال المدعي هذا الذي احضره ملكي
و اقام البينة عليه تسع دعواه و تقبل بينة قال و هذا الجواب يستقيم فيما
ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي و لم يرد عليه تسع دعواه و يجعل كانه ادعى
ابتدا فما اذا قال هذا هو العبد الذي ادعيت اوله لا تسع دعواه مكان التفتيش
و هكذا ذكر المسئلة ايضا في دعوى عدة القضاوى و ذكر رشيد الدين في
ابواب القضاة من فتاواه ادعى زيد يجزي هولاء كذا ذراعان بذراع بخاري
و اقام البينة على انه ملكه فحضره الزندي تسع لكن يترج فان كان الغصب
من الذراع او ازيد لا تقبل شهادته انه ظهر كذب المستشهد و في الشهادة
و الوصف في الاشارة لغوى البيع و الايمان اما في باب الشهادة اذا شهد
برصف فظنوا بخلاف ما شهدوا و لا تقبل كما لو ادعى و اية و قال هذه الدابة

التي سنها اربع سنين ملكي و شهد شهود و كذلك فظنوا انها ازيد و نقص
لا تقبل لظنهم ان الكذب كذا جازي و ذكر في الباب الاول من فتاواه ادعى
الحديد و ذكر ان و زنه سبعة اسنا و الكذب فحضره جليل الدعوى فوزن الحديد
فواضح قدر المذكور و نقص قال تصح الدعوى و الغضا اذا وجدت الشهادة
مدى لان الوزن في المشارة اليه لغو فلو كان ازيد و انقص لا يمنع صحة
الدعوى و من هذا الجنب نحن من جنس سبق من ظهور المدعى و ما
ادعى و ذكر في الفقرة ان في دعوى الارض اذا ذكر انها جنس كما سئل بدين
حدود ما و اصحاب و اخطا في البذر اختلف فيه المتأخرون و على هذا ادعى اذا
و ذكر ان فيها كذا بيتا فماذا هو الغرض فعلى هذا في فصل دعوى الدار و الارض
من فتاوى قاضين ادعى محمد و اورد و ما و ما و ما في تعريفها و فيها اشجار
و كان الحد و بذلك الحد و لكنها خالية عن الاشجار لا تبطل دعوى المدعي و كذا
لو ذكر مكان ان اشجار حيطا فقال و لو قال في تعريفها ليس فيها شجر و لا حيط
فانما فيها اشجار و حيط لا يصح حدها و فيها بعد هذه الدعوى الا ان حد و ما و ما
الحديد و اية و كذا تبطل دعواه و لو ادعى ارضا و ذكر حده و ما و ما و قال هي حشرة و بان
ارض او عشرة جوب فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه و كذا لو قال ادعى
ارض بيد ربه يا خمس مكمل فماذا هي من ذلك و اقل ان الحد و ما و ما
توا فقط و دعوى المدعي لا تبطل دعواه لان هذا خلافا في تعريف التوفيق و هو غير
محتاج اليه و ان دفع الدعوى في عين غايب لا يعرف مكانه بان ادعى على
رجل انه غصب منه ثوبا او جارية و لا يدري انه قائم او لا ذلك فان بين
الحجس و الصفة و البينة فترجوه مقبولة و بينة مسموعة و ان لم يبين البينة
اشارة في عاكة الكتب الى ان مسموعة انه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجلا انه
و بين عنده ثوبا و هو يكره تسع دعواه و ذكر في كتاب الغصب على غيره
انه غصب منه جارية و اقام البينة على ما ادعى تسع دعواه و بينة و بعض مشايخنا

رحمهم الله قالوا انما نسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا المائل يقول تأويل ما ذكر
في الكتاب من ان كان الغنم اربعين يقول تأويل ما ذكر في الكتاب
ان الشهود شهدوا على اقرار المدعي عليه بالقيمة ثبتت بحكم الجارية ما ذكره
من المجلس والقضاة جميعا وعامة المشايخ على ان هذه الدعوى صحيحة والبيد في
ذلك في حق المجلس بمعنى المجلس ان يجلسه حتى يحضر ما كان بعيدا ليدفع عما عنتها
قال قال لا اقدر عليها حبس مقدار ما لو قدر احوالها ثم يقضى عليه بالقيمة ان لم
يخرج ذكره في غنم الكسابل واطلاق في حق في الكتاب يدل عليه قالوا في الكلام
على ما يروى في اركان المسئلة تحتها فيها فثبتت القاضية ان يكون المدعي
بيان القيمة فان كانه لم يبينه لم يسمع دعواه وان ادعى عقار فله من ذكر
البلدة التي فيها الدار المدعاة ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر المسئلة ثم يكتب
حدود الدار فلو كتب الزين واراد ان يكتسب دار فله من تاكل الدار فلو كتب
ما كان صاحب المحطة و قال جماعة من اهل الشريعة لا يكتب الزين دار فله من
ولا يكتب واراد ان يكتسب دار فله من تاكل الدار فلو كتب الزين دار فله من
قاية وانها لا تدخل تحت المسئلة وان ذكر حد من لا يكتب في ظاهر الرواية
من اصحابنا وان ذكر انشاءه لكانه ويجعل الحد الرابع بانها الدار الشاكت حتى
يتنهي الى مبدء الحد وان وكل جواب غرضه في الدعوى فهو الجواب في الشهادة
وسائل في تحديد العقار في فصل على حدة من مجموع هذه اشارة معاملة
وان ادعى ملكية بذكر جنسه كالحظنة والشعيرة ونوعه كالسقة او كالحقبة او
الربعية ويذكر ايضا مسافته ارضا جديدة او وسطا او روية ويذكر مائها كدم شتر
او مسبيد ويذكر ما قدره بالكيل قبل ان يكتسب كذا كذا فله ان المحلة في الحظنة الكيل
ويذكر تعفيه كذا لان القرض ان يتغير من في ذاتها ويذكر سببه كذا لان الحكم
المدون يختلف باختلاف سببها فانه ان كان بسبب السلم يحتاج فيه
الى بيان مكان الاصل ليقع التحريم في خلاف ولا يجوز الاستبدال قبل القبض

ان كان من مبيع يجوز ان يستبدل به قبل القبض ولا يشتد فيه بيان مكان
الا ايضا وان كان من قرض لا يلزم الاستبدال فيه وذكره في الدارين في فقه واه
لوا دعي المدعى او المدعى و ذكر انه في حق الحق في وسطا ليدان بذكرانه في حق
او ربيعي وفتح يقال له جرك خلا بد من التعيين في بذكر في السلم بيان في الحق
من عدم جنس رأس المال ونحوه بذكر فقهه في نفسه وقد مره بان ان كان
في دنيا وانتعاده في المجلس حتى يبيع عند يده حنيضة ولو كان سبب سلم يبيع ولم
يبين شرا لعله كان ضمن السلم محله والا فله في يمينه المدعى وغيره
من المشايخ كانا لا يقولون بصحة ان السلم شرط كثره لا يقف عليها
ان الكفاية من الناس في دعوى البيع لو قال بسبب بيع صحيح حتى يتيقن
صحة الدعوى بخلاف ما عليه في كل سبب له شرا كثره لا بد من عقود
العهدة المدعى عند عامة المشايخ ولا يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح وان لم يكن له
شرا كثره يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح ورسول جدي شيخ الاسلام برهان الدين
عن كتاب فاس كتب فيه لفضل عنه بوجه كفاية صحيحة المبني ذلك ان لا قال في
جنس هذه المسئلة اختلاف في بعضها وذكر ان يكتفي في بعضها وذكر انه لا يكتفي
لما في السلم والعقود يقتضي ذلك لان المسئلة او كانت محققة في الصحة
وعدم الصحة فاذا ذكر انه صحيح يحتمل انه اعقده ذلك المذهب وكان ابن ابي ان
يبين ويقول كفل من فله من قبل هو المجلس او يبين ان المكشول له والكفيل
حق المذهب في بيع من مذهبهم وبذلك في القرض ان القرض ارضه من مال نفسه
يجوز ان يكون وكذا في الاراض والمكشول في الاراض سفير ومعه لا يملك المطالبة
بالاداء ويذكر ايضا الغنم وحرف المستقر في ذلك الى خارج نفسه بغير ذلك
وبناء عليه بالاجماع لان عندنا في بوضف وقرينة القرض لا يصير وبناء في ومنه
المستقر في الا بصره الى خارج نفسه وفي القرض لا يشتد بيان مكان الا ايضا
ويعين مكان العتدة في فوايد صدره السلام طاهر بن محمود وذكر في جميع التواكل

استغرض من رجل طعاما في بطنه الطعام فخص ثم التقيا في بطنه فلهذا
 فان اخذوا الطعام بجملة فلهذا ذلك ولكن بغير المطلوب حتى يوشك له
 بوفيه في البدر الذي استغرض فيه وفي اجازات ترابدها بين الدين والمغنياني
 بخط امام شريف الدين التزاجري رحمه الله اعتد استغرض من آفة مكمل ثم وقع
 الجمل وانتقل الى البدر الى بطنه وطلب به بالقرص في البدر الذي كان فيه المستغرض
 يسلم في البدر الذي استغرض فيه والجهة مختلفة في البدرين قال شمس المنة
 الشخصي غرمة قيمته في موضع على قولهم و قال القاضي الامام ابو اليسر فرمه
 شرف ما يقض فان لم يجد بحسب قيمته ابنى اخذوا ولو ادعى حنطة بسبب الشرا
 لا بسبب السلم فحق اي موضع يطالبه مثارا القاضى الى ان يتم الدين فافضين
 والقاضى ان عام ظهير الدين في قضاها ان يطالبه بسلم في الموضع الذي كان
 السبع فيه فانها ذكرت انما حنطة في ملكه وله حنطة من نوع واحد في موضع
 ان ان لم يقض السبع الى تلك الحنطة وقال بيت منكم كذا من الحنطة جاليج
 وان علم المشتري بما كان له ان كان له انما انما اخذ في ذلك المكان وان شاء
 من هذا الاشارة الى انه يكون له ان يطالبه بالسلم في غير ذلك الموضع
 رشيده الدين اذا ادعى عشرة افقرة حنطة وينا عليه ولم يذكر اي سبب لا بد من
 بيان السبب لانه اذا كان بسبب السلم فاما يكون له حق المطالبة في موضع
 الذي عيناه وان كان بسبب القرص او من سبيع يتعين مكان القرص والبيع
 مكانا لدايما وان كان بسبب الغصب والاستدراك يكون له حق المطالبة
 بتسليم الحنطة في مكان الغصب والاستدراك وذكر القاضي ان عام حال الدين
 وعدي التلاني لا يبيع الا بعد بيان السبب لا خالي ان السبب ليس بسبب الغصب
 وان يختلف باختلاف موضع الغصب في المطالبة وذكر في غصب ايضا الغصب
 اذا كان قايما في يد الغاصب فالمقصود منه ياخذ عين ذلك مثلا كان
 المقصود ولم يكن الى ان قال فاعل هذا يعني ان يذكر في دعوى غصب المكمل

القول

فصل

والمذكورين سوى الدين والدين والدين ان كان الغصب حتى يعلم انه قبل ولاية
 القاطنة وذكر في الضرر لو ادعى ان غصب منه كذا فقيمة حنطة بين الشراطة
 لا بد وان يدرك مكان الغصب وذكر في قاضي العدة اذا ادعى الوصية لا بد
 من ذكر موضع الامتياز انما في اي مصر كان له حق وموتة او لم يكن وفي دعوى
 الغصب اذا لم يكن له رجل وموتة لا يستطرد موضع الغصب وفي غصب غير الشراطة
 واستدل كذا يعني ان يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية في رواية
 بخلاف ذلك بين ان يبينه قيمته يوم الغصب او يوم اكتسبه ذلك فلا بد من بيان
 القيمة انما يبين اي الوصية وذكر ايضا في العدة اذا ادعى الف دينار بسبب
 الاستدراك الاعيان لا بد وان يبين قيمته في موضع الاستدراك وكذا لا بد وان
 يبين الاعيان قال مرزا ما يكون مثليا مرزا ما يكون من ذوات القيمة ومن مثلا
 الجنس مسانين في فصل القصر فالت القاصرة في جعل القرص ودعوى المكمل يكون
 ولو ادعى الحنطة او المشير بالامانة بين امساها قبل لا يقع هذه الدعوى و
 قيل يقع في المختار للفقهاء انه يسأل المدعي عن دعواه فان ادعى بسبب القرص
 او اكتسبه ان لا يقع بغيره لان ذلك مقرون بالمثل وان ادعاه بسبب سبيع
 عين من اعيان ماله بحنطة في الزمة او بسبب السلم بغيره كذا وذكر في الفقرة
 وذكر القاضي ان عام ظهير الدين المغنياني وان ادعاه بسبب السبيع او السلم بغيره
 وذكر ظهير الدين المغنياني في شروطه وما ثبت كيد بالضر اذا سلم فيه وزنا
 فيه روايتان عن اصحابنا رحمه الله فذكر الحسن في الجروانه اذا سلم في القهر
 وزنا لا يجوز زوروى العلي وى عن اصحابنا انه يجوز واستقبلت انه بخاري
 عن جامع مائة من الحنطة لا يبي وجدا السلم وله حنطة في ملكه بل يجوز بيع
 الحنطة عينيا لا بطريق بالوزن اجاب القاضي ان عام ظهير الدين ان فيه الحنطة
 المشايخ فعمل هذا ادعى الحنطة بسبب السبيع مما ينبغي ان يكون فيه اختلاف
 المشايخ ايضا وذكر اذا ادعى الف من الحنطة بالوزن لا يبيع وقبل ببيع وفي

العدرة والمج بغير العرف اما في الاشياء السنة العشرة هو الكيل والاربع منها
ربى الحفلة والشعير والقر والمج وفي الذهب والعقصة المقدس الوزن في
الخيرية ثم اذا ادعاه مكابيه حتى صحت الدعوى بالحداد واعام البيعة على قول
الدعي عليه بالحفلة او الشعير ولم يذكر والصفة في الاقرار فيك بنبه في حق
الكبر على البيان لا في حق الكبر على الاداء وان ادعى الدعي بالتعظيم لا يبيع لانه
موت لا لالباسه بالكليس ومن ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر
خسرك اذ وثقت ويدرك مع ذلك كونه كونه او ناك كونه يدرك مع ذلك انه
جيد او وسط او ردي فان كان المدعا وزنيا فاما يبيع الدعوى اذا يبيع كخسر
ان فان ذيب او فضة وبعد ذلك ان كان مضروبا يقول كذا وينا ويدرك
نوعه بخاري القرب او نيسابوري القرب فالواو ينبغي ان يذكر صفته انه
جيد او وسط او ردي واما يحتاج الى ذكر الصفة اذا كان في البيعة ونحو
مختلفة اما اذا كان في البيعة نقد واحد فلان كان في البيعة ونحو مختلف
والكفر في الزواجر سواء ولا صرف لبعض على البعض الى لا فضل يجوز البيع و
يعطى المشترك المبيع اي نقد منها الى ان في الدعوى لا بد من تعيين احدكما
وان كان احد التقدين اروج والاخر فضل فالعقد جائز ويصرف الى الاوج
ورابت بخط الاستدوين واذا كان في البيعة ونحو وجها واحدا اروج
لا يبيع الدعوى مالم يبين وكذا الواو بغيره وانا نبيهم في البيعة ونحو
لا يبيع مالم يبين بخلاف البيع فانه يصرف الى الاوج في البيعة ونحو
ذكر البخاري والنيسابوري لا حاجة الى ذكر كونه احمرا ولا بد من ذكر الجودة
عنه عامة المشايخ وذكر النسفي رحمه الله انه اذا ذكر الخوصا كغاه وان لم
يذكر الجيد ولا بد من ذكر انه من ضرب اي وال عند بعضهم وعند الآخرين
لا يشترط ذلك واذا ذكر كذا وينا نيسابوري متقدمة بمعنى سره كوده
لا حاجة الى ذكر الجودة مع ذلك وفي البيع وان لم يبين الذيب مضروبا

لا يذكر في الدعوى كذا وينا واذا يذكر كذا مستقلا بهذه الجملة من قاضي فانه
ظهير الدين وذكر في الخير اذا كان في البيعة ونحو مختلفه والكفر في الزواجر على
التساوي كما كانت العطفية والعدلية في ديارنا بهذا يجوز البيع يعني بانه
وكذا ان يبيع الدعوى من غير بيان وان كان احد التقدين اروج ولا فرق
فضلنا العقد جائز ويصرف الى الاوج ويصرف ذلك كالمضبوط في الدعوى
فلا حاجة الى البيان الا اذا كان معنى زمان طر من وقت العقد الى
وقت الكسوة بحيث لا يعلم الا اروج وقت العقد في لا بد من البيان
للاوج وقت العقد وان ادعى بسبب الوقف واستهلك لا بد من
بيان الصفة على كل حال وان كان غش يذكر ذلك ويقول الله فوهي
اولاده يمشي وما يشبه بذلك في العدة ذكر ظهير الدين في نوابه اذا
ادعته زمانه حراما صفة جيدة ولم يقل راحة تسع وهو يشترط في
دعوى الدنانير ان يقول ده وهو اوده بنى اوده يمشي قال بعضهم يشترط
وكذا في النقود وقيل لا يشترط وان كان المدعا نقره فان كان مضروبا
يذكر نوعها ويوما يضاف اليه ويذكر صفتها وقد راع انها كذا درهمي وزن
سبعة لان وزن الدرهم يختلف باختلاف البلدان والذي في ديارنا
وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها بوزن سبعة مثاقيل فاسب و
ان كان غير مضروبة ان كانت خالية عن الغش يذكر كذا نصف خالصه
ويذكر نوعها ونقود كغيره او طعاجي ويذكر صفتها انها جيدة او وسط او
ردية وقيل انما ذكر طعاجي كغاه ولا حاجة الى ذكر الجودة ونحو قوله ايضا
لا يكتفى مالم يذكر انها حلقا جيدة او كحلية او تقع الجواهر وان كان المدعا
وراهم غلبة الغش ان كان يتعامل بها وزنا يذكر نوعها ومقدار وزنها
وصفتها وان يتعامل بها معدا يذكر معدا وان كان ادعى غير اخو مائة
معدية غصبا وهي منقطعة عن ابيه ان سرق وقت الدعوى ينبغي ان يبي

قيمة فان المقتصد من كان من ذوات الناس وقد انقطع عن اليد
 بحسب القيمة وفي اعتبار القيمة اختلاف معروف بنظر الموقفة في النوع الضابط
 من هذا المجموع ولا بد من بيان السبب في هذه الصورة لانه لو كان ثمن
 مبيع قبل انقطاع قبل القبض بنفسه لم يبيع عند اية حذيفة رحمه الله ويجب
 على المشتري والمبيع ان كان قبضه وهو قائم وان كان كالنكاح او ستملكا
 وجب رد مثله ان كان مثليا وروى قيمة ان لم يكن مثليا وان كان سبب
 القبض او النكاح او الخصب بحسب القيمة فلا بد من بيان السبب في نظر الله
 ولا يهمل المدعي في فتا وظهير الدين رحمه الله ومن ادعى عينا فان كان
 العنب المدعى عينا فاشتمع الدعوى كحضرة عند الافتارة اليه وحينئذ
 يستحق عن ذكره الاوصاف ومباين الوزن والنوع وان كان وينا فان
 كان حيا في اوانه فلا بد من بيان المقدار والنوع والصفة فتقول
 اريد ما كان في عمل باطن سبيد او الحامدي او التري او السكر على حسب
 اختلاف انواعه ثم يذكر جوده او وساطة او رداءه وان لم يكن الا انقطاع
 وحده الا انقطاع ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في
 فالتاخر بقوله لما وازيد في الحال عين العنب وقيمتها فان قال عين العنب
 فالتاخر لا يبيع وعنده وان قال القيمة باءه ببيان سبب الوجوب لان العنب
 ان كان ثمن مبيع بنفسه البيع بانقطاعه قبل التسليم وان كان بسبب التسليم
 او استهلاكه او القبض قبل انقطاع لا يسقط ذلك عن ذمته فيستقيم المطالبة
 بقيمتها في الحالين ان كان لا ينتظر وحول اوانه كما نقل هذه الجملة في ظاهر الزعم
 الموقفاني قالوا في بعض هذه المسائل نظره فانه قال في التسليم تسقيم المطالبة
 بالقيمة وليس كذلك لان اخذ قيمة التسليم فيها اعتبار من عند قبضه وذا
 لا يجوز ولكن يطالبه برأس المال ان شاء وقال العنب اذا كان ثمن مبيع
 بنفسه البيع بانقطاعه قبل القبض وليس كذلك فانه ذكر شيئا ان تسلم

فانه زاد في شرح كتاب الصرف ان من اشترى شيئا بغيره من رطب في
 الذممة ثم انقطع او ان الرطب لا يتحقق العقد وكذا لو اشترى شيئا به رطب
 او فلو لم يتم انقطعت الدرهم او الفلوس قبل القبض حيث يتحقق البيع
 عند اية حذيفة بعد قولهم في رواية كتاب الصرف والفرق ان الدرهم لم ينقطع
 تنقطع لان غاية معلومة والرطب يتقطع الى غاية معلومة فيكون في بقا العقد
 فائدة الا يرى ان العصب المبيع اذا تحرك قبل القبض لا يفسخ البيع والفرق
 انه نال اليه انتقالا في الذخيرة وفي فتا وظهير الدين ولما ادعى العنب بسبب الشراء
 بان ادعى انه اشترى من المدعي عليه الف من العنب المطابق لآخر
 حين كان في ملكه وطالبه بالتسليم وقت الانقطاع فان كان في ملك المدعي
 عليه يوم الحصدمة هذا المقدار من العنب باءه بالتسليم اليه فان لم
 يكن في يده شي في يبيع دعوى المدعي العنب عليه لانه لا يجاوا ما ان يملك العنب
 المبيع في به البائع او استهلكه به او غيره فان هلك او استهلكه البائع
 قبل التسليم يفسخ البيع وان كان بفعل اجنبي يتجبر المشتري ان شاء
 ففسخ البيع وان شاء اجاز واخذ الضمان من المستهلك فانه ذكر في بيع
 شرح الطحاوي هلاك المبيع قبل القبض بيعا تاما او بشرط اخبار بائنه
 سماعية او بفعل البائع او بفعل المبيع يبطل المبيع وان كان بفعل المشتري
 يصير به فافضا ويتقرر عليه الثمن وان كان بفعل اجنبي يتجبر المشتري
 ان شاء ففسخ البيع وان شاء اجاز وقد وقعت شريعة المستدعي
 رجل اشترى من آخر حنطة معينة فاستهلكها البائع قبل التسليم المشتري
 فاجاب القنطري انه يضمن مثلا للمشتري وانه خلا في الرواية على ما قد
 ذكره رشيد الدين وفي الذخيرة اذا ادعى نوعين من العنب بان ادعى
 الف من العنب انض في العنبر حنطى الحلو الوسط لا به وان يقول ان
 انض في العنبر حنطى الحلو ان يكون ذلك لا به رطب القاضية باي قدر

يقتضي من كل فرع على قياس غيره المسئلة اذا باع الف من من العتب
 الطائفي والحامدي ولم يبين مقدار كل نوع منه يتبقى ان لا يجوز لما فيه من
 الكفاية القليلة المتعارفة وذكر في الجامع في الف وادى اذ ادعى كذا كذا عتبا
 على بقيا لا يبيع ما لم يزل اجزا او يبيع وكذا في العتب كذا لا يبيع ما لم يزل
 اجزا او يبيع قال السيد الامام الاجل ناصر الدين ولما في هذا الشرط فلفظ
 ادعى وقد بان انه سفر جيل لا بد وان يذكر الوزن لان الوزن يتفاوت
 ويترك مع ذلك الصغر والكبر والحدوة والحوضه ثم يؤخر بالاحضار ويترك
 يبين ان لا يشترط ذكر هذه الاشياء وهو في الاحضار ولو ادعى على غيره
 انه باع عينا مشتركا بيني وبينه وان قد اجزى البيع حين وصل الى خبز البيع
 فوجب عليه تسليم نصف الثمن الا لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في
 الدعوى ان هذه العين كان قائما في المشتري وقت الاجازة ولا يبين
 ذلك ذلك ولا بد من ذكر راجع الثمن وقت الاجازة فانه لو ساكنا
 وبقا لا تعول الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع في المشتري
 لان الاجازة في الامتياز معتبرة الا ان في الامتياز والوكيل لا يطالب تسليم
 قبل القبض من المشتري وبسائر الناقض الدليل ان العين هو كان مشتركا
 بينكما شركة منك ام شركة عقد فان قال شركة منك لا بد من ذكره
 وان قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة لان العقد قد
 حال وجوبه ولكن يشترط قبض الثمن بغير سكاينة او نصف الثمن وفي
 دعوى الرهن واشياءه ان كانت الدعوى بسبب العين يحتاج الى
 الاحضار للاشارة اليه فالكنت الدعوى بسبب الاستيلاء بسبب
 العوض او بسبب التمسك لا يحتاج الى الاحضار وفي دعوى الدياج هو
 ذكر وزن البضاعة يشترط وذكر في الجامع في الفتاوى ان في دعوى الدياج
 والجوهر بشرط ذكر الوزن فقد قال البهرا والجوهر ان الجوهر المتفقين صوره

اذا ما

اذا نقا وما نوزنا يتفاوتت قيمتها لان ان تسلب اصل ولا يبيع ثقبه ثم وور
 الزمان وانما يشترط ذكر الوزن اذا لم يكن حائرا فان كان عينا حائرا
 لا يشترط ذكر اوصافه اذ هو على اقر من من لا يبيع الا بعد بيان السبب
 لان في السلم في الخبز اخلافا واما الاستقراض في ذلك لا يجوز السلم
 والاستقراض في الخبز عند حقيقته لا وزنا ولا عدوا واما الاستقراض
 بغير القيمة وان بين ان البيع بغير القيمة بغير ان يذكر في
 المكلف المتخذ من الدقيق الحنطة المضمون او غير المضمون وكذا ينبغي
 ان يذكر ان وجهه ابيض او غفر وكذا ينبغي ان يذكر ان وجهه سم
 ابيض او اسود وفي دعوى العطل لا بد وان يبين الغرض او العطل
 الشاخص ويذكر ان يحصل من كذا سائنا كذا سائنا من المخرج وقيل هذا يشترط
 وعليه الفتوى ادعى كذا سائنا من كذا لا بد وان يذكر كذا او الوسط او الركا
 ويذكر حاضرك او حاضره او كونه في كذا مكان وكذا ادعى قدرا
 من التوتيا ينبغي ان يذكر في دعواه كونه او كونه في كذا مكان او كونه في كذا
 مكان او كونه في كذا مكان او كونه في كذا مكان او كونه في كذا مكان
 من الاحضار والاشارة اليها وعند ذلك يستحق عن كذا او صا فان
 وقت الدعوى في الدين فلهذا بيان السبب لانه لا يفي الا به يستكمل
 لان الزايرة والمسئول من ذوات القيمة وكذا لا يجب بالوقت وان وطرا لا يجوز
 فاما يجوز بالسلم او يمين ثمانية البيع وفي يحتاج الى بيان النوع والصفة
 ليرفع كفاية وان ادعى الحائز الجنب او من محل آخر فيعنه لا بد من السبب
 لا يجوز ان يكون بسبب السلم فانه لا يبيع عند حقيقته ويجوز ان يكون بسبب
 الاستقراض وفي استقراض الا اخلافا في المشايخ انه مقبول بالقيمة والمثل
 ويجوز ان يكون بسبب الثمن وحقيقته بغير الدعوى اذ بين اوصافه في موضع
 بناء على ان المكمل او الموزون اذا استعمل استعمال الا فان فهو من وانه

مشكلا ان المعنى الذي لا يصح به المسلم بم الفعلين ولما ادرى ثمن مبيع
مقبوض ولم يبيع ما ذاك المبيع قال صاحب المحيط يقبل في الباب الثاني
من دعوى فناء ما رشحه الدين وفي الذخيرة: لو ادعى على آخر ثمن مبيع
مقبوض ولم يصف المبيع او محذورا ولم يجره بجزء هو الاصح وكذا في دعوى
مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تجديد المستأجر لان هذا في الحقيقة دعوى
الدين وكذا ذكر في فناء ما رشحه الدين وعلى قياس هذا في مسئلة عاتق
واقعة الفتوى اقول على آرائه استأجر المدين المظفر عين سماعة
ودفع كل شهر لجزا وقد حقه مدة كذا فوجب عليه الا لوجه المشقة
ولم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي ان يصح الدعوى لان هذا ايضا
دعوى الدين في الحقيقة وقد ذكرنا حقه المسئلة في مسائل الاجارة الموقوفة
ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض بل بد من الاضمار المبيع فجلس القضا حتى
ثبت المبيع عند الفاتحة بخلافه اذا ادعى ثمن مبيع مقبوضا لم لا يشترط
الاضمار لان هذا دعوى الدين في الحقيقة ولو ادعى عليه ان اشترى هذا
العين من فلان وهو فقير وانت اياه لا لك اجرت المبيع فادفع الى
العين ولم يذكر القضا اسم اميره حقه هل تصح كانت واقعة الفتوى
وذكر في متفرقات دعوى الذخيرة بهذا المسئلة سلطان قال لا تصح دعوى
ادعوا في يد رجل فقال المدعى عليه اني اشتريت هذه الدار من فلان
وانت اجرت المبيع لا يكون هذا دعوى المدعى وفي دعوى السعاية
لا يشترط ذكر قابض المالك وكرش الدين في فناء ما ادعى على انسان انه
اخسره كذا بسبب انك سميت كردن بناحق باصحاب سلطانه وشهر
الفتوى وابن فلان سميت كردن باصحاب سلطانه بناحق من مدعى ما
ما اصاب سلطانه يستند بناحق الذين مدعى بسبب سميت ابن مدعى
عليه ابن مقدار مال وصرف هذا الدعوى صحيحة والسماحة عليها ايضا حجة

وان لم يكن قابض المالك التعيين لا بدعى عليه بسبب مبيع فاذا اخذ
ذلك منه فبيع هذا يكون الاخر مقبوضا على الساعي بالمال الا ان فني الدعوى
والسماحة عليه وذكره رحمه الله واما في قضية دعوى السعاية لينظر انه يوجب
النظران عليه ام لا فانه يجوز ان يسبق الى اعلى السلطان وقال علي حجة
واجب فاحره بالدفع الى نظامه بالاداء واخذوا الجعل منه وهذه السعاية
لا تكون موجبة للنظران لانها لم تكن وكذا اذا سعى فاني ان يجرى الى امراته فاحظه
السلطان واخذ منه المال بهذا السبب لا يكون هذا موجبا للنظران لان نظام
ما هو صدق وهو فاحده للحسبة في هذا فلا يكون سعاية موجبة للنظران
والموجبة للنظران ان ياتى بكلام كذب يكون ذلك سببا لا اخذ المالك منه ولا
يكون قصده اقامة الحسبة كالمرام عند السلطان فلا نا ومعد ما لا يقد
وجده المالك فلهذا موجب للنظران لان نظامه ان السلطان ياخذ منه المال
بهذا السبب فان ادعى النظاران على امره فاداه واخذ منه فاداه المالك
فان كان الامر سلطانا فالدعوى عليه صحيحة سمعته وان لم يكن سلطانا
فالدعوى هذه عليه غير سمعته وهذا لان امر السلطان اكرامه لا نه لولم
يستل عاقبه ولرعه هذه السلطان بالحقوبة على ان ياخذ مال القضا
كان النظاران على السلطان دون الامور فانما امر غير السلطان فليس اكرامه
وكان مجرد امر والامر بما لا يمكنه ان ينفذ فخرج ان امر من الدين وبقى الفقر
مقبوضا على الامور وان ادعى النظاران على الامور فان كان الامر سلطانا
يصح الدعوى على الامور وان لم يكن سلطانا فصح الدعوى على الامور قلت
وذكر في السبب الكبير ان مجرد احوال عام ليس بأكراه وذكر ان من اتى
من جملته امر السلطان اكرامه وان كان الامور لا يتجاف على نفسه لم
يفعل بهذا اشارت الى انه جده فيه هذا واستهلك فادعى عليه
بكره عند الانقطاع لا يصح لان في حاشية الانقطاع لا يبقى دفع الجواب

عليه وان كان الجرح في ذوات الاستخوان لم يضر قيمته يوم الخصومة كما ذكر
 رشيد الدين ولما ادعى مالدين وبين صفته احدى علم بين صفته الاخر
 ونوعه واقام البينة على ذلك لا يقبل اذا كانت الشهادة واحدة بمعنى
 لا يصدق القاضي بالمال الذي بينه وصفه لانه شهادة واحدة فاذ اظهر
 بعضا بطلانها كذا ذكر في الجوامع في الفتاوى ووضع المسئلة فيما اذا ادعى
 احدى وشبها اقروا ذكر رشيد الدين في فتاواه ان القاضي يصدق بالمال الذي
 بين ذوي وصفته والفاو بسبب الجحالة في احدى العلم لا يتقدم الى الآخر
 وفي دعوى التقيض لا بين نوعه وصفته وجسده وقتية لان يدان بذكره وانه
 باثباته حوزا بطلان ذكر في الذخيرة ادعى طائفة من يدعي بين حدودها
 وذكر الودات القائمة في الطائفة الى ان لم يسلم الودات ولم يذكر كقيمتها
 فقد قيل لا تقبل الدعوى وقيل تقبل اذا ذكر جميع ما فيها من الودات القائمة وان ذكر
 احدى كذا ذكر في الذخيرة وفي فتاوى رشيد الدين ادعى الودات فراق حانه وكيفية
 مع البند ينبغي ان يذكر قدر الذراعان للوصفة ليصير معلوما بذكر ما فيها من الركبتين
 ايضا واقعة الفتوى سكنى زوى دعوى كود بين حدود الكرم وقار جميع ما فيها
 احدى ومن السكنيات سلم ولم يسلم سكنيات من تقبل الدعوى ينبغي ان لا تقبل
 ما لم يبين السكنيات ويصفها ويعرفها لانه لم يرد المجرور وانما يدعى ما فيه لا بد
 من البيان وفي دعوى الدين على الميت اذا كتب ثوبه فله قبضته من ذلك وخلف
 من التركة في اموال الورثة تابعي بهذه الدخول وزيادة شيع هذه الدعوى وان لم يبين
 اعيان التركة وعليه الفتوى لكن انما يجرى القاطع الوارث نقضا الدين اذا ثبت
 وصول التركة اليه لا يمكن للمري ثباته الا بعد بيان اعيان التركة في يد الموصلي
 الا ان لم يكن له في المخطط فتوى شمس الدين وسلام الدين وجندي وذكر ان في شرطه
 اذا ادعى الدين على الميت لا حاجة الى ذكر الورثة ويكفيه ذكر الوارث وانه يحضر
 بمسح الحكم فقولوا واجب عليه انما ذلك من تركة الميت وان كان وصيا ذلك وانه ادعى

الذي انما الذي احضره معه في اموره بعد وفاته فوجب عليه انما ذلك من تركة التي
 في يد غيره وان ادعى الدين بسبب الوارثة لا بد من بيان كل الورثة عن شمس
 الاسلام الا وجندي ادعى على اخوه عينا في يده وقار كان يملك له مات وتركه
 ميراثا له والفقير وسعي عدو الورثة الا ان لم يبين حصته لنفسه فهذه الدعوى صحيحة
 واذا اقام البينة على دعواه تسع ولكن اذا اثار الى المطالبة بالتسليم لا بد من
 بين حصته وان يبين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قار مات اليه وترك
 هذا الميراث ميراثا له بجائز سوى وحصة سنة كذا طلبة بتسليم ذلك لا تقبل
 هذه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة لجواز ان لا يبين كان نصيبه
 انقص فاسمى اذا ادعى داره تركه والده انه اشترا منه في حرضه وانما باقي
 الورثة ذلك قبل لا تقبل هذه الدعوى لان المرض قد يكون مرض الموت وقد لا
 يكون ويبيع المريض مرض الموت من دارته وصينته باعين عنده حصة
 ومما حدته قار بيمينه من الودات لا يجوز ان كان بشرا القيمة الا باجارة
 باق الورثة فكانت بهذه دعوى الوصية على احد القريبين لا تقبل بالشك
 وقبل تقبل ان تصرف المريض مع وارثه متفق لوصف الصحة حتى لو اجاز
 ببيعة الورثة ذلك بنقذ فالباطل في معارض عدم الاجارة بشرط ان يكون
 مرض الموت فالعلم ان هذا مرض الموت كان للتصرف حكم الصحة فتكون
 الدعوى صحيحة ادعى عليه انه وصي ابي القسي خلك كذا وكذا في حال ضروري
 بلزاد انه مات قبل استيفاء من الميراث فادفع الى من القسي فقد قيل لا تقبل
 هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض الميراث لوارثه او وصيه فان لم
 يكونا فالقاضي يتصرف وصيا ومع قول من يقول للمشتري في الوكيل بالبيع
 او مات قبل قبض الميراث فحق القبض ينتقل الى الوكيل ينبغي ان يقال هنا حق القبض
 ينتقل الى الغير بل بعد مبيعها لا تقبل سنة دعواه وقد مر في هذا في آخر مسائل القضا
 باع دارا غير مسلمها الى المشتري فادعاها المالك على البايع ان اراد ان يترك الدار

لا تقع دعواه لانها ليست في يد البائع وان اراد فقهاء القصب في الاحتفاظ
 للمدعي ان غصب العقار هل يتحقق موجبا للقضاء وفي وجوب القضاء
 بالبائع والتسليم روايتان وان اراد لجازة البيع واخذ الثمن يصح دعواه بهذا
 ذكر المسئلة في الذخيرة وفي فتاوى رشيد الدين قلت وكتب في المحيط في الفصل
 الخامس عشر في المتفرقات من كتاب القصب واذا باع الفاضل المصنوب
 من رجل واجازه المالك صحت الاجازة اذا استجتمت الاجازة شرطا وهي
 تمام ابايع والمشتري والمفقود عليه وان تكون الاجازة قبل الخصومة
 حتى لو كان المالك قد خاصم الفاضل في المصنوب وطلب من القاضي ان يقضي
 له بالمالك ثم اجاز البيع فعلى قول الجمهور يقع الاحتفاظ بهذا ذكر شمس
 النائم انما وشيخ الاسلام خواهر زاده وذكر شمس النائم انه خصم في تصرف
 ان الاجازة صحيحة في ظاهر الرواية وذكر في التواوير انها لا تقع وذكر في
 الفصل الخامس والعشرين من ادب القاضي من نسخة المحيط بحلي دار في يد
 انسان ادعاها آقا انه غصبها منه فقال المدعي عليه هذه الدار كانت لي و
 فقترها علي كذا وكذا واراد المدعي تخليفه بحين عندهم هذا فالحل بنا وعلى ان غصب
 يتحقق عند حجر هذا فالحل والفتوى على قول محمد رضا الحلي هكذا قال في المحيط
 ويجوز ان يكون حراة ان الفتوى على قول محمد في مسئلة غصب العقار انه يتحقق وعلى
 هذا ينبغي ان يكون في المسئلة الاولى ان اراد فقهاء البائع بغيره بانه له ذلك ويجوز
 ان حراة ان الفتوى على قول محمد في المسئلة الاخيرة وهو في مسئلة التخليص لا يثبت
 بذلك على هذا قوله دقا للحلي ولان في هذه المسئلة لو لم يثبت بقول محمد
 ولم يخلت الفاضل الواقف وعسا لا يكون له على الفاضل بنية فيقول ملكه
 عليه بان الدار صارت كالمسئلة بغيره ورتبا وقفا باقرا للمدعي عليه ومثله لم
 يمكنه كحيفه لا يمكنه كحيفه للمدعي ولا للموقوف عليهم ولا ذلك في غير ما تم الصور
 بوضع ما ذكرنا انه فاي في المحيط في هذه المسئلة الاخيرة ولو اراد ان يحلف البائع

لا يخلف بال اتفاق لان الدار صارت مستملكة بغيره ورتبا وقفا وقفا
 رشيد الدين ايضا رجل غصب عبدا من رجل فاقام البينة على الغاصب
 ان ذلك العبد ملكه وقضى له به ثم اقام المصنوب منه بنية على الغاصب ان ذلك العبد
 ملكه وقضى له به ثم اقام المصنوب منه بنية على الغاصب ان ذلك العبد ملكه لا قبل
 بنية لان دعوى الملك لا تقع الا على ذي العبد لو ادعى على غيره ذي اليد انك غصبته
 متى شفع دعواه في حق القمات المأبى ان دعواه القمات على الغاصب لا ولا يصح
 وان كان العين في يد غاصب الغاصب وفي دعوى غصب نصف الدار شايغا
 هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يدهم على اختلاف المشتايغ فيه قال بعضهم
 يشترط لان غصب نصف الدار شايغا لا يكون الا يكون كل الدار في يده وقال
 بعضهم غصب نصف الدار شايغا يتصور بان يكون الدار في يد رجلين ثم يبيها
 ما يكون غصبا لنصف الدار شايغا كذا ذكر في شروط فاضل جلال الدين رحمه الله
 وذكر في الذخيرة اذا ادعى آقا ثلثة اسهم ثم عشرة اسهم من هذه الدار وقال
 هذه الاسهم الثلثة ملكي من عشرة اسهم من هذه الدار المحدودة ولم يذكر ان جميع
 هذه الدار في يده ولذا الشبهة ولم يشهد بان جميع هذه الدار في يده فلهذا الدعوى
 صحيحة والشهادة مقبولة ادعى واراد في يد رجل انما له في يد المدعي عليه بغير حق التام
 المدعي الى اقامة البينة ان الدار في يد هذا المدعي عليه وان اقر هو انما له في يد المدعي
 مطلقا اما اذا ادعاها بحسب الشرا من ذريته واقر ذريته في يد المدعي والشرا
 منه لا يحتاج المدعي الى اقامة البينة على ذريته هكذا ذكر رشيد الدين في فتاواه
 والعراق ان دعوى الفصل كما تقع على صاحب اليد بغيره صاحب اليد ومنها يدعى
 على التملك والتملك كما يكون من صاحب اليد من غير صاحب اليد فان لم يثبت
 اليد اقراره لا يمنع صحة الدعوى اما في دعوى الملك المطلق فالمدعي يطلب حرم القمات
 وقع التفرص والزالة اليد فطلب الزالة اليد لا يكون الا من صاحب اليد وباقوله
 ذي اليد لا يثبت كونه في يده ادعى آقا انه شق في ارضه نورا وساق فيلما

بوضع ما ذكرنا انه فاي في المحيط في هذه المسئلة الاخيرة ولو اراد ان يحلف البائع

الله ارضه لا بد وان سمي ان رضى الحق سيق فيها النهر وان يبين موضع النهر ان من
 الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب اليسر وبيان قدر طول النهر ورضه
 كذا في الذخيرة وذكر ما يتخلف في فئاواه وبيان مقدارها ايضا فاذا بين ذلك ان
 او المدي بذكر النهر وان انكر حلف باحدة ما احدثت في ارض هذا الرجل عدا
 النهر النهر يعني وكذا الموادع التي بين في ارضه بان بلغت الى دعوته حتى يبين
 الارض ويصف البناء وطوله وعرضه وان من الخشب او المدي وكذا اذا ادعى
 خرس المشجر في ارضه فهو على ما ذكرنا قال بين المدي ذلك ان اورد في حمله امر
 يرض البناء والشجر وان انكر حلفه باحدة ما بنيت هذا البيت وما عرفت هذا البتة
 في ارض هذا الرجل قال كل امرئ من البناء والمشيح ذكر ما يتخلف في شفا وفت
 فئاواه رجلا شفا على اجله نقص خايطا لغيره ان ذكر واحد وانما يتخلف
 بيننا الطول والعرض جازت شفا وانما وان لم يذكر ما عرفت ان بعد ما يكتف
 والطول والعرض بوزن الفاضل بقية بالسؤال عن اهله قال وعندي ان لا بد ان
 يذكر ما ان من المدي والخشب وبيننا موضع ذلك انما من المدرج الخايط
 من الخشب بخشفتان اخلافا فافضلا واحدا علم اذا ادعى سبيل ما في دار رجل
 لا بد وان يبين انه سبيل ما المظلم او ما الوضوء وان يبين موضع
 المبيت في مقدم البيت او في مؤخره وكذلك اذا ادعى طريقا في دار انسان يفي
 ان يبين طول وعرضه وموضع من الدار كذا في الذخيرة وفي فئاوى شفا الدين
 يفي ان يكون لعقله الدعوى في دعوى الوديعة ان له عنده كذا كبرية كذا فاعره
 ليحضره لا في علمه البينة على انه ملكه ان كان منكرا او اذا كان مقرا باجره بالقبلة
 حتى ارفع ولا يقول فاعره بالرد لا في الواجب والرد غير واجب وانما بالحصار
 انما يكون اذا كان شكرا فاما اذا كان مقرا فلا يبيع الا بغير الحصار لكن بطلبه
 التحلية حتى لو ادعى ان في يده فروق من الذهب فواجب عليه احضار القلب
 لا في علمه البينة ان كان حاجلا بد من ذكر هذه النقطة في الدعوى لا ذكرنا ان

في النهر لو كان مقرا بالرد الى حلفا وفي دعوى الوديعة المجردة لا بد ان يقول
 ان كانت كائنه فليبره بان كان كائنه فليبره بان كان كائنه فليبره بان كان كائنه
 ان له الحدان قبل النهر ولا يوجب الضمان وان كانت مسجلة يفي ان يركز من
 جهته ان له المسجلة قبل النهر ولا يوجب الضمان على المدعى وانما ان
 بعد النهر ولا يوجب الضمان عليه وعلى المستعمل كذا في رشيد الدين وذكر ايضا
 في دعوى الضمان والوديعة بسبب الموت مجمل وان كان يبين بقية يوم الموت
 لان الواجب عليه اولا بقية يوم الموت وكذا في دعوى ما من المقاربة اذ مات
 المضارب مجمل لا بد وان يبين ان مال المضارب يوم مات مجمل نقدا وعوضا
 لا في اوقات مجمل والمال عوض كائنه ولا يفي الدعوى بقية تلك العروض
 وكذا في دعوى مال الشراكة بسبب الموت مجمل لا بد ان يبين انه مات مجمل
 بما في الشراكة ام مات مجمل المشتري بما في الشراكة لان مال الشراكة مضمون بالمشتري
 والمشتري مضمون بالقيمة وقد ذكرنا قبل هذا ان في دعوى الوديعة لا تستقيم المطالبة
 بالرد والتسليم لان الواجب على المدعى التحلية للرد والتسليم وتكون
 مونة الرد على الواجب فعل هذا في سائر الامارات التي تكون فيها مونة الرد على
 انما لا تستقيم المطالبة بالرد والتسليم كمال المضاربة والشراكة المستأجر
 اذا فرغ المستأجر من استحقاقه فالتسليم دعواه عليه الرد والتسليم وانما المطالبة
 بالتحلية في المصارفة والغصب بطالبه بالرد والتسليم لان الرد يجب
 على الغاصب المستعير وفي الرهن لو ادعى الراس تسليم الرهن على المرتهن
 هل يقع ذكر في مارية منخ المطاوي ان مونة الرهن على الراس فلي
 هذا لو طالبه الراس بالرد والتسليم لا يقع له لا يجب عليه ذلك وانما يطالبه
 بالتحلية كانه الوديعة وذكر شيخ الاسلام على الدين في مخرج الجامع في باب
 من الضمان فينبيل كتاب الجانيات بثلثة ابعاب ان مونة الرهن
 على المرتهن فلي هذا يفي ان يقع دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير

وفي فتاوى ريشية الدين في دعوى الاكراه على البيع والتسليم ينبغي ان يكون
 ان بيعت هذه الدار منه مكرها وسلبت اليه مكرها وله حق الاسترداد منه فانه
 منه صحت الدعوى ولو كان قبض الثمن مكرها وقبض الثمن مكرها ويقوم البينة
 على جميع ذلك ما لو ادعى انه ملك وفي يده بشيء من يكون مكرها في دعواه لان
 في بيع المكره ثبت الملك اذا اتصل بالقبض فلهذا في الاسترداد بسبب فساد
 البيع ينبغي ان يكون ذلك وذكر ريشية الدين لو ادعى الاسترداد بسبب البيع
 الفاسد يستفسر عن بيان سبب الفساد ولو ان يظن ما هو صحيح فاسدا
 وفي فتاوى ريشية الدين في دعوى التاييد الاكراه على البيع لا حاجة الى تعيين
 المكره في ادعى مال بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين الدعوى في مال بعض
 اشتراح لا بد من تعيين الدعوى والاول صحيح كذا ذكره ريشية الدين وفي
 دعوى الغصب ولو ادعى ان الجارية التي في يده ملك وفي يده بغير حق
 صحت الدعوى وان لم يذكروا الغصب وكذا لو ادعى انه غصبه بهذه الجارية
 ولو قبل يده ملك يبيع وكذا تمام البينة على الغصب بغير ملكه ولا يفي
 في حق اقامه البينة على الملك حتى لو ادعى المدعي عليه بنية بعد ذلك انه ملك
 يقبل ادعى مال بسبب الكفالة لا بد من بيان المهر انما يوجب لينظر انه هل
 يبيع الكفالة بغيره لان الكفالة بنفقة المرأة اذا لم يكرهه معلومة لا يبيع
 ان ان يقول ما عشت اودست في كفاه وكذا الكفالة بغير الكفاية لا يبيع
 وكذا بالدية على العاقلة ولا بد ان يقول واجاز المكفر له الكفالة في المكفلة
 حتى لو قال في مجلسه لا يجوز **ادعت** امرأة تالاع وورثه الزوج وقالت
 كان لي على مورثكم وقرينات قبل ان والادعي الدعوى عالم بين السبب
 ان يكون دين النفقة وانما استقطط بالمرثه هذه الكلمة في فتاوى ريشية
 الدين ذكر القاضي تالاع جلال الدين ان في دعوى بسبب البيع والاحارة
 والوصية وغير ذلك من سبب الملك لا بد من بيان الطرقة والوصية بان

باع منه طائرا رغب في نفاذ تصرفاته لا نه يجوز ان يكون مكرها في ذلك العقد
 وفي ذكر التجارح والصلح عن التركة لا بد من بيان ادعاء التركة خلا من بيان
 تحديد النفاذات وبيان الامتعة والعروض والحيوانات والكلب والوزن
 وبين في كل فرع حتى يعلم ان الصالح لم يقع على يده بغير قيمة نصيبه لانهم
 لو استهلكوا التركة ثم صاروا المدعي على الزيادة على قدر نصيبه لا يجوز عند
 الجديس في محمد كالمغضوب منه اذا صالحه انما سب على انصاف فقيمه **دعوى**
العيان والاحوال بسبب الاقرار في الذخيرة لو ادعى عينا في يد انسان
 انه له ما ان صاحب اليد اقر به له او ادعى عليه ورايهم وقال في دعواه له عليه
 القدر وريهم انه اقر به له او قال اقبذا ان هذا الرجل اقر ان يده الدين في الذخر
 ان له عليه كذا من الدعوى هل يقع هذه الدعوى بعض منها بخلافها لو ابيع ويضرم
 فانوا لا يبيع ويوفوا عايتهم لان نفسهم ان اقراره يبيع شيئا لا يستحق فان
 الاقرار كما قال ثبت الاستحقاق للقرض فقد اضاف الاستحقاق الى مال يبيع
 شيئا وكذا اختلفوا انه هل يقع دعوى الاقرار من طرف المدعي حتى لو ادعى المدعي عليه
 بنية انه المدعي الاقراره لا حق له على المدعي عليه وادعى بنية ان المدعي اقر ان هذا الدين
 ملكه يده المدعي عليه هل يقبل قال بعضهم لا يقبل وعاشه من هذا على انه يبيع دعوى الاقرار
 من طرف المدعي والجواب على انه لو قال يده المدعي عليه وهكذا اقر به صاحب اليد او قال له
 عليك كذا وهكذا اقر به المدعي عليه انه يقع المدعي وتسمع البينة على اقراره لا
 لم يجز الا ان سببا الوجوب في هذه الصورة لو انكر ان يملك على اقراره فبطلت
 بين الجديس في محمد وقيل بطلت لان لو لم يثبت الاقرار القدر فانه لا يملك على
 الاقرار وانما يملك على المالك **دعوى** الدين اذا قال المدعي عليه انه المدعي اقر
 باستيفاء هذا المالك منه وادعى عليه البينة فقد قبل لا تسع لان هذا دعوى اقرار
 في طرقة الاستحقاق لا ادعى المدعي ان يملك بالمال لا نصيبه من ماله على الغالب
 دينا لاداعي فقل الفصل هذا دعوى الدين لغرضه فكان دعوى الاول في طرقة البيع

وان لم يقبل منك يوم الغضب واصفاً الى ملكه من غير تعيين الحالة معجزة وقد
 حوت المسئلة في فتاوى رشيد الدين اذ في قبض من بخرية السوم كذا زنه بخيا
 طوله كذا ووضعه كذا وقيمته كذا فواجب عليه تسليمه ان كان قائماً وتسلم
 ان كان باللقا فلهذا الدعوى لا تصح ما لم يقبل قبض بخرية السوم ليشتري كذا اذا اراد
 ان في كونه مضموناً من غير بيان العن خلافاً لظاهر الدين الرغباني في شرطه
 اذ اكتب في دعوى الوتف وقفاً فلهذا وسلكا الى المتولى ولم يذكر حال كونه هذه الدقة
 فادفعه بوجوب خلاصه لم يذكر في صلح الوتف ذلك والعقوى والخصائص كيتابة
 لان شرط الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يجعل التسليم الى المتولى شرطاً
 فلا بد من ذكر ما يقع العتق عنه وذكر ما يقع في موضع آخر من شروطه ولو ذكر في العتق
 والصكوك وقبض فلهذا هذه الدار ولم يقبل فادفعه على بيع الغرض والتسليم بخرية
 لان المطلق يشترط له الكمال ولا يكون القبض مع ما يقع والافق ان يذكره
 وكذا في طلب كذا كذا فادفعه بخرية السوم بخرية السوم في ان جاز لان الجوا
 انما يجب في ان جاز بالقبض وفي موضع آخر وفي دعوى الارهاق والقبض لا بد
 ان يذكر قبضه كون الدار فادفعه عن متاع الدار من غيره حتى يبيع القبض كما في الريبة
 وقادراً عند القبض شرط ولو شهد الشهود على اقرار اركان قبض المهر من ولم
 يشهدوا على معانية القبض كان ان يوثق بمقول اول ان يقبل هذه الشهادة ثم يبيع
 وقال يقبل رعد فولى رجل ادعى عتقاً في يد آخر بسبب العتق لانه ان يدعى العتق
 من صاحب اليد ومن غيره فان ادعى عتقاً الى اليد يحتاج الى اثبات العقد فحسب
 وان ادعى الشاهد غيره لا يقضي حتى يثبت معه احد الاشياء والشهادة احد الكتب
 الملك لبايعه وقت العقد والاثبات للملك لنفسه في الحال وانما في اثبات
 القبض والتسليم ويحتاج الى اثبات العتق ثم يبيح بيعه فما اذا ادعى الشاهد غيره
 او غيره ولا بد من اتفاق دعوى المدعي وشهادة شهوده ولو شهدا جميعاً على البيع
 وان ادعى اقرار باي شيء تقبل كذا ذكر في دعوى شفع العتق وكذا ذكر في دعوى التسليم

في باب دعوى الشئ عين في يد رجل ادعى رجل انه اشتراه من فلان القاييب و
 ذواليد يدعي لنفسه لا تقبل بينة الشرائع الغالب ما لم يشهد الشهود على احد
 الاشياء والشهادة اما ان يشهد واحد ملك البائع بان يقولوا بايع وهو يملكها او يشهدوا
 بالملك المشتري بان يقولوا هو المشتري لانه اشتراه من فلان القاييب او يشهدوا
 مع قبض المشتري بان يقولوا اشتراه من فلان القاييب فقبضه منه واذا اقصى العاقبة
 لم يدرى المشتري ان يقرض القاييب والملك لا يثبت ان الكاره لان الزرع به بر صراحة
 عن القاييب قال شرب الدين في ان قضية وانما تقبل بينة المشتري على ما ذكرنا
 من الوجوه في دعوى الشراء اذا كان ذواليد مثله للملك البائع فاما اذا كان مقراً
 بالملك للبائع لا تقبل بينة المشتري عليه لانها تصادق على انها كانت القاييب
 فقد تصادق على ان يده يد خصب او دوية من ينصب خصباً ولو شهدوا على الشراء
 ونقد العين ولم يشهدوا على احد هذا لا يسبب لا يقضي بالملك لواز ان البائع ليس
 بالملك وبيع ما لا غير به دون التسليم ليس بمعصية وذكر القاييب ظهر الدين في
 شهادته فتاواه ادعى داراً ورضاه من بايعه واجل اقراره انه اشتراه من القاييب فادفعه
 مدعي الشراء يشهد ويشهد وان الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه وهو يملكها بالاول
 ان كانت الدار في يد مدعي الشراء او مدعي الميراث فاشهاد جازية لان الشهادة
 على حجر البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري او في يد الميراث انما كانت
 ثلثون الشهادة على البيع والملك في قفا ورقا فثبت ان رجل طلب الميراث وادعى انه
 في الميت يشترط لغيره ان يقر فقولوا له بايعه وامر اول بايعه ولا يشترط
 به وادعى ولا وارث له غيره واذا اقام البينة لا بد للشهود ان يشهدوا لوارث
 والميت حتى يثبتوا له ابيب واحد ويقولوا به ووارثه لا وارث له غيره وكذلك
 في الاخ والجد اذا شهدوا انه جد للميت ابا به لانه ان يقولوا به ووارثه
 وارث له غيره فان شهدوا بذلك او شهدوا له اخ للميت لا بايعه وامر اول
 ووارثه لا نسلم له وادفعه جازي ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء وذكر في باب

ثبوت النسب من فناء ورشيد الدين اذا ادعى انه ابن عم الميت وله الميراث يحتاج
 الى ان يذكر نسبة الاب والام الى الجدة ليظهر معلوما ان نسبته بهذه النسبة
 ليس ثباتا معتبرا لانه فيثبت الاباء ليعبر معلوما وكرهه هذا بغير ثبوت
 ادعى انه اخوه لابييه وامه وشهدوا بشهود ولم تذكر واسم الام ولم يذكر واسم الجدة
 لا يقبل لانه لا يحصل اليقين وقيل صح وتثبت لانه ذكر محمد بن ابي عبد الله في كتابه في
 انه اخوه لابييه وامه واقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس المنة السرخسي
 في اللاح لا يشترط ذكر اسم الجدة وغيره لما ادعى ابن عمه لانه لم يذكر اسم الاب
 والجدة ذكر في باب من الدعوى والبينات من الجامع ادعى دارغا على رجل من اهل غزاه
 قاتلا قبل شهادته شهده اذا شهد واعلى سببا للملك للمدعي وذلك بان شهدوا
 بالملك المورث وقت الموت بان يقولوا اننا شهدنا مات وهو ملكنا او بالبدل
 وقت الموت بان يقولوا مات ابوه وهو ملكنا هذه الدار الميراث بان
 يقول مات له وتركها ميراثا فان ادعى دارغا او شهادته او شهدته من شهوده
 على احد هذه الوجوه تقبل وذكر في النقصية ولو شهدوا انها كانت دارا لابييه
 او كانت في يده ولم يزدوا على هذا فاما جديفة ومحمد رجلا اخته لا يقبل وهو قتل
 ابي يوسف او لا ثم رجع ابو سفيان وقال يقبل وكذا لو شهدوا انها كانت لابييه
 مات فيها فعلى هذا الخلاف لان الموت فيها لا يرعى قيام يده عليها عند الموت
 ولو شهدوا انها لابييه ولم يزدوا على هذا فاقبضوا لا يقبل بالاتفاق وهو لا يوافق
 وقيل هو على الخلاف ولو شهدوا انها كانت لابييه مات وتركها ميراثا زادوا شهدوا
 انها كانت في يدا لابييه الى مائة وتركها ميراثا له او شهدوا انها كانت لابييه يوم
 ولم يذكرها وتركها ميراثا له او شهدوا انها كانت في يدا لابييه يوم الموت ولم
 يزدوا عليه حتى هذه الصور تقبل وذكر فاضل بن قاضي في باب القضا بالحدود
 من جامع الصغير في دعوى الميراث لا يقضي للمورث عند ابراهيم حتى يوضح ما لم
 يشهدوا على ان متفقا فها او على الملك عند الموت او على ما يقوم مقام الملك

وهذا اليد عند الموت ذكر رشيد الدين ادعى ان العبد ملكي وقعه فسخه من تركه في
 واقام البينة لانه وان يبين ان العتية كانت بالتركة او بعتها الفاقه وذكر في
 باب دعوى الدين على المورث من فناء ورشيد الدين ادعى الميراث وكان
 برادر قوم ما ذكر يذري واقام البينة ان اباك او باني ابنه يقبل وتثبت
 استحقة الميراث لان الاقرار بالاب او بنت النسب وذكر في باب الميراث
 عشر من قضاواه ادعى انه ابن وارث لانه ابن اخيه لابي وام واقام البينة
 قاتلها حتى يباين الشهود ويحرمه وان يذكره ويوارثه من قاتلها سمعنا من
 المورث قاتلها انه وارث لا يقبل هذه الشهادة ولا يثبت باقرار الميت كونه وارثا
 لانه من النسب مع الغير لكن اذا اقر المورث في حياته انه وارث وكان له ابن
 ماتت ثم ماتت المعترفة بالملك لا يأخذ المال بحكم الوصية لان ذلك اللفظ منه
 وصية والوصية فليكن الموت وعند الموت ليس له وارث فبطل الوصية حقيقة
 حتى لو قال يوتي في مات المعترفة ترك امواله تأخذ الربع والباقي تأخذه
 ذلك الرجل وذكر في هذا الباب ايضا ادعى انه وارث لانه ابن عمك لابي
 وام ولم يذكر اسم الجدة لا تصح لانه لم يحصل العلم به ولم يذكر اسم الجدة وذكر ايضا
 في باب ثبوت النسب من فناء ورشيد الدين ادعى ابن عمه لابي وام وله الميراث
 يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام الى الجدة ليظهر معلوما وكرهه هذا بغير ثبوت
 الصانع من دعوى الجامع الاصل في مسائل دعوى النسب انه ينظر الى النسب
 اختار فيه فان كان ذلك بحيث لو اعترفوا بانتم باعترافها كانا ابوة والبنوة
 والابوة والبنوة فان هذا الذي يكون حصيا اذا اخل بالمدعي عليه تقبل بينته
 سواء ادعى لنفسه حقا ولم يبع وان كان بحيث لو اعترفوا لا يثبت باعترافها
 كالامانة فان ينظر ان ادعى حقا مع ذلك فهو حقه بذلك الحق وان لم يبع
 حقا لا يكون حقا وذكر الحكم الشهيد في المستخلص من الفاظ الجامع واذا
 ادعى على اخوانه اخوه واراد اثبات نسب لم تسع البينة اليه ان ان يدعى

من جهة زيدا بصفته الى غيره فيمكن التساؤل بين الدعويين على وجه لا
يلزم التوقيف ولو ادعى الرجل زيدا وكسبه بالخصومة فيه ثم قال بعد ذلك انه
ناج من فدان وجمعه بملكه وكله فدان المشتري بالخصومة فيه وجاء بالبينة
على ذلك على قبيل بينة وقضى به المحكم ان قوله انه وقف بين الدعويين
بتوقيف يكتسب لوعا بقاء ذلك صحيحا ودعواه اثبتة وتأويل هذا اذا شهد
المالك بانتهاما اذا شهدوا بالملوك لما تعطل الشبهة وذلك في الحقيقة ومن
ادعى فيه بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل ان ادعى وقف فيقول
كان لشخص ثم اشتريته منه واما ما بينته على ذلك في تقبل ولو ادعى بالوكالة
ثم ادعى لنفسه آخر وكل بالخصومة فيه لا تقبل ويعتبر اتفاقا والدين في هذا الحكم
كالدين ذكره السيد الدين في البينة الشبهة من قضاواه ادعى ان اقرنين لغير
ثم ادعى انه لنفسه لا تسع وذكر في المتن استباحة فباثم اعلم بنية انه لا ينافي الصغير
يقبل في الشهادات منه استعاره فباثم البينة انه لا ينافي الصغير قال
اقبل منه البينة وذكر ما يقتضيان هذه مسئلة ان فيه في قضاواه وقال هذا على الرواية
التي لا تكون الاستعارة اقرا بالملك المستعار منه وانما يكون اقرا بالملك
للمستعير قبل تبين بهذا ان الاقرار بان لا ملك له فيه لا يمنع دعواه فيه بوكالة
او وصاية كما ذكرنا من قبل على ما يشبهه فلم يرد هذا ايضا ان الاقرار بالملك
فلا يمتنع من دعواه ذلك لغير نفسه كما ينبغي ان يرد لنفسه وقد مر من قبل
ايضا في البسوط لو ادعى الفاعل في حلك جابه باسم ثم جابه بالبينة ان ذلك المالك
يعينه لغرضه وان وكله بالخصومة فيه قبل ذلك منه كما بينا ان الوكيل بالخصومة
قد يضيف الملك الى نفسه على معنى ان له حق المطالبة فيمكن له في القضا
بالمشهود به وفي اقراره فاما ما يقتضيان اذا اقران الدين لغو ان انتم وصدة
انما في صح ويكون حق القبض للمؤقران او المأول بينهما وذكر في الجاه الصغير
عين في يد رجل يقول بوليس لي وهذا من بعض يكون اقرا بالملك للدين

حيث لو ادعاه لنفسه لا يقبل قال القاضي الامام طهر الدين في قضاواه والحاصل
ان قول صاحب الميدان هذا الدين ليس له عند وجود المنازع اقرا بالملك
المنازع على رواية الجاه وعنده ان اصل ليس اقرا بالملك له وعند عدم المنازع
لا يصح ببقية حتى لو ادعى هذا الدين رجل آخر او ادعاه ذو اليد ايضا وقال بولي صح
دعواه في اليد باقتان الروايات ولو ادعى دائرا نقال الدين عليه ان الدين اقر
قبل دعواه بسبب هذا الدار له او قال ما كانت هذه الدار له فقبل بنية الدين ان
اقام الدين عليه بنية على ذلك وكذلك لو ادعى الميراث فقام بنية على اقرار مورثه
بذلك بغير دعوى الدين وفي دعوى الدار لو قال الدين عليه ان الدين قد كان
اقرب من هذا لا حق له في هذه الدار وليس له حق في هذه الدار ولم يكن هناك
احد بين الدار لا يمنع من الدعوى بعد ذلك هذه الجاه من قضاواه في غير الجاهين
في قضاواه ما يقتضيان وفي قضاواه ما يقتضيان ايضا باب ما يظن به دعوى الدين في القضا
ومعه رجل ادعى دائرا في يد آخر نقال الدين عليه ان الدين قد كان اقرب من هذا ان
لا حق له في هذه الدار لا تقبل هذه البينة ولا يكون هذا دقعا لدعوى الدين ان
قد اقر النساء لا حق له في هذه الدار وليس له في هذه الدار ولم يكن هناك احد
بين الدار لا يمنع من الدعوى بعد ذلك ذكره السيد الدين في قضاواه ما يقتضيان ان لا ملك
لدا في هذا الدين ثم ادعاه لنفسه يقبل وان قال انه ملك فلا يرد ثم ادعاه نفسه
لا تقبل لانه بعض دعواه ابطال ملك الغير بخلاف اصل الاقرار قلت هذا هو
المذكور في الفتاوى في بعضنا تشبه بيش في بعض الفتاوى وانما يخص منها ما هو
المراد في الباب والمعمل عليه في الجواب فان قال بوقوف احد بغير التصاع
وهو كادى الى التصاع او اقراره واليد ليس بمالك وليس ملكه ولا حق له فيه
او ليس له فيه حتى وما كان له في ذلك وذلك ولا شاذ له حين ما قال ثم ادعى ملك
احد نقال ذو اليد بولي صح ذلك منه وقول قوله وهذا التناقض لا يمنع له
قوله ليس بملكه واشبهه ذلك ما ذكرنا ثم ثبت حقا لاحد ان الاقرار للميراث

باطل وانما قضى انما متى اذا قضى باطل حق على احد ولو كان ذراعيه منافع
 يرضى ذلك حين قال هذه النافذات في ذلك فاعلم ان رواية الحاج يكون بهذا
 اقواله بالملك للمنازع وهو في باب من العا في آخر الكتاب ومع رواية في
 الاصول لا يكون اقواله للمنازع الحكم النافذ في باب من هو ملك للمنفذ فان
 اقواله باطله بالتسليم اليه وان المراد بالمراد باقائه البيعة عليه ولو كان
 غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الكتاب من باب القضاء ان قوله هذا لا يشرط
 ملكا وان كان له عتق من الدعوى بعد ذلك للثنا قضى انما لم ينعى ذى اليد عليه
 لعقبه اليه والذكر في شرح الكتاب اولى دأرا في رجل اقام المدعى عليه بيعة على
 اقواله المدعى ان الدار ليست ملكا له اذ كانت له اندفعت بيعة المدعى وقدرتها
 من قاضي فافهم ظهير الدين وفي دعوى قاضي فاضيل ان انعقدت الروايات
 على ان المدعى لو قال لا دعوى في قبل فلكم اول خصومة في قبله ينعى حتى لا يفسد محله
 عليه الا في حين حادث بعد البراءة ولو قال يرضى من دعوى في هذه الدار ينعى
 ولا ينعى له حين فيها ولو قال يرضى من هذا العبد كان يرضى منه وكذا لو قال خرجت
 من هذا العبد ليس له ان يرضى ولو قال ابرأ منك من هذا العبد يرضى العبد ويرضى
 عنده ويكون ذلك ابرأ عن ضمان القيمة وقد كتبت فيها بغير العاصب
 في مسائل انواع الضمانات من قاضي فافهم ظهير الدين مثل هذا وذلك في نصب
 دابة او ثوبا او دارهم وهي فافهم بغيرها فافهم منها يصير امانة في يده وكذا اذا
 اطلع من ذلك منوا كانت فافهم او بالملك فان كانت بالملك فافهم ابرأ من الدين
 وان كانت فافهم فافهم ابرأ عن ضمان النصب وقد كتبت مسائل البر وما
 يتعلق به انما يستقصاه احكام الدين في قسم الاحكامات من هذا المجموع فينظر
 في ذلك فافهم ولو قال ما في يدي فلكم دار ولا حق ولا شبهة الى رستاق ولا قرية
 ثم ادعى ان له قبله حقا بالرى في رستاق او في قرية لم يقبل بيعة وحسنه
 المسائل فينظر في دعوى الصغر ولو قال المدعى لا بيعة له واستخلف ثم اقام البيعة

من يقبل فيه روايتان وفي المسئلة يقبل ان وقف ولو قال المدعى عليه لا دفع
 ثم ادعى المدعى قبله على ما بين الروايتين وقبل البيع دفعه بالثنا لان
 معناه ليس له دعوى الدفع ومن قال دعوى في قبله ان ثم ادعى عليه لا تسرع كذا
 بهما والاول اصبوب لان الدفع يحصل بالبيعة على الدفع لا بدعي المدعى فيكون
 قوله لا بيعة له ذكر في الباب الاول من مشاوات الكتاب وجعل اقواله في العبد
 لظلمه ثم مكث مقدارا يمكنه الشتر منه ثم اقام بيعة على الشتر من فلكم ولم
 يوقت الشهود وقتا قبل بيعة وكذا لو اقر ان هذا العبد كان لظلمه ثم اقام
 البيعة له اشتراه منه ولم يوقت الشهود وقتا جاز ولو اقر ان هذا العبد كان
 لاحق له فيه ثم مكث حينما ثم ادعى له اشتراه منه اقام البيعة ان وقت
 الشهود انه اشتراه بعد الاقرار قبل ولا فلكم وكذا لو اقر ان هذا العبد كان
 لظلمه لاحق له فيه ثم اقام البيعة له اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا
 بعد الاقرار جاز ولا فلكم وذكر في هذا الباب ايضا رجل اقر ان له لاحق له
 قبله ان ثم ادعى عليه في يده ان خصمه منه ذوا اليد لا يصدق الا ان يتم
 البيعة وبوقت وقتا بعد الاقرار وهذا الحق فافهم اقوال المدعى عليه
 وقاضي جميع ما في يدك من قبيل وكثير لظلمه ان ثم مكث اياما فخره فلكم
 لا خذ ما في يده فافهم عتقا ما في يده ان له ملكه بعد اقواله وقاضي المدعى
 كان هذا العبد في يديك يوم الاقرار فاقول قول المدعى عليه والعبيد
 الا ان يقسم المدعى بيعة ان كان في يده يوم الاقرار والفرق بين المسائل
 ينظر في هذا الباب وقام هذه المسائل في شهادات المحيط واقعة الفتوى
 مروى في حديث او لم يروى في حديث دار بعد ان ادعى في كنه ليرى
 زن ورتكاه من جوده است من طلق نكاحا م يسمع ذلك منه
 يعني ان لا تسرع للثنا قصير الظاهر كذا قاله الاسترغنية ذكر في الدعوى
 والبيات اذا ادعى ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر بسبب حادث على

ذلك الرجل عند ذلك القاضي محنت وعواه وقبلت بينته وكذا اذا ادعاه
مطلقاً ثم بالتنازع ينظر في روايته في دعواه الشاخص من الجسوس الذي يجره
المدعى ولو ادعى الملك بسبب ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك
القاضي ملكاً لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو ادعى التنازع اولاً ثم ادعاه
بسبب بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي فليس قياساً ما اذا ادعى
التنازع وشهد الشهود بالملك بسبب وينبغي ان لا تقم دعواه بخلاف
ما اذا ادعى مطلقاً اولاً ثم ادعاه بسبب كذا والدعاوى والبيانات وذكر
في دعوى التنازع في الدعوى مسائل بزيب الرواية اذا سبق ان قرار الملك
بالبشر او بالرسالة ثم اقام البينة على الملك المطلق لا يقبل وذكر المحقق
رجل ما عساه غير القاضي بهذا العين ملك بسبب البشر من فلهن او بسبب البشر
منه ثم ادعى ذلك العين عند قاض من القضاة ملكاً مطلقاً فاعطاه لا يسمع
دعواه اذا ثبت عند هاته قال قبل هذا العين ملك بسبب البشر من فلان
واحدة اعلم **والرابع** في دعواه فساد في باب ما يظن دعواه المدعى
ادعى ملكاً بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكاً مطلقاً وشهد شهوده بذلك
ذكر في عامة الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته قال وكان جدي
شمس الماعية لقول لا يقبل بينته ولكن لا يظن دعواه حتى لو قال اوردت بهذا
الملك المطلق بذلك السبب يسمع دعواه ولا يقبل بينته وكذا ذكر في متوقفاً
دعوى المدعى من الذخيرة ادعى عينا في يد انسان ملكاً مطلقاً ولو ادعى البشر
عليه في دفع دعواه ان كان ادعى هذا العين قبل هذا السبب فقال المدعى
انه ادعيه لان بذلك السبب ايضاً وذكر في دعوى الملك المطلق يسمع
دعواه ثانياً لا يظن دفع المدعى عليه وفي دعواه يظهر الدين المرغبات ادعى
تجدد مطلقاً وقد ادعاه قبل ذلك بسبب قال دعوى ودم يسمع يجوز
لكن كراهي بر ملك مطلق يسمع فهو واحدة اعلم وفي دعوى رشيد الدين

اذا ادعى الملك بسبب ثم ادعاه ملكاً مطلقاً قال شمس الماعية والقاضي
شمس الاسلام لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته وكذا اذا ادعى الملك
الملك المطلق لا يقبل بينته ويجوز على المقيدين السابقين اقام البينة بعد ذلك
البينة على الملك بسبب يقبل فذكر المدعى والفقهاء على انه لا يسمع ويكون
تأخيراً وفي الذخيرة ايضاً اذا قال المدعى عليه ان المدعى اقر في غير مجلس القضا
ان الدار ملك بسبب البشر من فلان ويكون وفقاً ولو لم يكن له بينة واراد
ان يحضر احدى قال ما اوردت قبل هذا الملك اشترت هذا العين من فلان
بل له ذلك كانت هذه المسئلة واقعة الفتوى وينبغي ان يحلفه بانه قاض
على ما ذكر في الذخيرة اذا ادعى داراً فقال المدعى دفع دعواه الملك اوردت قبل هذا
الملك بيمينته الدار من فلان وان كان يحلف المدعى بذلك ولو اقام بينة
يقبل بينته دفع دعواه واحدة اعلم ان الاول ولا بسبب في دعوى صبي فلهن
يقيم دعواه بسبب ثم ادعاه مطلقاً ذكر في الذخيرة اذا ادعى اولاً بسبب البشر فظفر
ان الدار المدعاة موح المدعى لم يكن في يد المدعى عليه حتى لم يصح الدعوى وكان
في يد غيره ثم ان المدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر على صاحب اليد ملكاً مطلقاً
فقبل بينته وقه قبل لا يسمع وهو لا يصح لان الدعوى وان وقعت فاسدة
لم تعد اقراره بالبشر بهذا اذا ادعى البشر اولاً ولم يذكر القبض ولو ادعى البشر
مع القبض الا ان ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي فليس ملكاً مطلقاً
بل يسمع قبل بلقي ان يكون فيه اختلاص في المشايخ كما اذا ادعى المشايخ القبض
وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاص في المشايخ وهذا لان دعوى البشر
مع القبض ودعوى ملك المطلق على قول بعض المشايخ وان كان كذلك
لكانه ادعاه اولاً ملكاً مطلقاً عند هو المشايخ يسمع دعواه ثانياً عند هو المشايخ
على قولهم وبأنه تقرير بهذا الصل بعد هذا ان مثله قال في هذا القول فكله
اذا ادعى المشايخ رجل مدعى ما اذا ادعى من مجهول بان قال اشترت من رجل

لا تؤثر او على استنبطه من انساب ثم ادعاء بعد ذلك عند القاضي ملكا
 مطلقا فتسمع دعواه في الحظ وفي القضاة والادعي والادعي وادعيه عن ابيه ثم ادعاء
 ميراثه فتسمع ولوا دعي اوله بليب الا دعي ثم الشرا قبله وبقية التناقض
 استأجر وار من قبل ثم ادعي على الامام ان ميراثه الذي كان له كان استأجر وار من قبل
 في ميراثه ملكا وادعاء الميراثه فتسمع ولا يكون هذا التناقض ما استأجر الدعي ملكا
 من الميراث فان الاب يستقبل ميراثه الصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له
 بذلك وهذا كما لو قامت المرأة بينة مع الطلاق ثم ادعاء بعد ذلك اختلاف نفسها
 لها ان تسترد ميراثها وان كانت متناقضة لا يستقبل ميراثها بايقاع الطلاق
 عليها من غير علمها وكذلك الزوج اذا قام احواله ميراثها وادعاء ميراثها في اعيان
 الزوج بينة ان الزوج كان طلقا ثم ثابته بينة ويرجع الزوج مع الزوج في ميراثه
 من ميراثه وكذلك المكاتب اذا اوتى برأيه ثم قامت بينة على اعتاقه لولا
 اياها قبل الكتابه يقبل وكذلك العبد وكذلك المراه اذا قامت ورثته زوجها
 الميراث وهم كلهم كيار وقد اقروا انها زوجته ثم وجدوا ميراثها ان زوجها
 كان طلقا ثم ثابته في صحته فاشهر ميراثه عليها باقتضات ميراث المسائل
 في المتيقن وذكر في الصور اشترى ثوبا في حجاب او منديل فلما نشره قال
 هذا ساري ولم يؤثر تقبل بينة ذكر في الغيرة وقاتل بعض المشايخ في هذه
 المسائل بخلاف ذلك فذكر في الصخرى مسلكه تصور قولهم رجل
 قدم عليه واستأجر دارا فقبل له هذه والابيل مات وترك ميراثا ملكا
 قاضيا المستأجر ميراثا عن ابيه وقاضيا كانت اعلم به ملك لا تسع دعواه
 لا فيها من التناقض في قضاة كما رشيد الدين ومن قسم الميراث بين الورثة
 او قبل التولية للدار الموتوفة او الوصاية في الميراث بعد العلم واليقين بان
 تركه ثم ادعاء بعد ذلك لنفسه لا تسع ادعيه وانما حدوده في ميراثه ان
 قاضيا لميراثه عليه انها ملكا وحقق وفي يدك ثم ادعي ان الميراث غلط في بعض

حدودها

حدودها في يدك لم تسع لان جواز اقراران ذلك الميراث ميراثا له وفي يده
 كذا في الجاه الفقهاء وذكر الفقهاء جلال الدين حامد بن محمد الرقيعي في
 حاضره هذا اذا اجاب الميراث عليه با ذلك انما ملكا وحقق في يده فاما لو اجاب
 بقوله ليس بهذا ملكا واكتفى به ولم يزد عليه لم يكن الميراث جرد ذلك
 لخطا الميراث وحكاية عن الشيخ الامام فظهر الميراث الميراث ان كان لغير الميراث
 فانما الجواب وهو قوله ليس ملكا لان الميراث كان خطا في يده والميراث
 يطلب الميراث عليه الميراث لخطا الميراث اذا ادعي الميراث عليه الخطا في حدود
 الميراث اما لو ادعي ميراثه في الدار او غرس في الحرم فان كان دعواه تلك بعد
 قضا القاضي بينة الميراث لملك الميراث لا يثبت له دعوى الميراث عليه ذلك لانه
 صار مقصدا عليه وبينه الحق فليس غير مقبولة وسواء ادعي الميراث ابنا والوصية
 او كانت الدعوى بفقعة الدار فانه ذكر في الجاه يستحق ابنا والولد يستحق
 الدار والامانة يستحق الشجر والبيت والزروع يستحق الارض والا قبل
 بينة المقض عليه ان ابنا واستحله بعد قضا الزرع والعرى وكذا ذكر في الزرع في العنق
 وان كان دعوى الميراث عليه ابنا او الشجر قبل قضا القاضي فذلك لا يثبت بينة
 لانه بينة ذي اليد مع الخراج وهذا الميراث ذكرنا كله في رواية كتابنا في قضية وعلى
 رواية كتاب السها وانما ان لم يرد شهود الميراث ابنا في ميراثه وتتم تسع دعوى الميراث
 عليه وبينته والا فادعي نصف دار في يد رجل ثم ادعي بعد ذلك كل الدار فحق
 شمس ان ثمة الا وزجدي ان لا تسع دعواه ولو كان على العكس تقبل في اعتبار
 انه يقبل في الرجوع بين جميعا كذا ذكر في قضاة ورافعة فظهر الميراث وذكر رشيد الدين
 في قضاة اذا ادعي نصف الدار ثم ادعي كل الدار لا تسع لان دعوى النصف
 اقرا انه ملك له في الميراث اذا ادعي النصف فثبت قضاة على العكس يقبل وذكر
 في موضع آخر قضاة لو ادعي ثلث الدار ثم ادعي الثلثين تسع دعواه ولو ادعي
 الثلث وقاتل لا يحول في قضاة ورافعة الثلث في ادعي الثلثين لا تسع لكان التناقض

في النجاسة اذا ادعى عيناً وقضى له بالبينة فلم يقبض المدعى حتى اقام المدعى
عدياً ببينة المدعى ان لا حق له في هذا العين ان كان قبل القضاء بطل
وعوى المدعى وشهادة مشهور وان كان بعد القضاء لا يبطل النصف ادعى
المدعى عليه الدار والضيعة ان نصف هذه الدار والضيعة وديته في يدى
مخرجته فان القائل بطل المدعى في الكل قبل بطل وقبل لا يملك النصف
والمدعى ان شارة في سويج الكبايع وفي ثماوى فاضى ان المدعى عليه الدار اذا
قال نصفها في نصفها وفي ثماوى عدى ولم يعلم البينة على الوديعة حتى
اقام المدعى ببينة على ما ادعى ثم ان قال المدعى ان بينة على ما ادعى من الوديعة بطلت
بينة المدعى في النصف فاذ بطلت في هذا النصف بطلت في النصف الا قوله
قال رحمه الله وفيه نظر وفي ثماوى ايضا ادعى رجل نصف دار في مقسم
او نصف عبده ثم باع سنة النصف الا قوله وسئل المدعى فادى احد النصف ذلك
واقام البينة فاقام صاحب اليد ببينة على الشراء والوديعة لم يكن بينهما
خصومة حتى يحضر البائع لان المدعى لو استحق النصف بطلت باكتساف
ان البائع كان شريكاً للمدعى فانصرف بيده الى النصف المذكور كان له
المشترى ليس يحكم في النصف الا قوله وفيه نظر في يد المدعى عليه الدار اذا
قال للمدعى انك اقررت قبل هذا انك بعثت هذه الدار حرة والدار ان يحلف
المدعى على ذلك له ذلك وان اقام ببينة على اقراره بذلك تقبل ويرفع وكذا
ان ادعى ولو ادعى الشايع فقال المدعى عليه انك اقررت باهلك اشترت
هذه الدار من فلان يكون دفعاً لعوى المدعى ان اقام ببينة ذكر اليه الا ان
ان جعل ضرر المدعى في غضب المشهور رجل غصب جارية فادعها رجل فاقام
صاحب الجارية والمستودع عند القاضى فاقام المدعى ببينة انها وديته فلا يثبت
بينهما لانه ظهر ان ليس يحكم وان لم يعلم البينة على الوديعة فلا يثبت
ليس له اليد لا خصوصية بينهما وان لم يعلم المدعى ببينة وقال ابن مشير

لا يثبت عن الخصومة وان اقام البينة وقال محمد بن ابراهيم لا يحصل الا بداع الى جاز
موروث الاسم والنسب ويقوم البينة على ذلك وقال ابو يوسف ان كان الرجل
موروثاً لا يثبت له لقبيل ببينة على الادعاء وقال الامام ابو حنيفة تقبل هذه
البينة من المدعى على المعروف والمجهول باى صفة كان المدعى لانه اثبت ان
ليس يحكم بهذه المسئلة فحسب لانه فيها خمسة اقوال على ما بينا وهي دارة
في الكتب وذكر في الدعاء والبيدات داراً وثمناً يد رجل ادعى ان له
واقام ببينة على ذلك وقال ذو الريد او وعينه فلان او قال ابن ابراهيم او ارشنته
منه او غصبته منه او قال اخذت هذه الدار من فلانة من فلان او هذا الكلام
معادلة منه فان الخصومة لا تندفع عنه عالم يعلم ببينة على ما قال في ان هذه البينة
انما تقبل من ذى اليد بشرط ان احد هما مختلف فيه والا فاستحق عليه
اما ان قال ثمان يكون صاحب اليد فدل ولا يكون مورثاً باختيار والتزوير
فان ذلك شرط عند ابيه حنيفه خلا قالهما اما اثباته فان يدعى الادعاء
من موروث والشهود يشهدون لذلك والمعرفة التام ثمانية حروف
بالوجه والاسم والنسب ومعرفة الاسم والنسب دون الوجه وحروفه
بالوجه دون الاسم والنسب فاعرفت الشهادة والمودع باسمه ونسبه
وقالوا تعرف بوجهه فالقاضي يقبل هذه العقائد ويدفع الخصومة
عن صاحب اليد وان قالوا تعرف باسمه ونسبه ولا تعرف بوجهه لم يذكر
محمد بن القصور في الكتاب واختلف المشايخ فيه فقبل تندفع وقيل لا
تندفع وان قال ذو الريد او وعينه رجل لا اعرفه وقال الشافعي او دعه
فلان تعرف بوجهه واسمه ونسبه ذكر الحنفى انه لا تقبل ولا تندفع
وعوى المدعى وكذلك اذا قال ذو الريد او وعينه فله رجل معروف وقال
الشافعي او دعه رجل لا تعرفه ولا يقبل ولو قال او دعه رجل تعرف بوجهه
واسمه ونسبه ولكن لا يشهد به فانه لا تندفع عنه الخصومة ولو شهدوا

ان فلانا وقعها اليه ولم يقولوا اننا نملك فلان او قالوا انه ربي لمن يبي
انه قد انتدفع الخصومة عن ذي اليد وكذلك لو شهدوا على اقرار المدعى ان
فلانا وقعها اليه فتدفع الخصومة عنه ولو شهدوا على اقرار المدعى انها لفلان
ولم يبرهوا عليه وظل يدعي فلان او عينا لم يبرهوا بهذا الفصل ويجب
ان تدفع الخصومة عن ذي اليد لا يثبت وصول العين الى صاحب اليد
من جهة فلان فظهر باقرار المدعى ان خصومة المدعى كانت مع فلان وبعد
ذلك ان يحول ملك الرقبة الى صاحب اليد فيحول اليه الخصومة والى فلان ولو
المدعى انها كانت في يد فلان فلا ادري وقعها الى هذا ام لا وذا اليد يقول
دفعها الى فلان فلا خصومة بينهما وكذا لو شهدوا على اليد على اقرار المدعى
انه وقعها الى ذي اليد رجل لا يعرف القاض لا يجعل خصما ولو شهدوا بانها
لفلان ولم يشهدوا ان فلانا ادعوا اليه لا تقبل شهادتهم لافاق المدعى بنية
على ذي اليد ان صاحب اليد ادعاهما انتدفع لم من صاحب اليد بعد ذلك بنية
على المدعى احد وهذا الذي ذكرنا اذا ادعى المدعى ملكا مطلقا او بسبب لكن
لم يدع فعلا على صاحب اليد اما لو ادعى فلان عليه بان ادعى انها داره او ذكرا
من ذري اليد او اجرها منه او رهنها او غصبها منه فاقام على ذلك بنية وقال
ذو اليد انها لفلان الغائب او دعيتها واقام البينة لا تدفع عنه الخصومة
واذا لم تدفع وقضى بها للمدعى فلو حضر الغائب واقام بنية انها داره
يقضى القاضى لها لان لم يصدر مقتضا عليه لانه يبين انه القاضى على غيره
تحقيقا كان في باب اليمين من ادب القاضي ادعى عينا انه ملكه غصبه منه
ذو اليد فادعى اليد لا بنية الضمير لا تدفع الخصومة واليمين لانه
ادعى على الفعل وفي قضا ورعا ضيقان اذ انزل ملكه وفي يد اليد
غصب فاقام ذو اليد بنية انها ودية من فلان قبل تدفع عنه الخصومة
لانه لم يدع الفعل على ذي اليد وقيل لا تدفع وهو الصحيح وفي الغيبة

من انتدفع خصما لانسان يدعى الفعل عليه لو اقام البينة على الادعاء من
جهة الغائب لا يصح ولو اقام البينة على اقرار المدعى على الادعاء من جهة
فلان تسع وتدفع عنه الخصومة وفي قضاوي فانه يظهر الدين ادعى عينا
فادعى ذو اليد الادعاء من فلان وادعى المدعى بنية ذلك عليه انتدفع عن
تدفع يدعى الادعاء من فلان ويدعو الادعاء من المدعى عليه ويمنه وكرنا
قضاوي برسب الدين في باب الاستحقاق ادعى الملك والغصب عليه قال
ذو اليد اما موع فلان واقام البينة ثم ادعى الغصب فاقام البينة انه ملكه مطلقا
يقبل وان لم يتم البينة على الغصب فاقام البينة على الملك ولا يخرج ذو اليد
من ان يكون خصما بخبره يدعى الفعل عليه ولو ادعى عبدا انه اشتراه فلان و
نقده الفرس وقال ذاك العبد انه يدينه فلان ذلك فلا خصومة بينهما ولو ادعاه
انه اشتراه من ذي اليد بالف درهم ونقده الفرس واقام البينة واقام ذو اليد
بنية انه ودية عنه من جهة فلان لا تدفع الخصومة والمضى ما سبق ان يكون
ادعى على اليد فعلا ويوجب تسليم المبيع بوسيلة الشرا فانه يثبت ادعاهما
الشرا بدون القبض فان ادعى الشرا مع القبض منه وشهد المبروك وكذلك
وبان في المسئلة بالجملة يثبت تدفع الخصومة وذكر القاضي ابو الصيم عن القضاة الشافعية
ابن جازم وابو سعيد البزوف وابو طاهر الباس انه الخصومة تدفع عن ذي اليد
لان يدعى الشرا مع القبض يدعى مطلق الملك لا يبرك ان اعدام لم يكن شرطا
لنفي البينة حتى لو قال غيره بعت منك عبدا وسلمت اليك فثبت بنية وان
كان العبد مجهولا وقار غيرهم من مثله لا يثبت ان الفعل المذكور وهو الشرا
يقى بغيره ولم يصدر يدعى مطلق الملك ولهذا لا يثبت القاضى للمدعى الزوال بالصفة
ولا يرجع الباعه بعضهم على بعض ولو جعل مبتداه يدعى مطلق الملك كان الامر
يختلفا وفيه وجه من هذه المسئلة في الدار وقار فانه يدفع والى رايه في
الدار نصير رايه في العبد نصير رايه في الدار وكذلك لو اقام المدعى بنية

ان صاحب اليد ههنا منه او آخرا ودينها له او يصدق بها عليه وان بقية
 منه واقام البيعة على ذلك واقام ذو اليد بيعة انه او يصدق ان لا يصدق عنه
 الخصومة وهو الصحيح والطاهر المذهب قال ادعى الشا والقبض من ذي اليد
 او ادعى ملكا مطلقا فصدقه صاحب اليد ثم ادعى انه وديعه فلكم واقام البيعة
 ان يصدق عنه الخصومة ولعلم بيقع بيعة يوتر بالتسليم اليه فان حضر الغائب
 بفكر اقم البيعة ان ذلك وانت او وديعة فاذا اقام البيعة يفتي له
 ويمنه لو يد او قال يد وديعة فدان عندي ثم قال هو الذي لم يقع البيعة
 على الودعية ووقع الى المدين ثم حضر الغائب امر المدين بالتسليم الى المودع ثم
 بقيت البيعة المدين عليه لان ذاليد برأى المودع وانما سلم الى المدين فبطلت
 فاذا حضر امر بالتسليم اليه ولو صدق المدين في الودعية لا يتوقف بيعة المدين على
 كالموثوق بالبيعة وكذا اذا علم الغائبة ان الغائب له وديعة بيعة المدين
 في الذخيرة وفي الدعوى والبيات دار في بيانها ان ادعى اخر اثره فاق
 الذي يبيده انها كانت للمدين وناى فلكم او وديعة واقام البيعة على ذلك
 فذا خصومة بينهما وان لم يقع البيعة على ما اوعاه لا تنفذ عنه الخصومة فان حضر
 فدان وصدق ذاليد فيها قال لا تنزع الدار من المدين حتى يقيم الحاضر بيعة
 انزاله وكذلك ان بدل لا قرار بالودعية بان قال بيعة الدار او وديعة فدان
 وبي هذه المدين ان اقام البيعة على الابلح تنفذ عنه الدعوى وان فلا يوتر
 بالتسليم الى المدين ولو اقر ان الغائب ثم للمدين فاصل عنده ان من اخر
 بعين الغائب ثم لحاضر وصدقه الحاضر في اقراره له بغير المهر بتسليم العين
 الى الحاضر فان حضر المهر له بالودعية وصدق المدين فيها ادعى من ايراد اخذ الدار
 منه حتى يقيم المدين بيعة انزاله ولو علم الغائبة ان الدار لرجل فصار بعد
 ذلك في يد اخرها انسان وخاض المدين كانت الدار في يده الى يملك الغائبة
 فقال ذاليد ان فدان او وديعة واقام البيعة فذا خصومة بينهما ولا يخرج

الدار من الذي يرضى بيده حتى يحضر الغائب ولو علم الغائبة ان فدان لا يصدقها
 من الذي كانت له واودعها الذي بيده اخذها من يدين وودعها الى الذي علم
 انزاله بخلاف ما اذا علم ان فدان او وديعة هذا الذي بيده ولم يعلم ان غصبها
 من المدين ثم ان حذر امره اذ اعتبر علم الغائبة في هذه المسئلة حتى قال اذا علم
 الغائبة فدان غصبها من المدين باخذها من ذي اليد ويرفعها الى المدين ويؤيد
 جواب رواية الاصل وروى ابن سماعة عن ابن القاسم لا يفتي بعسلة
 قال ابن سماعة حتى الى يتر القول في آخر عمره وقال الغائبة لا يفتي بعسلة
 وان استخاد اعلم في حالة القضاء بشهر مع شهود واحد قال ابن القاسم
 غايطا يقول فبشروط عليه شهود اخر حتى يصير عليه شهوده مناهرة
 بين شهودين يملكها ذكر في الدعوى والبيات وذكر الكسبي جاز في شفع
 الجاح اذا علم الغائبة ان الدار ملك المدين وقال ذاليد او وديعة فدان
 الغائب واقام البيعة ووقع الخصومة عن نفسه لان علم الغائبة بمنزلة البيعة
 ولو اقام المدين البيعة كان الكتاب بهذا ذكر رشيد في فتاواه ولو ادعى ذاليد
 وديعة ولم يملكه انما تراحمه فضا الغائبة المدين فضا فتاواه ولو اراد ان يقيم
 بعد ذلك بيعة على الابلح لا تقبل بيعة فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم
 يقيم ذاليد بيعة على ما ادعى من الابلح حتى يصار خصما واقام المدين شهودا
 او شهودين ولكن لم يقض الغائبة بلام وصدقه ذاليد بيعة على الابلح لا تقبل
 بيعة لان ظهر انه ليس يحكم قبل ان يثبت القضا كذا في الجاح الكسبي جاز في ذكر
 في الذخيرة ادعى واذا ادعى ذاليد الودعية من فلكم فقال المدين كان فلكم
 او وديعة عندك ولكن باعها منك او وديعة عندك فذا خصومة بينهما ولا يخرج
 في جديده يانه قال ما وهبها لك فدان او باعها منك فان خلف وليس يحكم
 وان لم يكن خصما ولو اقام المدين البيعة ان فدان باعها من الذي في يده
 تقبل ويجعل المدين عليه خصما ولو ادعى المدين عليه الودعية ولم يقع بيعة وطلب

المدعي بمبينة ان ذلك الرجل او دعيا اياه بملقه القاضى با حقه نفقا ودعيا اياه
 بتخلف على البتات لا على العلم وان كان على فعل التبركس تمامه به وبالقول فيجوز
 على البتات وقد مرست المسئلة على الحاشية في المحيط واحدا علم واقيدت بها
 ثانيا لحدة الزيادة وذكر في الفصل الثامن عشر من دعوى التخيير في مسئلة دعوى
 الموصلة بالعين على ذى البدان واليد لو قام بينة انه ودية عند من جهة
 الذى يدعى الوصية منه او قال فعبته منه قد خصومة بينهما لا منها نقلا وقال
 بهذا لا وصل اليه من جهة الميت وكان يده به فغصب او ودية واما ما
 كان لا يكون به خصومة في حق من دعوى تلقى الملك منه في مسئلة الشرا اذا
 اذ واليد انه ودية عنده من جهة من يدعى المدعى الشرا منه فانه يندفع
 عنه الخصومة فرق بين هذا وبين الورثة فانه لو ادعى المدعى بالوراثة فقال
 ذواليد او وعينه فلان الذى يبيع الميراث عنه لا يندفع عنه المدعى والفرق
 في التخيير ولو قال هو ودية عنه كما من جهة فلان الغائب يبيع رجلا آخر غير
 المدعى او قال فغصبته منه الموصى ان يقيم بينة عما قال له ان غصب خفما
 بظاهر اليد فجزى وعنده ان يده يد ودية لا يخرج عن الخصومة قال وكان
 الفقيه ابراهيم البجلي رحمه الله يقول لا يندفع الخصومة عنه في هذه الصورة و
 ان قام البينة واما ما ادعى مينا في يد رجلا انه اشتراه من فلان الغائب
 وهو بملكه وذواليد ادعى ان فلان آخر غير ذلك الغائب ودعيا اياه واتام بينة
 لا يندفع عنه الخصومة لان المدعى يبيع تلقى الملك من جهة الغائب ولم يبيع ملكا
 مطلقا فلا يندفع عنه الخصومة فمنها يجب ان يكون ذلك ذكره في النوع الرابع
 من هذه الفصل التخيير وذكر في فتاوى رشتيد الدين ولو ادعى راء ملكا
 مطلقا قام ذواليد بينة انه او دعيا فلان الغائب واستباحه منه ثم يده
 ذلك ادعى المدعى ان ذاليد غصب منه يسمع وينفع به بنية المدعى عليه سواء
 ادعى الغصب على ذى اليد في ذلك المجلس او في مجلس آخر ولو ادعى مدعى الشرا

انه اشتراه من فلان وقال ذواليد او وعينه ذلك الغائب لا يندفع الخصومة عن
 نفسه بدون اقامة البينة وقد مر غيره وكذا لو قال فغصبته منه او سرقة
 منه يندفع عنه الخصومة لا تقاها ان الملك كان للغير ولو قال مدعى الشرا انه
 اشترى من المودع واحده بالقبض منك لا يندفع عنه الخصومة ينظر في اول
 دعوى المدعى وذكر في الباب الثامن من دعوى الجماع المدعى اذا ادعى الشرا
 من الغائب الذى يبيع ذواليد الودية منه يقطع الخصومة بينهما بغير
 بينة اذا حلف الذى في يده على الودية فان نكر عن الجبر صا خفما و
 ان قال حيا من استخلف القاضى ما و وعينه ولكن عصبته منه وحلف على ذلك
 بملقه القاضى خفما او قد كسا قبل مزاج الحاشية من شرا وادى المحيط
 ان القاضى لا يلتفت الى مساقاة للثنا فقص ولا تقاوت بينهما في المعنى وذكر
 في التخيير ولو ادعى ان هذا يوفى غصبته منى فلان الغائب واما بينة وقال
 ذواليد ان ذلك الرجل او وعينه يندفع الخصومة عنه وان لم يقيم بينة لا نها
 نقلا قال ان اليد لذلك الرجل وهذا كذا اذا قال هذا ثمة في سرقة منى فلان
 الغائب وقال ذواليد او وعينه ذلك الغائب فانه لا يندفع عنه الخصومة
 استسما ولو ادعى عينا وقال غصبته منه او اخذته فاما قام ذواليد بينة على
 انه وصل اليه من جهة الغائب يندفع عنه الخصومة بالجماع ولو قال المدعى سرقة
 منه فذلك عند محمد وعندهما لا يندفع ولو ادعى الشرا من رجل وقال واليد انه
 اشترى من ذلك الرجل ايضا فهو خصم لا تمانع ان يده به ملكا اقتره يكون
 خفما وكذا لو قال وبنيت او تصدق به على او ورثته من كذا ذكر في التخيير وفيها
 في دعوى الدار لو قال ذواليد الدار لفلان اسكن فيها وشهد شهوده على
 ذلك او شهدوا على او الغائب انه اسكن المدعى عليه في الدار وقال لم يده
 وفيها اليد ولكن علمنا انه الدار كانت في يد هذا الذى في يده اليوم بوسيلة يندفع
 عنه دعوى المدعى لان الشرا دة بال سكان في جوارتها كمن شهادة بال ملك كان

ليس يدفع وقد عرفنا مسأله القضاء على الغائب وذكر في العدة اوجبت على
رجل انه تزوجها على كذا من المهر فانكر النكاح فاقامت بينة على النكاح
فادعى الزوج الخلع فيسمع له ولا يجزى له زوجه سنة البره وهو لا يعلم به ذلك وفي
فتاوى رشيد الدين ادعت المهر من ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع
بعد انكاح اصل النكاح لا يسمع وفي فتاوى صاحب المحیط ادعت النكاح وانكر الزوج
النكاح اصل فاقامت بينة وفيه بالنكاح في الزوج بعد ذلك انكاحها على
بندفع دعوى المرأة احب لا تدفع لان الزوج لم ينفق في آخر كتاب النكاح
من المحیط ادعى طلاق امرأته انه تزوجها في غرة شهر كذا فادعى ذلك بينة و
انفتت المرأة بينة انه او بعد هذا التاريخ بشاثة اشهر انما حرام عليه وانما
ليست بالمرأة اقرا صبي فلهذا وقع صبي محلف باحد ما روت به الطلاق
فان طهرت من الكفر من المرأة في الذمة فادعى به رجل ادعى انها امه
وانه ذليل غصبها منه واقام ذليله بينة انها كانت له مملوك وقد اعطاه اياه
تزوجها فادعى وقوعه فتاوى رشيد الدين المدعي عليه ادعى ان ابنته فادعى من بعد ان
حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
وذكر في بعض المواضع انما من فتاواه ادعى ان ابنته فادعى من بعد ان حواله كرهه امه
واورسا بنده اسيت قبل الشئ وقيل يسمع له ان ابنته فادعى من بعد ان حواله كرهه امه
ان يبرأه لو خلف ليعطيه فادعى حقه فاحاله مع غيره وقبضه المتحالف له بره بينه
وكذا لو خلف لا يعطيه فادعى حقه فاحاله مع غيره وقبضه المتحالف له بره بينه
واورسا بنده فادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
كان في سنة الاخر لا يبرأ وقدرت وفي دعوى فتاوى فانيان او من خمسة وانا غير فقال
المدعي عليه قد اوفيتك بما في يده وادعى ان هذا المدعي عليه دفع الى هذا المدعي
عليه وانا غير الا انه لا يدري من اي مال دفعها اليه من هذا المدعي او من آخر فادعى
شهاههم وهرى المدعي عليه في دعوى فتاواه ابنته ادعى مالها فادعى البينة ثم قال بعد

انها

فادعى المدعي استوفيت من هذا المال كذا قال القاضي رسيه بينة في ائتمه لودم
بطلت بينته وادعى ادعى البينة وادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
عليه بينة وادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
لا ينفق وفي مسائل المدعي من فتاوى رشيد الدين ادعى ان ابنته فادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
سما لا يروى فيها فانكر ما سئل فيفتي ثم عاد المدعي فادعى استوفيت لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
من الاميرة واقام بينة على الاثنين تقبله في ما دعا رشيد الدين ادعى
ان ابنته شهود شهوده بهذا القضاة من مدعي عليه فادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
لا يقبل لان هذا في الحقيقة شهوده على المدعي وادعى البينة فادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
رسا بنده امه ان كان كلا التوكيد في مجلس واحد لا يقبل لان هذا في الحقيقة شهوده على المدعي وادعى البينة فادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
عن هذا المجلس ثم قال رسا بنده امه واقام البينة على ان ابنته فادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
يقبل المدعي الشا قضي وان ادعى البينة فادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
وانت بالبينه فادعى المدعي عليه بينة على ابنته بعض المال لا يبرأ وعلاه فادعى
سوى ذلك لان الشهود وشهودها بما عاينوا ولم يعرفوا استيفاء شيء من الدين
في العلم الشهاده وصار كمال ادعى البينة فادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
عليه الف فاستوفيت خمسينه تقبل البينة والمذنب المدعي للشهود ويرتفع
بالترقيق من الدين وكره في فتاوى خاضع ظهر الدين ادعى الف وادعى من بعد ان حواله كرهه امه او رسا بنده اسيت لا تقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته
فقبيلك في سوق سمرقند فطلب بالبينة فادعى البينة ثم قال بعد ذلك فقبيلك
في قرية كذا واقام البينة تقبل لان التوكيد محكم ولست المسئلة على حواله التوكيد
من غير دعوى التوكيد وذكر في المسئلة ادعى انه دفعه بينه وبينه ثم اقام البينة
انه قبضه بينه بخاري كان تناقضا الا اذا وقف في فتاوى رشيد الدين فادعى
صالح عن دعوى الدين ثم اقام المدعي عليه بينة على ابنته ان كان الصالح عن النكاح
لا يسمع دعوى المدعي عليه لان هذا الصالح اخذ عن التبيين فادعى تناقض كذا المدعي
اقربا ليدن ولم يبرح ابنته وصالح عن شيء ثم ادعى ابنته لا يقبل لثبنا فضل له انكحاله غير ان ابنته

فادعى المدعى عليه ان بقا ولم يقدر مصاحبة ثم اقام البينة على ان لا يقبل البينة لان
 دعوى ان بقا منذ دعوى المدعى على المدعى وذلك الصلح ما وقع فذاع عن البينين
 لان لا يبين على المدعى عليه في هذا الوجه والصلح اذا وقع من اقرار ثم اقام البينة
 على ان لا يقبل الصلح لا يقبل وكذا لو اقر بالمدعى ثم صاغ ثم ادعى ان لا يقبل الصلح
 لا يقبل واقعة القوي ادعى انفا فانه فصله عن خصمائه ثم ادعى المدعى عليه
 ادعى ان ليس عليه تسليم الخصم اية لا تصالح قبل عذر عن دعوى الالف هذه على
 ما اية واقعة البينة بل تسمع وتكون دعوى فانه يظهر المدعى مسئلة تدل على انه
 تسمع وصدرت ادعى وان كان يدعى رجل في فصله على الف درهم على ان يسلم الدار
 لدى السيد ثم ان ذا اليد فالبينة على صلح صالحة عن الدار بالف قبل وعده
 اصحبت الصلح الاقول الذي اثبت بالبينة وابطلت الصلح ان كانا ذكر في الحقيقة
قال كل صلح بعد صلح فانه باطل وان كان شرعا بعد شرعا من رجل واحد فاشتر
 فانه احق والاول باطل وان كان الصلح اول ثم انشر بعد ذلك اجوز ان يشر
 وابطلت الصلح وفي القضية ولو ادعى ان باطل فاعطاه مع الجحد وادعى واعطاه
 ثم اقام البينة على اقرار المدعى ان اقر قبل الصلح او قبله الدار لم يكن له قبل فذلك
 شيء باطل الصلح والحق وان لم يقبل الدار عليه حتى لو اقام هذه البينة بطل المال
 ولا يقبل عليه بشيء في تناقضه عليه المدعى ادعى ان باطل فاعطاه صلح على ثم اقام البينة
 ان المدعى اقر به الصلح ان لا يقر له في هذه الشبهة لا يقبل البينة ويكون الصلح
 والحق ما يبين ان لا افقة البينة وان اقام البينة ادعى ان اقر بعد الصلح اذ لم
 يكون الشوب لم يطل الصلح لان اقراره هذا بغير ان الذي اخره من بعد الصلح
 اخره بغير حق اما ان كان اقراره قبل الصلح فقد جاز ان يكون ملكه بعد اقراره قبل
 الصلح فان كان اقراره على ان المدعى اقر قبل الصلح ان لا يقر له في الشوب بطل الصلح
 وعلم القاطع بان اقراره قبل الصلح بمنزلة اقراره بعد الصلح وتكون اقراره دعوى القضية اذا
 ادعى المدعى عليه دعوى المدعى ان المدعى اقر بالبينة فقام البينة فقبل تسمع

ببينة لان هذا دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لان المدعى عليه انما له البينة
 المعتبرة من صفته فانما على القاطع وبنا لدفعه على ما عرف في الكتابين هذا دعوى المدعى
 لنفسه فكان هذه دعوى ان اقراره طرف الاستحقاق وقد مر في مسائل شرط البينة
 المدعى من جهة المجموع او عشرة وانا غير نقول المدعى عليه ليست من لوازم المدعى
 فان المدعى عليه من في الحقيقة ولا مطالبة في الحكم **وذكر** رشيد المدعى لو
 قال المدعى عليه تو كفتة كمران بن جزيج وبناني اية وانا كفتة كمران بن جزيج
 جزيج وبناني ليست واقعة البينة شفع وكونا ايضا ادعى على رجل ايا او عينا فقال
 المدعى عليه انك اقررت في حاكم جاز ان اذكر ان لا دعوى ولا خصوصية عليك
 واقبت ذلك بالبينة تسمع وتنفذ وعده وان كان كفتة كمران بن جزيج عليه
 بعد ان اقرت ان لا يقر ان الموجب والمستقطا فانه باطل بغير السقط اذ ان
 السقوط يكون بعد الموجب سواء انقضى القضا بالاول او لم ينقض في القضية
 او من غير آتية شيئا فقام المدعى عليه بالبينة انما اقرت عن المدعى وكذا في سنة
 كذا يصح بعد المدعى وفيها ادعى بالان لا يكون المدعى عليه بين سبيل في صلح الموجب
 كالتقار او بشر المينة وكذا في المدعى في المسب فان المدعى عليه ببينة على ذلك يرفع
 ودعى المدعى وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه فيكون القول ذليل عن البينين
قال شمس المنة المحلولة هذا قولهم انما قد اية حينة المال لازم عليه ولا يصدق في
 قوله ان شمس مينة او بين فاروان قال بن جزيج وانا مينة لا تقبل فذلك في حينة
 بعد ان المسلم تدعي عليه من غير عده بان يكون نسبيا بشرها وعندهما
 من دفع دعوى المدعى وان لم يكن له بينة فالحكم ما ذكرنا في اقراره فقام مقامه ليست
 وذكر رشيد المدعى بعد ان المدعى عليه اقام بينة ان المال مال فاروان من غير عده
 ذلك منه ولو ادعى عليه ماية وبنار واما المدعى عليه ببينة كذا فواقر كذا من
 مدعى مدعى عليه مائة وادعى صدق وبنار ولكن في بوضو خط استانه ام فند وقع بجزيج
 وقد وقعت في القضية مثل هذا في رجل ادعى على آخر عشرة بن وبنار فقال المدعى عليه

يسمى هذا الموضع لان مكان الترتيب ولو قال ما او عني اصل لا يمنع لعدم انكار
وذلك في الذخيرة ايضا او ان اخذوا به بغير حق وبهلكت في يده واقام المدعى عليه
بينه انه اخذها بحق لانها ملكه كان دفعا صحيحا لان حاصل دعوى المدعى الضمان و
بينه المدعى عليه موافقة له فراه ولو كان الدابة قائمة فادعى الذي كانت في يده
على نحو ما قلنا واقام المدعى بينه انه اخذها بحق لان ملكه تقبل بينه ان اخذ ايضا
لان ثبتت بقضاء قاضي الدابة كانت في يده المدعى فيكون صاحب العدة في الحقيقة
المدعى ويكون ان اخذ خارجا فتقبل بينه وراف في الباب الثاني من كتابنا وشرع
الدين وفتا ورفعتان اولى اليك قبضت منه هذه الدابة بغير حق فاقام
المدعى عليه بينه انه يحق بقبول بينه المدعى ان اخذها وكذا لو ادعى من قبل ذلك
المدعى ان يبرهنه بانك قبضت بغير حق وقال ارفق قبضت بحق فقبضت المالك
ولو قال قبضت بحق لانك قبضت ذلك كذا وقد اذنت منه واقام البينة تنفي
اخذته عنه لانه اثبت للمدعى بغيرها وفي الذخيرة ان الكيل يحقض المال اذا اثبت
الوكالة بالبينة وفق العاقل هو كالتيمم ان المطلوب ادعى ان الطالب قد مات
قبل دعواه وليس حتى القبض فمما دفع صحيح ان اقام البينة منه فبره دعوى
المدعى وفي كتابنا رتبة الدين المدعى عليه ان ارجاها فبطلت البراءة فقال المدعى كذا
حينئذ وقت الامار قال قول قوله لانه اسند الى خالته معمودة منافية للضمان
وفي الذخيرة اذا الوصية وانكرها الوارث واقام المدعى بينه فادعى الوارث
الرجوع فقد قبل لا يقبل وقد قبل وهو لا يصح لان هذا ينافي حق طاعة طلاق
الحق فانه لعل المدعى قد ادعى ولم يسمع الوارث ورجع ولم يعلم به فجزأنا على
ذلك فاذا اخبر فادعى الرجوع والنتيضة في مثله لا يبره ولو اقام البينة على وجود
الوصية فادعى ان يكون المحرم رجوعا تقبل وعلى رواية لا يكون رجوعا
لا يقبل اذا شهد بشهود المدعى عليه مع اقرار المدعى ان شهوده فسقط ادعى اقراره
انه مستأجر بغير ادعى اقرارهم انهم لم يجزوا وفي المجلس المذكور هذا ان يبره يكون

سقط لشهود المدعى كذا في التفتيش وذكر في العدة اذا اقام البينة ان المدعى قال ان
سقط في الدعوى او شهودي كذبوا وليس عليه شيء في الدعوى ولو قال ان اقيم
البينة ان المدعى قال به روي كذا بان ارم لا يبره ذلك منه دعوى المدعى في الدعوى
عليه لا يكون قد برهن لشهوده لو طعن في الشاهد او في الدعوى يصح وفي دعوى
العدا راد ان المدعى عليه مرة او مرتين ثم قال ان ان رضى البينة في يدك ليست بغيره
اخره ولا يصح منه هذا الموضع في المصلحة او عنت على ورتبة زوجها المهر وانكره انكارا تاما
مبينا واقامت بينه على النكاح فادعت الورثة فدفع دعواه بانها كانت ابروت
ايانا في حياته ومن المهر فقد قبل عدا دفع وصحح في ذلك الكتاب عن اقتصار ان قالوا
البرات ايانا عن المهر لا يقع الدفع للنفق وان قالوا البرات من دعوى المهر يصح
الدفع وان تافق في ذلك شيخ الاسلام خايم زاده في مثل هذا التفصيل في سبعة
دعوى الدين وانكار المدعى عليه ثم دعوى الابراء في كتابنا ورتبة الدين في دعوى المهر
اذا ادعت الورثة ان المهر لم يبرهنه الا حصل النكاح قبل قبيل وقبل لا يقبل ولو ادعت
الورثة النكاح بعد انكار المدعى لا يقبل ولا يصح هذا الدفع وفي كتابنا في كذا
الدين شهدائنا ان ابرامات وهذه امراته وانكر ان كان طلقا قبل الموت
قال جهر بن الفضل شهدا براءة الزوجية اولى وقال الشيخ السدي شهدا براءة الطلاق
اولى وقيل ان كانت المرأة او ورتبة ميراث فقدمين فالقول على قول القسطنطين
والشيخ قول السدي رحمه الله وقيل ان المهر وانكارها اصل بان قالوا لم يكن ابننا زوجا
او كانت هي زوجته لا يثبت قط لا يكون هذا دفعا لدعواه وان لم يذكر وانكارها
اصل وانما انكرها ميراثا فقالوا ليس لها ميراث الزوجات او ليس لها ميراث
الميراثية او قالوا لم يكن ميراث زوجها عند الموت فمما دفع دعواه في دعوى
فتاوى رتبة الدين ادعى ان المهر لم يكن لانه اشهر بها مع ابليك واقام دليله
بينه ان كان ملك ابية الى يوم موته مات وذكركا ميراثا لا تقبل بينه في اليد
لان شهوده وده يشهدون بانك انت الذي اثبت ان والورثة فتاوا ايضا

يوم النحر في هذه السنة ولو اقام البيعة انه ابن عم لا يبرأ منه فاقام الدافع
بيعة ابن العم لانه لا يبرأ منه قبل القضاء بالاول كان دفعا وكذا لو اقام بيعة
على اقرار الميت انه ابن عم لا يبرأ منه ولا يبرأ منه بغير اقراره كذا في بدو
ميراثه من جده ابيه انه فقال انما هو واسم ابني جده وابو بكر بن الحارث بن شاذان
فاقام المدعى عليه بيعة ان المدعى كان نزع قبيل عن ابن عباس عارضة بنت علي
بن الحسين فاجاب شيخ الاسلام عطاء بن مرة ردها عنه انه دفع لدعواه كمن
عينا في يد انسان ميراثه عن ابيه ثم ادعاها ميراثا عن امه وكان شمس الاسلام
ان وجهه يدق في حبس هذه انه لا تنفع دعوى المدعى ولا تقبل بيعة المدعى عليه
عليه ادعاه وما بعده في ذلك بعض شاذان فانه وبه كان يفتي ظهير الدين
المغني في هو العتوب عندنا قاله صاحب النخبة لا يبرأ منه قبلت اما ان يقبل
مع اثبات اسم جده المدعى انه ليس بغيره فلهذا اتفقوا ادعاه من الميراث وهرق
قيمة عقوله وهو هذا مسئلة كانت واقعة الفتوى وبراءة عن اخوانه كان لا يبرأ
منه ابن العم فابن محمد بن عبد الملك كذا وانه مات قبل استيفاء شئ منه فلهذا ذلك
ميراث المدعى على ان والد القاسم احمد لا يكون بنادقا لدعوى المدعى ولا يقبل
ذلك عن اخوانه شمس الاسلام ومن تابعه قلت ورايت بخط من اتفق بان
القول الاول الذي كان عليه شيخ الاسلام عطاء بن مرة احتيازا لشمس الاسلام
عن السعدي واختا سيد الامام لا يجوز ناصر الدين نعم قوله قلت وان اسئل
هذا الجواب ما شكك به شمس الاسلام ومن تابعه بامر من سيرة الدين و
مسئلة النسب من فتاوى وشيعة الدين على ان شية وبعضه في لها ما ذكر
في المشتق امرأة تحت حجة خاصية ثم لا يعرف القاتل لها النفقة عليه فاقام العم
بيعة عن رجل انه اخو له وهو ادعى بالنفقة عليها والحكم المرأة وذلك فاقام
بيعة عن العم من النفقة ويقول لها ان شيت فوضت لك النفقة عن ان يحكم
ما اذا ثبت النسب من رجل لا قبل البيعة من الرجل ان الاقربوه وفي البتة

التي من فتاوى رشيد الدين ابي رجل يهودي من بني عبد الله كذا في
ثم ظهر ان اسم جده احمد بن عبيد لا يبطل الدعوى لجواز ان يكون بغيره اسمان
اذا ادعى الميراث وقال لا وارث له غيري ثم ادعى المدعى ان لك اخا واخا وقد
قلت لا وارث له غيري حكم فتوى شيخ الاسلام والوجه في ان المدعى لو ادعى
بذلك يبطل الدعوى واشتراطه اما لو ادعى المدعى عليه ان شية لا تسع في
كتاب الجنابات لا تسع كذا في النخبة كانه المذكور في الجنابات ما من فتاوى
رشيد الدين الوفاة ان البيعة يجوز ان تقبل للخص في حق ابطال حجة الخصم
لا في حق بطلان ذلك الشئ كالمعقولة اذا اقاموا البيعة على ورثة المنقول ان
ما تليكم فقل ان ادعى دارا ميراثا عن ابيه فقال المدعى للمعلن لا يملك فيها حق
ثم المدعى عليه لم لا يملك فيها حق ثم ادعى المدعى عليه انه اشتراك من ابيه على
ادعى ان اياه اقرب منه مدعى المدعى عليه وان قال لم تكن لا يملك فقط او قال
لم يكن لا يملك فيها قط لا تسع وعده الشراكتا قضى وسمع ودعواه اقربا له
لعدم اشتراكه في فتاوى رشيد الدين ادعت امرأة ان فلانا تزوجني في حيا
سنة كذا وتزوج المهر والميراث في تركته فقامت الورثة بيعة ان مورثنا
مات في جاري فملك السنة لا تقبل هذه البيعة لانهم يشترط الموت الموت
لا يخل تحت القضاء وثبت النكاح والمهر وبكرته وفي فتاوى ايضا انه قتل مورثه
يوم كذا فاقام المدعى عليه بيعة ان مورثه كان ميتا في ذلك اليوم لا تقبل
على الموت في باب دعوى الجنابات وفيها ايضا ادعى دارا ميراثا من حجة ابيه
مات ولا وارث له سواها ثم ظهر ان مورثنا اقرب من دعواه في قدر حصتها
من الميراث لانه لا حق لها في الزيادة وفي النخبة اذا ادعى الميراث وقال لا وارث
له غيري فقال المدعى عليه ان لك اخا واخا وقد قلت لا وارث له غيري حكم
فتوى شمس الاسلام والوجه في ان المدعى لو ادعى بذلك يبطل الدعوى الشرا
اما لو ادعى عليه ان شية لا تسع فان صاحب النخبة وفي كتاب الجنابات

انه تصح بيته قلت وكان المراد من مسئلة انما كانت مسئلة اقامة العاقلة البيته
على ورثة المتوفى ان قالوا انكم قد بررت غير مرة واقعة الفتوى اولى دارا ميراثا
عن اخيه فقال المدعى عليه انه اشتريت هذه الدار من ابن اخيك لان اباك
مات وتركك ابنا وانما اشتريتها منه وليس لك ميراث مع وجود الابن هل يصح
هذا الذم فعلى قياسي ان اقام بيته ان لا وارثا آخر ينبغي ان يكون مع ان
هو قيل بانته يصح بما ان اتفاقا فلا وجه ايضا فتأمل فتعريف ما في القضية اولى
ان قد ماتت مات وترك هذا ميراثا لحي وماتت ابى وترك ميراثا له وقيل لم يكن
فقال المدعى عليه ان اباك الذي مات ترك ميراثا لمات قبل ميراث الذي يدعى انه
مات اول واقام البيته فقد قبل هذا دفع صحيح وقيل غير صحيح لان ميراث
الموت لا يدخل تحت العقد فلان بيتت البيته المدعى عليه موت فلا ينفذ موت فلان
وقد فاما ورثته المدعى عليه دارا ميراثا عن اخيه واقام بيته فاقام المدعى
عليه بيته ان اباك اوقا حيا انما ملكه فيسبغ هذا الذم ولا اقام المدعى بيته
الملك اقررت ان هذه الدار ملك له وحقه يقبل هذا الذم ايضا وقد فاض
المدعى فيقبل بيته الدار بل تعارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ
في اقرار المدعى والمدعى لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى فيقبل بيته المدعى فقام
هذا في الباب الثاني عشر من فقهنا واذا قال المستقض اقررت بالملك ولكن
ما اخذت المال ويكلف للمقرض باجته ما اقر باقول ان لا يزال بالذم لا يوجب
العارض بعد يعل ان اقر باقول ان المقرض يملك فكل في الباب ان من فقهنا
رشد المدعى وقبها ايضا وجعلنا بخط قبيلا فزار جزار فقال المقر اقررت
كاذبا وقد طلبت الحق منه فقال له مولاي بيا راي خط بيديهم وشهد الشهود بين
يدي القاطنين ان الذي قال هكذا لا يكون وفقا لما بينهم واصل اقرار المدعى كسر
ابن خط ذر دست من باطل است وفي هذا الباب من اولى على عشرة دنانير
بسبب صحيح فانظر في اجماع المدعى خط اقراره فقال المدعى عليه من اقراره انه لم يكن

وذكر في قسم ام هذا الحار بعد الاقرار قد تسبغ ذلك منه وذكر فاقام الايام فظهر ان
باب الاستحقاق من شجره الجع الصغير والحاد الى جميع النوازل ورجل ادى
ما ان فانه فقال المدعى انه كتب له بذلك خطا فانكر المدعى عليه ان يكون خطه
فاحر ان يكتب على يما من فليست فكان بين الخطيين مشابهاة والى على انهما
خطا كاتب واحد لا يفتق عليه لعل المدعى ان هذا لا يكون على حال فانه قال
بما خطه وانا كتبت له ولكن ليس لي هذا المار وقته القول قوله ولا شيء عليه قلت
وكيف ذكر المسئلة في شهادات الخايع في الفتوى في مسائل الى الحسين
نحو واحد هذا الجواب السيد انه كذا الجواب واصل انه مذكورة كتاب الاقرار
قال السيد ان اقام ناصر الدين بعد وقد ذكر في كتاب الطلاق ان لو كتب الطلاق
على الرسم في مثله قال لم انه يرد الطلاق لا يصدق وكذا الاقرار وانما يرد الطلاق
لو كتب على الرسم ذكر الساتع فظهر الدين في فقهنا في شروطه شروطا من مسائل
الرفع ففان لو ادعى النكاح قد فقه دعوى الطلاق او دعوى الاقرار بالطلاق او
دعوى الاقرار بالطلاق او دعوى الاقرار بحرية المصاهرة او الرضاغ وقد كتبنا
من قبل ان من ادعى نكاح امرأة فادعت هي انها متكونة ففهم الغائب ففهم هذا ليس
يرفع وذكر نكاح كتاب الاحكام واحال الى فتاوى نجم الدين رحمه الله على امرأة
نكاحا فانكرت وقالت انها امرأة ففهم الغائب وهو معروف وانما المدعى البيته
فقبلت بيته الا ان يكون نكاح الغائب معروفا ولو ادعى عليها نكاحا ففعلت
فلمت اخيه قبل لا يسمع بيته عند اخيه حفيضة رحمه الله وحسن هذا في
دعوى النكاح وفي فتاوى رشيد الدين في الباب ان من نكح امرأة
فشهد بها على نفسه عند القاضي ان هذه المرأة متكونة ففهم الغائب فيقبل
هذه الشهادة ولا تثبت الحيلولة لعدم انقضائهم عن الغائب ولو ادعى الرجوع
في البيته فمدفعان يعين البيته على التوفيق وعلما انه زوجه حرم من العايب
او على انه اراد المذهب بزيادة متصلة واراد يرافضا او اذ اشتركا

هذه الدار من قدام يملكها بوملحة واقام البيعة على ذلك فرفع
 على هذه الدعوى ان يدعى المدعى عليه المدعى انه اشتراها من يد المدعى الشرع
 منه ويقوم البيعة على ذلك فكذا دفع محج لان لكون احد منى يتلقى الملك من صاحبه
 في يترج صاحب البيعة باليد او على عتاقه بغير رجل ان اشتراه من فله لم يملك
 في يوم كذا ان ستمت كذا واقام بيعة على دعواه ونوجه الحكم فادعى المدعى عليه دفع
 ودعاه ان الذي ادعيت تلقي الملك من جهة من قبل تاريخ شرايك اقبل
 شرايك بسنة طائفا ان هذا العاين ملك اخيه فلهم وجده وصدقه اخوه
 فلهم ذلك وانما اشتريت هذا العاين من اخيه ذلك المعول فدعواك على يملكه
 بهذا السبب فانقضت اجوبة المقتضين بان هذا المدعى صحيح ثم استفتوا
 بعد ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بانه وقت ذلك لا تدر
 ان من كان في اي شهر كان فالقاص من يترك خلفه عليه انقضت اجوبة السامعة
 ايضا انه لا يلحقه لانه من مرة بعد ما يتاخر اليه حيث قال قبل تاريخ شرايك
 او قبل شرايك فذكر ان المقتضى المردودة وتواضع وانه ملكا مطلقا او انتاج
 واقام بيعة على ذلك فرفع هذه الدعوى ان يدعى صاحب البيعة بالنتائج وجنبته
 برفع دعوى المدعى ان صاحب البيعة في دعوى النتائج اول من الخارج وتواضع وانه
 ملكا مطلقا فقال المدعى عليه على وجه الدفع ان المدعى ان المدعى عليه اشتري هذه
 الدار من قدام وان هذا قول راسد انه لا يملك له فبمهل يكون هذا وقفا ذكر في
 فتاوى فاصحان مسئلة تنال على انه لا يكون وقفا صورته على ارض وانه
 يدعى رجل ففكر الذي في يديه او رغبها فدان وقال المدعى ما او ففكر فدان
 ففكر وبهها ملك او بها ملك فالقاضي يحلف الذي في يديه الدار باجرة ما وبهها ملك
 ولا بانها ملك بعد ما او دعيا اياك قال ففكر عن العاين جملتها للمدعى فمدته
 المسئلة وليس على المدعى ان يقر ان المدعى عليه اشتري الدار من قدام لا يكون
 اقرا منه بانه لا يملك له قيمه وذكر تشييد المدعى في الباس كاد عشرين ففكر واه

ادعى ان بيعة الضميمة جرات له ولا خص من البيعة ففكر القاضي على ذلك اقرت
 ان اخي باع الضميمة هذه منك وسلم بهذا اقرار منك انه ملك الا ان قد يبيع منك
 دعوى الارش من الاب قبل لا يبيع بهذا الدفع لانه لم يقر ان اخي باع منك بيعة
 جازية الملك او بالبيع فحسب ومن اقران قدام باع هذه الدار ثم ادعى انها ملكي
 ففكر الا ان اقرانه باع بيعة جازية لا تسع وعوا بعد ذلك وقيل باع والداد
 في يده وقت البيع او قال باع وسلم ففكر في لانه بهذا قال يدل على الملك ادعى حيثما
 في يد ائمه واقام البيعة فرفع هذه الدعوى ان يدعى المدعى عليه انه ووجه في
 واجارة او رهن ويقوم البيعة على ذلك فرفع دعوى المدعى لانه احال البيعة ففكره
 وقدر فان ادعى المدعى دفع دفعه يدعى على فعل القصب ويقوم البيعة على ذلك
 وفي يرفع دفع المدعى عليه وقدر ايضا ولولم يكن للمدعى البيعة ففكر ان يدعى دفع
 ففكر القاضي بالعين المدعى ثم ان المدعى عليه وجه بيعة على ان يدعى ما فافكر لا يقبل
 بيعة والحاصل ان البيعة من المدعى عليه على ان يدعى مقبولة قبل انقضائه
 مقبولة بعد ولوا دعى مرانا بالعصبة فرفع ان يدعى المدعى عليه اقرار المدعى ان
 من ذى الارحام وجنبته تندفع الدعوى ولكن هذا الدفع فافكر ان كان قبل
 انقضائه بالعصبة اما بعد انقضائه بالعصبة فافكر في دفعه ولو طلبت المرأة التفرغ بعد
 انقضائه الاجر بسبب العنة فالرفع دعوى اقرارها بالوصول اليها او دعوى اختيارها
 المقام معه ولوا دعى الشكره على رجل او دعى تسليم الراس المال فرفع ان يدعى العسمة
 وقبيل الراس المال اليه ولوا دعى على ائمة ما في فافكر ففكره على شئ من المدعى
 عليه فافكر بيعة على العسمة والبر لا يتقبل الصلح ولا يقبل البيعة فان كان للمدعى
 عليه قبل الصلح ادعى العسمة او لا يبر ما يملك المدعى ذلك ففكر في دفعه ثم اقام المدعى
 عليه بيعة على العسمة او لا يبر يقبل الصلح ويتقبل الصلح وفي بكون هذا ففكره ولوا دعى
 بالعبس فافكر ان يدعى بيعة ثم اقرار المشتري انه باع العبد من غيره قبلت بيعة
 وليس للمشتري المرد ولوا فافكر ان يدعى بيعة ان المشتري باع من ففكره ففكره فافكر

بجدة المشتري الاول مجدا ايضا كان مجموعهم بمنزلة الاول لان مجموعهما هذا الكفاية
 فيجوز له ولا يرد بالعيب ذكره في فصل العيوب من بيع فناء في قاضيها وجهه
 ذكره باب دعوى الدين على المورث من فناء ورثته الدين اذا قارنا وارثا
 فلان لا يبيع ما يورث من ميراث الارث ولو قال انا بعت بوارث لغيري ثم ادعى انه
 وارثه وبين البكارة يبيع له ان التناقص في النسب يمنع من جهة الدعوى ذكره
 في باب ثبوت النسب اذا قال ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني يبيع الا ان قارنا
 ابنه فخلق حق المقر ومن المقر له انا حق المقر له فانه ثبتت نسبته من رجل معين
 يبيعه لغيره فلو قارنا ما لزمنا فاذ قال ليس له ولد مني لا يملك ابطال الحق الولد فاذ
 عاد الى التصديق يبيع ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس له ولد مني يبيع التناقص
 ثبت النسب واذا ثبت النسب لا يثبت بالنسب وهذا اذا صدقه الابن اما بغير
 التصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار بغيره بغيره فلو لم يصدق له من
 ثم عاد الى التصديق ثبتت البينة لان اقراره بغيره يوجب تصديق الابن
 فيثبت النسب ولو انكر الابن اقراره فقام الابن ببينه انه اقر ان الله يقبل
 بينته والا قارنا بانه يبيعه لانه اقر على نفسه بانه جواه اما ان قارنا بقوله
 لا يقبل لانه اقر على الغير وذكره بعد اقراره ان التناقص في الدعوى لا يكون
 ما دنا منه الدعوى في صورة وهو ما اذا قال ليس هذا باني ثم ادعى انه ابنه لبيع
 يكون بين التناقص فاقا اما اذا ادعى ان ابنه فله ومردقه فله وثبتت نسبة
 منه ثم ادعى انه ابن فلان اقر به فله لم يصدق فله ثم ادعى انه ابن فلان اقر به فله
 وكذا اذا قال ان ابنه فله لم يصدق فله ثم ادعى انه ابن فلان اقر به فله اقراره
 ان الله لان ذلك والحق التصديق فلو صحى اقراره الثاني يورث ذلك الى
 ابطال حق التصديق للآخر وان لا يكون وصار كما لو ادعى انه مولد فله لم يصدق
 فلان ثم ادعى انه مولد فلان اقر به فله لم يصدق فله لان ثبتت للآخر والحق التصديق
 فلو اقره اقراره الثاني يورث ذلك الى ابطال حق الاول في التصديق كما بينا

وذكر فيه ايضا ولو ان ابنا هو مووف النسب من فقال انا ابن فلان آخر
 لا يبيع لانه لا يقر على تحويل النسب ولا يجوز للقاتل ان يبيع هذا اذا عرفت
 مدونه والنسب من غيره وذكر فيه ايضا رجل له ابن فاق هذا الرجل فلان فلان اقر
 لا بغير اقراره في حق اثبات النسب فلو مات الابن ثم مات هذا الرجل فجميع
 ماله للمقر له لانه رضى بان يأخذ هو ماله فصار كالمووف ليعطي المالك وليس يورث
 صرفا لما له ذلك الرجل ان يكون اقراره في حال عدم الوارث لكن في اي حاله
 اتى ومات ولم يبق منه وارث يكون ذلك المقر له وكان المقر له مووف النسب
 فلان المقر هذا ابنه اقرى وابنه لم يبق له وارث فكذا ذلك يكون
 ايضا لانه لما اقر بانه ابن فلان لم يقر له بالملك في تغييره في معنى الوصية وقد ذكرنا
 المسئلة قبل هذا وبعض مسائل التناقص كثبت في مسائل دعوى الكفاية فيسقط
 واحدة سبحانه وقطاع اعلم الفصل الثامن في دعوى الكفاية مع ذي اليد وفي
 ذكر النكاح في الدعوى والشهادة وذكره دعوى الزميمة رجل ادعى دارا او غاربا
 آخره وشقوله لانه رجل مكافا فقام ببيته مع الملك المطلق يقضي ببيته الخارج
 عند علمنا بالشهادة وهذا اذا لم يكرهنا رجا ما اذا ذكرناه ان كان سدا
 فكذا ذلك يقضي للخارج وان تاريخ احدى ابيس يقضي لا سبقها تاريخا ان التاريخ
 فبيرة عندنا حنفية في دعوى مطلق الملك وهو قول ابي يوسف النخعي وقول محمد
 اقرى حاكم عندنا وعلى قول ابي يوسف لا وهو قول محمد اقرى لا عبرة بالتاريخ في دعوى
 مطلق الملك فيقضي للخارج وفيه من فناء في تاريخه فله الدين وفي دعوى النكاح
 لو قام الخارج في ذواليد وكل واحد منهما ببيته على النكاح مطلقا من غير تاريخ
 بيته صاحب اليد فلو قضى للخارج في النكاح ببيته ثم قام صاحب اليد ببيته
 بين يقضي ببيته فببته اخذت المشايخ وفي دعوى مطلق الملك فيما سوى النكاح
 لا يقضي ببيته صاحب اليد في الملك بعد ما صار حقيقيا عليه بالطلاق بينا اذا
 ارجع الخارج وذواليد في ملك المطلق وتاريخ احدى ابيس اقراره اخذت

الملك المطلق لا تعتبر بيته كذا ذكر في النخبة وذكر في الخصايل شارة في يد رجل اقام
 رجل بيته انها شارة ولدته في ملكه وقصه لربها ثم جاء وان خروا اقام البيته انها شارة
 ولدت في ملكه وقالوا اليه للعاقبة قد قضيت لربها بالبيته فان المكنت بذلك
 والى اعدت عليك البيته فانه بائنه لا عاوة البيته لان العاوة كانت على غير كذا
 فلم يكن حجة على هذا المدعي فان اعادة طلاقها وولته لانه ذوالبيد والى لم يجرى في كذا
 المدعي فاذا قضت له ثم ان ذوالبيد اقام البيته على النتائج فتقضى له العاقبة بها وبطل
 قضاءه الخارج لانه اقام البيته على شئ لو اقامها عليه في الاصل كالحق به فكذا
 في ان نه في فتاوى قاضي خان واذا قضى على الرجل بنتا او ملك مطلق ثم اقام
 به بيته على النتائج وعلى السبق من المدعي قبلت بيته ومنتاه وذكر في الباب
 اثنا عشر من دعوى الخراج فانه قال في ذلك القاضي الامام السبكي في الاستحقاق
 عليه لا يستحق على المستحق بالادعاء المستحق من جهته او النتائج وذكر في دعوى
 العدة اذا ادعى ذوالبيد النتائج ايضا ولم يعلم البيته على النتائج حتى قضى له المدعي
 بالنتائج ثم اقام المدعي عليه البيته على النتائج لا ينقض العضا وذكر في النخبة واذ اقام
 له بالنتائج ثم ادعى عليه آخر بالنتائج واما اقام المقتضى له بالنتائج بيته
 على النتائج فيقضى له وان لم يعلم حتى قضى له المدعي اقام المقتضى له الاول وهو المقتضى له ثانيا
 البيته على النتائج بل يقبل ويمنع ينقض العضا وذكر في الافضية انه لا ينقض العضا
 وفي الاصل انه ينقض وقام به بنظره الفصل الثامن عشر من دعوى النخبة و
 ذكر في الهراية ان المقتضى عليه الملك المطلق اذا اقام البيته على النتائج يقبل و
 ينقض العضا وذكر في المسود ولواذ جازية انها ملكه واما بيته ان قاض بده
 لكذا قضى له بها بشارة شهده وشهدوا انه له واما ذوالبيد بيته انها ملكه ولدت
 في ملكه فانه يقضى لصاحب العضا وفي فتاوى قاضي خان اذا اقام الخراج بيته
 على ان هذه امت ولدته بهذا العبد في ملكه واما ذوالبيد بيته على مثل ذلك فانه
 يقضى بها للمدعي لاشتهائها او في الامه ملكا مطلقا فيقضى بها للمدعي ثم يستحق العبد

بيتا وفي فتاوى رشيد الدين اولى على رجل دابة في يده انها ملكه فقال ذوالبيد
 او غيره فافهم ولم يعلم البيته على الادعاء حتى قضى القاضي للمدعي بالبيته ثم جاء المدعي
 واما اقام البيته على النتائج والمدعي الملك المطلق اقام البيته على النتائج ايضا فنقض
 المدعي للمدعي لان المدعي ذوالبيد واما اقام البيته على النتائج فيكون له ويره ثانيا
 في الحال بالعقضاء والمدعي اقام البيته على انه كان له وله بيته بده التاثير
 لغير المدعي والبيد هو السلطة يرفع المدعي عليه بقضاء الحق لو اقام المدعي بيته على
 او دعت ويره كانت يد من حيث الحق في يقضى بالنتائج للمدعي فظهر ان العضا
 الا ان المدعي لمطلق الملك كانت قضاء على غيره خصم والى لم يكن اذ اقامه ذكر في باب
 النتائج ويمنع المحصل ويمنع على ان دعوى النتائج بعد دعوى مطلق الملك يصح
 في الخصايل اولى ذوالبيد لشتر من رجل بالنتائج على ملك بائنه والخارج على الشرا
 من رجل بالنتائج على ملك بائنه واما اقام البيته فتقضى له ليدل ان كل واحد خصم
 بائنه وان كان بائنه حصره واربعين ملكا بالنتائج فانه يقضى له ذوالبيد كذا في
 النخبة ولواذ شارة انها ولدته في ملكه واما ذوالبيد بيته انها شارة فكذلك
 فله وانما ولدته في ملكه فانه يقضى له ليدل ان ثمن ثمن الملك من جهته ويره
 به المنفق منه فكان حصره واما اقام البيته على النتائج والنتيجة في يده يقضى له ثانيا
 كذا بهما كذا اذا ادعى الملك بالنتائج فان ادعى الخارج وذوالبيد بسبب كذا الشرا
 والميراث وما اشبه ذلك فلا يخلو ان يدعى ثمن الملك من جهته واحد ومن جهته
 اثنا عشر فان ادعى ثمن الملك من جهته واحد واما اقام البيته فيقضى له ليدل
 اذ لم يدعها وكذا لو ادعى ثمنها فان ادعى ثمنها وادعى احد ما سبق كان هو اولى
 وان ادعى احد ما فكذا ذلك ذوالبيد اولى بالخارج اذ كانت المرافعة يد الخارج
 لاحد المدعين تاريخ حديث كان المخرج اولى واقعة الفتوى اولى بعد اتم
 اشترائه من زيد وادعى ذوالبيد انه اشتراه من زيد ذلك ايضا ولم يكن له ذوالبيد
 اقامه البيته على الشتر من زيد حتى قضى به للمدعي ثم ان المقتضى عليه اذ ادعى بيته

على الشرايين زبد يعل قبل يفتح ان يقبل بان هذه بينة لوانها في الايتاد
 كانت مقبولة فليكن في الانتها صار كما لو ان الشرايين قد تم من قبل قال السور
 بعض اقدم حقيقة علم ذكر جدي في الهديا ولو ادعى الملك بسبب كذا من ان
 واحد واربع احدى ولم يورج الاقوة فانه يقض لصاحب السابغ لا منى اتفاقا
 ان الملك لا يكتفي بالامن من جهة فاذا اثبت احدى تاريخا يحكم به حتى تبين انه يقض
 شرا غير ذلك فليكن في الهديا او في يد احدى او في يد غيرها وحلها
 ما ذكر في النخبة انه اذا رجع احدى ولم يورج الاقوة فهو اليد وله ذكر شرايين
 في نوايه الخارج وذو اليد اذا ادعى الشرايين واحد واربع الخارج او اربع اليد
 فذو اليد له هذا موافق لما ذكر في النخبة وذكر الفقير بالبيت في الجبط
 واجمع ان الخارج وذو اليد اذا اثبت الشرايين واحد وقت احدى ولم يورج
 الاقوة فصاحب الوقت وله وهذا موافق للمذكور في الهديا وذكر الدمشقي في
 في دماثة الخارج وذو اليد اذا ادعى الشرايين واحد واقاما بينة ولم يورج
 يقض لذو اليد ان يخرج الخارج لا يعمل به لان التاريخ في حقه غير به والعقب
 في حق ذو اليد معارض وان دل على سبق عقد والمعاينة اقرى من الخبر
 اذا رجع تاريخ الخارج اسبق في يقض للخارج وهذا موافق للمذكور في النخبة
 وذكر في باب البيع الذي يرجع فيه الى صاحب الشرايين العن ويكنون في الجبار
 من يورج الزايات اذا ادعى الشرايين واحد واقاما بينة والدار في يد البيع
 ووقت بينة احدى ذو الاقوة فصاحب اليد وله ولو وقت بينة احدى
 ذو الاقوة فليكن شرايين معانته القبول فالزبد والدار معانته القبول
 وله وان شرايين اقرى البيع بالقبول فصاحب الوقت وله هذا اذا
 كان الدار في يد البيع فانه كانت في يد احدى ووقت التاريخ فذو اليد وله
 لان له يد معانته ولا يخبره وليس كالمعاين ولو وقت شرايين ذو اليد ولم
 يورج شرايين التاريخ فذو اليد وله ولو ادعى الشرايين واحد والدار في يد

البيع واقام احدى البيعة على الشرايين ان قبض منه شهر واقام اقرى البيعة على الشرايين
 وانه قبضه شهر عشرة ايام كانت الدار لصاحب اليد الا اذا كانت السارية
 الرضى واقام البيعة على القبض منه عشرة ايام اخذت منه وقت الاقوة
 بينة الاقوة الصحن سبق قبضه ولو واقام الذر لبيت في يد احدى قبض منه شهر واقام
 ذو اليد بينة على القبض من غير قبضت واقام البيعة على الشرايين لم يورج شرايين القبول
 كانت الدار له لان قيام يد في الخارج على سبق القبض وقدرت له التاريخ
 معننا ولا يدري ان قبض الخارج او بينة فليكن البيعتان ويخرج ذو اليد
 القائمة في الحال ولو كانت الدار في يد البيع ولم يورج الشرايين واقام احدى
 البيعة على القبض منه شهر واقام على القبض ولم يورج فصاحب الوقت وله لان
 القبض لو حادش في حكم يورج من وقت القضاة لان يظهر قدم قبض الاقوة
 قال في كل هذه الفصول لو وقت لشرايين وقت احدى اسبق فصاحب اليد
 الا اذا كان صاحب الوقت الاقوة معارضه لما قد شرايين صاحب من قبل
 فليكن شرايين ولا يقض في حق صاحب ذو اليد لصاحب الوقت الا اذا في الشرايين
 هذه المحكمة في يد الزايات الخارج وذو اليد اذا ادعى الميراث من واحد
 اليد وله كافي الشرايين في تناوب رشيده الميراث هذا ذكرناه اذا ادعى الخارج
 الخارج وذو اليد على الملك من جهة واحد فان ادعى على الملك من جهة اثنين فانه
 يقض للخارج بخلاف ما اذا ادعى الملك من جهة واحد ولو يورج دارها مع الشرايين
 او اربع احدى ذو الاقوة فانه يقض للزبد وانه يقض للخارج والوقت
 في الهديا وان كان تاريخ احدى اسبق يقض لتسوية تاريخا كما اذا حضر البيعة
 واقام بينة وارخا تاريخ احدى اسبق والدار في احدى يقض كاسبقها
 تاريخا كذا ههنا ثم كل واحد من الشرايين خصم من يورج في الميراث ولو
 ادعى الشرايين اثنين وارخا ملك الباعين معنهما بالبيع ولو ادعى الخارج
 وذو اليد واحد منهما الميراث من اقرى تاريخا كان في الشرايين فليكن شرايين

وذكر في باب اختلاف الدعوى من تجريد ابو الفضل لغيره ولو ادعى صاحب اليد
 الارث عن ابيه وادعى خارج مثل ذلك اقام بيته بقطع الخارج في قولهم جميعاً
 ولو ادعى تاريخ احداهما سبق قطع للسبق منها في حقيقة واليه يوسف وعند محمد
 عزمهم فسد بيقضه وان تساوى الوقتان فهو للخارج وفي الذخيرة الخارج و
 ذوالبيد اذا ادعى انشراح من انشراح وارفاق تاريخ احدهما جهالة بان ادعى المدعى ان
 انشراحا من زير منذ سنة واقام البيته واقام ذوالبيد بيته انه انشراحا من غير
 ومنه سنة واكثر ولا يخفى ان الفضل لما بينته بيته المدعى وكذا اذا شهد شهود
 المدعى على ان انشراحا من فلان منذ سنة او سنتين وشكوا في الزيادة بيقض
 الخارج وهذا الذي ذكرنا اذا ادعى الملك بسبب فان ادعى احدهما الملك بسبب
 والآخر مطلق بان ادعى الخارج الملك مطلقاً مورثاً سنة مثل وادعى صاحبه
 الملك بسبب انشراح من فلان منذ سنتين وهو ملكها وقبضتها من الخارج
 ولا ان ابيه خصم عن ابيه في اثبات الملك لا يملكه لغيره نفسه وكان باوحيه
 فاقام البيته على مطلق الملك لنفسه والدارق برى لان يدعى المشتري بالبيع
 في التقدير ولو كان كذلك بيقض بيته الخارج كذا يهمل كذا لو ادعى الخارج الملك
 بسبب مورثاً بسنتين واقام ذوالبيد بيته انه ملكه مطلقاً مورثاً بشد سنتين
 بيقض بيته الخارج ايضا لان الخارج خصم عن ابيه في اثبات الملك له على ما
 وكان يا بعد حضر واقام البيته على المطلق الملك وذوالبيد واقام البيته على
 مطلق الملك بيقض بيته الخارج كذا يهمل ان ادعى المدعى المدعى عليه البيته
 على ما ادعى من هذا الوجود وارفاق ان احدهما ذكر تاريخ معلوماً وذكر الآخر
 تاريخاً بشرط ان تاريخ الممنوع تاريخ تاريخه بل تاريخه بل تاريخه بل تاريخه
 قال انشراح من فلان منذ شهر واقام الآخر بيته انه انشراح من فلان
 وذلك ايضا قيل ان يشترط بل اثبت السبق بهذا القدر وذكر في نوادر
 جد شرح الكسوم برى ان العزم من جهة واحدة اثبت السبق بهذا القدر فانه

قال اذا ادعى انشراح من واحد والخارج اقام البيته ان انشراحا من سبق ولم يذكر
 صاحب اليد الخارج فانه من الخارج بقطع للسبق وذكر في نوادر ايضا ان
 في دعوى النكاح اذا قال احدهما نكاح من بيته بوجه مست بهمين قدر بيته
 يشد جوارح تاريخ معين وذكر نكحه والكره جوارح بقطع لكونه كذا ان من محله
 يستدعي ويشد بيقض لربها واستحق الفاضل ان نام ظهره لغيره من الخشب كان
 بخاري عن هذه المسئلة ان الخارج ذوالبيد اذا ادعى انشراح من واحد ولم
 يذكر تاريخاً فقال احدهما جميع بيته بوجه مست بهمين واقام على بيته
 بل يكون هو اولى من الآخر جاب نعم واحدة اعلم ذكر الدينار على قوله في نكاح
 فناداه ادعى نكاح امرأة فشهد شهود احدهما ان نكاح هذا سبق من نكاح الآخر
 قال ثبت السبق بهذا القدر بام يقولون ان نكاح هذا كان في حجب سنة كذا
 او نكاح الآخر كان في شعبان تلك السنة ثم تكرر مشايخنا المتقدمين كانوا
 يقولون ان السبق بيته بهذا القدر ثم تغير بيان ولكننا وجدنا في بعض النسخ
 انه لا بد من بيان التاريخ ونحن مع ذلك وذكر الدينار على ايضا دعوى
 فناداه ادعى انشراح من واحد وادعى احدهما سبق وشهد شهوده كرسى
 بيته بوجه مست بهمين بوجه مست بهمين بوجه مست بهمين بوجه مست بهمين
 بهذا كان في العاشر من شعبان وبيع هذا كان في الخامس من شعبان تلك السنة
 قلت وقد كتبت قبل في مسائل اثبتت طرق ودفع الدعوى انه ذكر في دعوى المشتري
 ادعى عينا في يد ابيه ملكه وحقق انشراحه من فلان بتاريخ كذا فاقام المدعى عليه
 بيته ان الذي تدعى ملكي الملك منه انما جاءه قبل شرايك ان هذا العيون
 ملك اخيه وصدة اخوه في ذلك وانما انشراحه من الاخر ولم يبين التاريخ في
 ان قرار يجوز وكيفيه قبل شرايك عن يمين رجل ادعى رجل كل واحد منهما
 يدعى ان له ورثة من ابيه فقل ان واقام بيته على ذلك فان يوجها او راعا على
 السوا وان قال كل واحد منهما مات ابيه وتكره جوارح فانه بيقض به بيته

نصفان وان ارجا و تاريخ احدهما اسبق ان اقام احدهما بينه ان اياه
 مندرسته و اقام الاخر بينه ان اياه مات مندرستين وترك ميراثا في قطعه
 يوجد على قوليه حقيقه اخرى ما ذكر في المشتق وهو قول ابي يوسف اقول اعلم ما ذكر
 في الاصل من بقاء سببها تاريخا على قول ابي يوسف اقول لا يفتي بينهما
 كذا ذكر في النسخة وذكر في شرح الطحاوي وادارها بملك مورثها بغير سبب التاريخ
 في قولهم جميعا هذا اذا ارجا فان ارجا احدهما دون الآخر ذكر صاحب النسخة عن
 بشران عند ابي حنيفة ورجم احمد و ابي يوسف يفتي للمورث في ذكر شئ من السلام
 خواير زاده ان عند ابي حنيفة يفتي بينهما نصا ان رجع قول ابي يوسف ابي
 للمورث رجع قولهم يفتي لغير المورث وذكر شمس الدائم السخري نعم انه يفتي بينهما
 بالتساوي وكذا ذكر الطحاوي نعم فالذكر في الاصل يفتي قول ابي حنيفة اول ما رجع
 عنه وقال لا يجزى للتاريخ في تعلق الملك من اثنين اذا ارجا احدهما كما ذكر
 خواير زاده نعم ان تاريخ في ملك من يتلقى من جهة يرضى ملك المتلقي فكان
 المتلقي من جهة اوصى الملك و ارجا احدهما و لم يفتي بينهما فقسقا اعتبار
 التاريخ كذا يفتي بجلد ما اذا اوصى البشر من واحد و ارجا احدهما فان ذلك
 المورث اولى لان سبب شرا المورث ثمة على شرا المورث ثابت بالوصف من غير
 وليوفد بغير هذا اذا اوصى الميراث من رجلين فان اوصى البشر من رجلين
 والدار في يدها ثلث فان لم يورثا او ارجا على التسوية يفتي بينهما وان كان احدهما
 اسبق تاريخا فهو على ما ذكرنا من الاختلاف في الميراث وان ارجا احدهما وان
 لم يورث الاخر فهو كذا ذكرنا في الميراث كذا ذكر في النسخة وذكر في الهدية لادعي
 الحاربان الشرا من اثنين و ارجا احدهما دون الآخر يفتي بينهما نصفين
 بغير ما اذا اوصى بثلثي الملك فرجه واحد و ارجا احدهما فان يفتي للمورث في
 ادعي الحاربان بثلثي الملك من جهة واحد بان يكون وارثه يورثها رعاها رجل
 كل واحد يورث ثلثا شرا من صاحب اليد كذا فان لم يورثا او ارجا على التسوية يفتي

بينهما ويحيز كل واحد منهما ان شاء اخذ نصفها بنصف الثمن وان شأ ترك وان
 رجع احدهما و ابي الآخر بعد ما خيرا القايه وقيل لكل واحد بالنصف بنسب للذي
 رجع ان النصف الا ان يكون ترك الشرا قبل ان يفتي القايه بنسب فيكون
 جميع الدار لغير رجلين وان ارجا و تاريخ احدهما اسبق يفتي للمورث من سبب
 تاريخه وان ارجا احدهما دون الآخر فالمرجع اولى وذكر في الفتاوى الدار باني
 بعد ولاد ابي رجا ان الشرا من ذي اليد اما ما بينه و ارجا واحد ما بين
 يفتي له و ارجا صاحب اليد لاجلها لا يورثه لانه ثمة رجع قولهم رجع قول ابي
 جدي شيخ الاسلام بغيرها ان المورث لو اوصى بثلثي المال لملك الشرا من العيان
 في يد غيره بان قال هذا العيان مكره لانه يورثه من اوصى بثلثي المال في يده من
 كان المورث في دعواه اوصى الشرا من لا يقبل لانها شرا رجع قولهم رجع قولهم
 ذكرنا اذا ادعي الحاربان الملك بسبب ان ادعيها مطلقا بان ادعيها علينا
 في يد رجل ملكا مطلقا و ارجا على التسوية وان كان تاريخ احدهما اسبق
 يفتي لاسبقها تاريخا على قول ابي حنيفة و رجع قول ابي يوسف اقول لا يورث المورث
 اولا و رجع قول ابي يوسف اقول رجع قولهم رجع قولهم رجع قولهم لا يكون تاريخ
 عبدة و به اخذ بعض المتأخرين و ذكر في المشتق انه يفتي لاسبقها تاريخا بدار خذ
 و به اخذ بعض المتأخرين رجم احمد وان ارجا احدهما دون الآخر ذكر في الشرا
 انه يفتي بينهما عند ابي حنيفة رجمة لانه لا عبدة للتاريخ عند افراد في اصح
 الروايات و رجع قول ابي يوسف رجمة لانه يورث تاريخا على قولهم يفتي لغير
 المورث و قامه من خلفه و دعوى النسخة البرهانية رجلا ادعي عبدة يد اقر
 قام على احدهما الشرا من زيد و ادعي الاخر انه ارثه من زيد و قبضه و اقام العينة
 ولم يورثا او ارجا على التسوية اولى وان ارجا احدهما دون الآخر فالمرجع
 اولى ايها كان وان ارجا و تاريخ احدهما اسبق فهو اولى وان كان العيان في يد
 احدهما فهو اولى لان يورثا و تاريخ الحاربان اسبق في يفتي للحاربان ولوا دعي

يهية وقضا من رجل وارض آخر الشرا من ذلك الرجل ولم يورثا او ارضا مع الشرا
 فالشرا اوله وكذا في جميع ما ذكرناه الرهن وان كان العين في اليد من قبلها
 الا ان يورثا وتاريخ احدىهما يسبق فيقتضى ان يكونا ربحا وكواب في الصدقة
 والعقب من الشرا كالكواب في الهبة والعقب مع الشرا اذا اجتمعت الهبتان
 مع العقب فالكواب كالكواب فيما اذا اجتمع الشرا آن والكواب فيما اذا اجتمع الشرا
 ان المهر ان في ايديها وقد اعيان الشرا من واحد واقا بينة ولم يورثا او
 مع الشرا يفتق بينة وان ارض احدى ما دون الرثم فالمرء اوله وان ارض احدى
 اسبق فهو اوله وان كان في يدهما فهو كالمهر في الخارج مع ذى اليد او اعيان
 الشرا من واحد وقدر من قبل واذا اجتمع الرهن والهبة والصدقة فالرهن اوله
 عنه استراة الحق وان ترجح احدى بالتاريخ او سبقة او باليد يفتق له واذا
 اجتمعت الهبة مع العقب والصدقة مع العقب فهو كالمهر في الشرا وان
 اجتمع النكاح والهبة او الرهن والصدقة فالنكاح اوله وفي كل هذه الصور
 ارض وتاريخ احدى اسبق فهو اوله ثم قول ان كان الدين في احدى ذوات
 الا ان يورثا وتاريخ احدى اسبق في بعض الخارج ولو كان في ايديها يفتق بينهما
 ففان الا ان يورثا وتاريخ احدى اسبق فيقتضى له جزاء الشرا والهبة والعقب
 مستقيم لان الشرا الطاركي لا يقض الهبة والصدقة على ما عليه القنن لما في
 الرهن لا يستقيم لان الشرا الطاركي يقض الرهن فيشتق ان يفتق المهر لثا
 الشرا اذا اجتمع الرهن والشرا لان مدخل الرهن اثبت رخصا فاسد قد يقتر بنية
 ومسا كان قنن بنية البينة لفتن قال شيخ الاسلام شرا غير نكاحه مدخلها يفتق
 بينهما نصفا من ثما اذا اجتمع الشرا والهبة او كان المهر عا لما لا يفتق القسم كالعبد
 والداية وشرا بغيرها اذا كان شرا يفتق القسم يفتق بالكل على الشرا قال
 مدخل الشرا قد استحق النصف مع مدخل الهبة واستحقاق نصف الهبة في شرا
 يفتق القسم بموجب فسا والهبة قد يفتق بنية مدخل الهبة غير ان الصريح في المهر

عليه ان الشرا الطاركي لا يقض الهبة والصدقة ويقض الرهن واذا علم
 بهذا او اذ وعيا تلقى الملك من جهة واحد بسببين مختلفين فان اوعيا تلقى
 الملك من جهة اثنين بسببين مختلفين بان اوعى احدى الهبة مع العقب
 واوعى الاخر الشرا ان كان العين في يده ثابت او في ايديها او في يد احدى
 فالكواب فيه كالكواب فيما اذا اوعيا ملكا مطلقا سواء كان كل واحد منهما ملكا
 للملكة ملكا مطلقا ثم ثبت لا انتقال الى نفسه وكان بمنزلة ما هو حكم الملكان
 واوعيا لا نفسها ملكا مطلقا واقا بينة فحق للمهر مع ذكرنا في دعوى الملك المطلق
 انه يفتق بنية نصفا ان يفتق كذلك يفتق بنية نصفا كذا ذكر في الزخيرة وذكر
 في المبسوط وابنه بر رجل اوعى آخر انه وشراها من فخر واوعى رجل آخر ان قلنا
 آخر وجهها واقا ما البينة يحل بنية نصفا وان اقام الشرا بنية انه وشراها
 من فخر واقا ما الا بنية انه وجهها ذلك الرجل فبنيته خاصة حبلا الشرا اوله فان
 نقادوا على انها استواء الملك من واحد والكلام وقع في السبع فصاحب الشرا
 اسبق لانه لا يفتق من احدى حصرة الحكم كانه وقع معا ولو وقع احا كان الشرا
 اسبق نقاد من الهبة لان البيع يقع بالعقد والهبة لا يقع بالعقد فكان البيع سببا
 وذكر في الهداية ولو اوعى رجل الشرا من رجل واوعى آخر الهبة والعقب فغيره وكذا
 الميراث من ابيد والرابع الصدقة والعقب من آخر يفتق بينهما بائنا عند
 استواء حجم لانهم يتلقون الملك من ملكهم فيجوز انهم حضروا واقا ما البينة
 على الملك المطلق وذكر في باب الشرا وان في الرهن من رهن المقتصر اذا اوعى
 الرهن الواحد رجله كل واحد منهما يقول هو رهن مختار يفتق بنية يفتق بنية
 فان كان الرهن في يد الرهن لم يلزم له لو احدثته في القيسر فان اقام مدعيها بنية
 انه اقر او دعت بنية كل واحد منهما فثما فهو رهن اوله وثما وان كان في يد
 احدى فثما اوله الا ان يعتم الاخر بنية انه اقر ولو ان صاحبه اليد اوعيا عينا في
 يد يريها يجب ان يعلم ان العفا والمقتول او كان في برجلين يحل في يد كل

واحد منها البيت والى قال ليس لان كل واحد منهما من جنس واحد عليه في بيده
 قالوا اما البيت مع ما ادعى ولم يخرجوا اذ ارفعوا السور يفتحه بيتهما ففتحت وان
 اخذوا من احد هما سبق يفتحه كما سبق تاريخا وان اخرج احدهما ولم يفتح الآخر
 يفتحه بيتهما فلهذا ملك عندهما على القول الذي لا يعبر التاريخ وعلى القول الذي لا يعبر
 ان يفتحه المورخ عند ابي يوسف وغير المورخ عند محمد بن احمد في قوله الخارج من
 ذي اليد وما يتعلق به ذكر في الدرر المصنوع لا وصياح في يد رجل واحد
 وغلب عليه واحد من يده عليه لا يصير بهذا اليد ولعمري القاضيه به باثره بالعلم
 ابي تلواد في اليد على هذا المتغلب ان هذا العقار في يده وانك احدثت
 اليد فاعلم كيف كذا ذكر في قواعد المسلمين الا لا يجزئ ولو اقام البيت ان
 هذا المحدث وفي يده ثمانين سنين وان هذا احدث به عليه في يده ثمانين
 اقام البيت باليد وباليد المتغلب بالنسبة اليه لئلا يصير المحدث عليه متغلبا عليه
 بهذا لو اقام البيت يد ذلك انه ملكه يقبل منه ولو اقام البيت ان هذا
 المحدث وكان في يده ثمانين سنين او قال كان في يده ولم يقبل ثمانين سنين
 لا يقبل ولا يصح بهذا الشيخ وعمران في يده ثمانين سنين او قال كان في يده ثمانين سنين
 على ان المحدث عليه ان كان في يده ثمانين سنين او قال كان في يده ثمانين سنين
 ثم قال ان المحدث عليه اخذ ثمانين سنين المحدث وشرح هذا ينظر في شهادت المحيط
 وذكر في الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين التومارسي ادعى رجل ان كل واحد
 منهما اخذ في يده اقام احدهما البيت يقبل ولكن يكون الآخر خارجا ولو لم يكن
 لهما البيت لا يخلف واحد منهما لان لم يثبت كونه احدهما حصصا لصاحبه لانهما يصير
 حصصا باليد لم يثبت يد واحد منهما ولو اقام احدهما البيت على اليد وتفتح باليد
 ثم اقام البيت على الملك لا يقبل لان بيته في اليد على الملك لا يقبل وذكر
 القاضي الامام في الدرر خان في دعواه فتاواه في فصل دعوى الدور والراية
 رجلان تنازعا دار كل واحد منهما يدعي ان له في يد ذكرهم في المصلح من ان

كل واحد منهما البيت والى قال ليس لان كل واحد منهما من جنس واحد عليه في بيده
 ادعى اليد لنفسه فان اقام احدهما البيت يفتحه له اليد يصير هو مدعي عليه والآخر
 مدعي واذا قامت البيت لكل واحد منهما فان القاضي يجعل الدار في يد يدها لئلا
 في اثبات اليد ودعوى تقبل على غير وجه اليد اذ كان ذلك اية تنازع في اليد
 فيجعل المدعي اليد مقصودا ومدعي الملك يتبع اليد وفي الباب الخامس من فتاوى
 رشيد الدين داود بن يدراسان جاء آخر واخذها قال ان اخذت اليد من
 يده لانها كانت ملكه فقام البيت على ذلك تقبل البيت لان حكم الحضانة
 كان يجوز اليد للمالك ان يفتحه منه مقدار اقل من اليد في الحقيقة
 اما في الخارج فليس بهذا ينظر في قدر شي منه مسائل المورخ وذكر في هذا الباب
 ايضا اذا اقر المدعي عليه المحدث المحدث ان كان ملكه فانه كذا يد المدعي
 في ان اخذ منه لا يجوز بالتسليم الى المدعي لانه اقره وفتح البيت على اليد وان عدته
 انها كانت في يده فليس اشرها من يد يده بالتسليم الى المدعي فيصير في اليد فيكون
 اليدين وعلى الآخر البيت وفي الباب الاخر في يد اياها رجل غصب ارضا
 وزرع فيها فادى رجله من يدين من يده است غصب منه وزرع فادى ثبوت
 غصبه واحداث يده بالبيت يكون هو اليد والذرع خارجا واكمل بينهما دعوى
 ولو لم يثبت احداث يده يكون الزرع صاحب اليد والمدعي هو الخارج وفي دعوى
 الخارج ادعى القاضيه ان جميع المحدث والذرع في يده هذا ملكه فاقول المدعي عليه انه كان
 في يد المدعي بغية حق لا يفتح له المدعي ولا يفتحه له باليد بهذا ان كان لغيره كان
 في يد المدعي بين كذا في نسخة المسلمين ابو الحسن السعدي في المصنف ان يكون اقرارا
 باليد قال السيد الامام الاجل ناصر الدين احمد اقره وعليه الفتوى وتلقا
 دعوى القاضيه اذا ادعى المتقول فاقول المدعي عليه انه في يد يقبل اقراره و
 في العقار لا يقبل حتى يتم البيت فان المدعي عليه لم يكن للمدعي بيتة يكتفه
 قال فيه ايضا اذا قال المدعي عليه هذا الضميمة ليست في يدي فان المدعي

ان يثبت حتى يقر اذ انما باليد خلف الشا لبست بلكه حتى يقر الملك للمدعي
فاذا اقر ما جره بترك التعرض للمدعي اذ اراو المدعي اقامة البينة لا بد ان يثبت
اليده بالبينة واحدة اعلم وقد تناو در قاضيان اولى محذوا فاما للمدعي عليه ان
يكون ذلك في يده فطلب المدعي ببنينة كلفه القاضي على ذلك حتى يقر فاذا اقر
باليد خلف على الملك فاذا اقر به يبره بترك التعرض فاذا اراو المدعي ان
يقيم البينة بعد اقراره باليد انما له قال محمد بن الفضل لا يقبل ببنينة المدعي
على الملك ما لم يقيم البينة انما في يد المدعي عليه فان لم يقيم ببنينة انما في يد المدعي
عليه واما في البينة على الملك بعد اقرار المدعي عليه اليده فقف القاضي بها
للمدعي ولكن في الجاس ان لا يثبته فثبته وانه يملكه وذكره الخصاف انه لا يثبته فثبته
ما لم يقيم ببنينة او يعرف القاضي انما في يده وذكر صاحب المحرر في دعوى قناواه
المشترقة ثم في فصل دعوى العقار انما يشترط شرادة الشهود انما في يد المدعي عليه
نتيجة الحكم واستماع البينة اياها لا يثبت ان يثبت ان يكون في يده ببنينة على ذلك
ويثبته باب العيين من اوسب القاضي وذكر فطير الدين الميرزا في شرطه
وفي دعوى العقار لا يبره من معرفة القاضي كونه في يد المدعي عليه فيذكر المدعي انه
في يده اليوم بغير حق و فرقوا بين هذا وبين غيره من الدعاوى والشرائط
ان المدعي عليه في غير العقار يتعصب خصما بذاته من غير امر اقر وفي العقار لا يتعصب
خصما باعتبار يده فاما يثبت عند القاضي يده في العقار لا يجعل خصما قال ولو
شهدوا بملكه الدار للمدعي ولم يشهدوا انما في يد المدعي المدعي عليه يقبل عند حجة وفي
قوله الرواية لا يثبت ما لم يشهدوا انما في يد المدعي عليه فان شهدوا بالملك للمدعي
في دعوى الدار ولم يتوضوا انما في يد المدعي عليه وشهدوا انما يكون في يد المدعي
عليه حتى يقبل كلاهما لان الخارج الى الشهادة لا يثبت في يد المدعي عليه حتى يصبر
خصما في اثبات الملك للمدعي ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين
بشهادة فريق واحد او فريقين ثم اذا شهدوا انما في يد المدعي عليه انما

عن سماع شهود ان انما في يده او عن عاينة لا عنهم ربما سمعوا اقراره انما
في يده وقلنا ان ذلك يطلل لهم الشهاده قال وقد استشهد على كثير من الفقهاء
ان يجزوا اقراره هل ثبتت يده عليه حكما واذا كان موضع الاستشهاد فاما بذكره
في شهادتهم انهم عاينوا يد المدعي عليه لا يقبل القاضي منهم ولا يخلص ببنينة
الحاوية بل في غير ذلك كذا في لوشهدوا على البيع والتسليم ويسألهم القاضي عن
سماينة شهوده او على اقراره بالبيع والتسليم والحكم بخلافه ذلك فانه
استشهدوا بالبيع والتسليم عاينة شهادته الملك للبيع والشهادة على اقراره بالبيع
بذلك لا يكون شهادته بالملك للبيع وحسب ان يثبت الشاهد بين الاخرين فيسأل
القاضي انما لهذا الشبهة يملكها حكم عن الخليل بن احمد السبكي كذا في روضة الميرزا
الميرزا في شرطه ببنينة المذكورة من جنس شرائط المدعى والشهادة
واما اعلم الفصل التاسع في الاثارة والتمسك والتعريف في الدعوى والشهادة
ذكر محمد بن ابراهيم العسفي في قناواه ان الاثارة في مواضعها من ايام يحتاج اليده
في الدعاوى وانما كانت اعم فطفا لادعوى حجة فانه اذا كتب في الحضر فله ان يكتب الحكم
واخضر من نفسه فانه قاضي هذا الذي حضر عليه لا يقضي بغير الحضر وينبغي ان يكتب
قاضي هذا الذي حضر على حضره لانه يبره به ويبره به لانه اخضر هذا او في غيره
ولذلك عند ذكر المدعي والمدعي عليه في اثبات الحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعي
هذا المدعي عليه هذا وكذلك اذا ادعى المدعي عليه في الحضر او ما يسجل اسمها وشبه
البيان يكتب في السجل مثل وقضيت لمحضر هذا المدعي هذا المدعي بترك المدعي
والمدعي عليه فيكتب وقضيت لمحضر هذا المدعي هذا المدعي عليه واذا كتب في الحضر
عند ذكر شهادته الشهادة واستدوا الى المذاهب بين هذين لا يثبته بغيره لان
ان شهادة الحقيقة هي الاثارة عند الحاجة اليها ولعلمهم ان الاثارة المدعي عليه عند
الحاجة الى الاثارة المدعي واستدوا الى المدعي عند الحاجة الى الاثارة المدعي
عليه ويكون ذلك استدارة الى المذاهب بين ولا يكون معتبرة ولا بد من بيان ذلك

ومن شيعه ان يقول الشهاد واجبست بر من مدعى عليه كدست كونها
 اخذت المشايخ فيه ايضا والصحيح انه لا يشترط ان يكون له يدكر ان الشهاد
 ذلك ولو جاء المدعى بشاهدين فشهدا احدهما ونسب الشهاده اليه وجهها ثم قال
 ان قوله اشهد بمثل شهاده صايح يقبل وفيه تفصيل وقول وقامه ينظر في باقيه
 يقتضيه في السجده من ادب القاضيه وفي حدوده المبسوطة من شجر هذه الاسماء لو كان
 لا فربما في نقال رجل آخر هو كالحق حداثه ان الشهاده في وصفه بمثل وصفه لا دار
 ثم تكرر جهرا منه وهذا يدل على ان قوله اشهد من اواشده بشهاده فقال
 وان اشهد بمثل شهاده به هذا ان يدعى اوله الى قوله يجب ان يقبل شهادته
 بلارتيب وذكر في شهادت العده لو اقر المدعى وكيد المدعى فقال الشهاد
 اشهد بما شهد به المدعى على هذا الذي عليه او يقول المدعى انه يدعى بغير حق يقبل ولا
 لو ادعى دارا او قرا رجل من الشيعه فقال اشهد وما هم حسب كواهي في دهم
 يقبل وفيه من اشهد المدعى قال السلام السجده اذا كان الشهود اسيين وكنت
 شرا ودهم في نسخته وقرا غير الشهاده في النسخه فافزع من القراة قالوا ما
 يجنبون كواهي في دهم كدندرس نسخته كخواتمه وحسين مدعى به من مدعى عليه
 نصح به الشهاده ولو قالوا ما يجنبون كواهي في دهم كدندرس نسخته است
 لا يلقى هذا العذر عالم بشير والى المدعى المدعى عليه ثم اذا كانت الشهاده من الكافر
 يحتاج الشهاده الى اشارة الى ثلثه مواضع الى المدعى والمدعى عليه والمشتبه به
 وان كانت على غايب او ميت فغروه ونسبه الى ابي فقط لا يقبل حتى يشبه
 العجده وان ذكر اسم واسم ابيه وصاحبه لا يكون الا اذا كانت شاعره يعرف بها الحانه
 في يلقى وان ذكر اسم واسم ابيه وتبليغه وهو شتر ولم يكن في محله رجل آخر بهر الله
 وهذه الحرفه يلقى وان كان مشكوكا في يلقى حتى يذكر شيئا آخر يحصل به التمييز كذا ذكر في
 ادب القاضيه وذكر في بعض الشروط ولو ذكر اسم واسم ابيه وفجده او متبناه ولم يكن
 الجده بغير وطرا التوفيق ذكر ثلثه اشيا فعل هذا لو ذكر لقب واسم واسم ابيه

يلقى والقاضي ان لا يلقى وفي اشتراط ذكر الجده اختلاف فاذا قضى قاض
 بدون ذكر الجده يتخذ لانه وقع في فصل محمد فيه وذكر في فصل عور الدور
 والرافع من قاضي فاضل في ذكر الجده في كثير من المواضع فلم يكن في ذلك القاضيه
 واذا حصل التوفيق باسم واسم ابيه ولقبه لا يحتاج اليه ذكر الجده وان كان
 لا يحصل بذكر الاب والجده لا يكتفي به تلك وذكر في الهدايه ذكر القبيله و
 ذكر الجده بمثل ذكر الجده في التوفيق ولو قال القلم بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد
 يتسبوه الى فحده الخاصه لان التوفيق لا يتم بالنسبه الى قوم لا يحصلون
 وتيل الفرغانيه نسبة عامه والادريجدي عامه وقيل العرفي والبخاري
 عامه بالنسبه الى السكك الصغيره عامه والى الحمد الكبيره عامه وذكر الحكم
 بغيره في اول شروطه ان المدعيه والقرينه والكوره ليست بسبب التوفيق ولا
 تقع المعرفه بالاضافه اليها وان دامت وذكر في قاضي فاضل ان اذا كان الظاهر
 يعرف باسم واسم ابيه وجده لا يحتاج الى القاب وان كان التوفيق لا يحصل الا
 بذكر القاب بان كان بشاركه في المصغيره في ذلك الحكم والنسب كانه احد
 بن محمد بن محمد لا يقع التوفيق لانه في المصغر شراكه في غيره وفي قوله لا قلت
 وانما اصل ابن المعتبر انما هو حصول المعرفه وارتفاع الاشتراك جنس آخر ما يتعلق
 بالتوفيق ذكر في شهادت المحبذ وفي قاضي فاضل ظهور المدعى عليه اذا امر الشاهد
 ان العدلان ان هذه المعرفه فلا بد بنت فذكر ان يلقى للشهاده على اسم
 والنسب عندهما واما اختلاف الفقهاء في بكرة الاسكان في جميع الدين الشيعه فافقه
 وعليه الفتوى الى يرى انها لو شهدا عند القاضي يفتي بشهادتهما والعقدا
 فوق الشهاده فيجوز اشهاد به بانجابا بالطريق الاول وان كان غرضها باسمها
 ونسبها عدلان فيشفي لهما اعني العدلين ان يشهدا على ما شهدا به ولا يشهد
 كما هو طريق الاول شهادته عند الشهاده حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالانتم
 والنسب ويشهدوا باصل الحق بطريق الاصله فيجوز ذلك بلا خلاف في ظاهر

رشيد الدين لو قال رجل اسمي ابي وحدي كذا وسمع رجلا يصير شاهدا
 بهذه القدر ان اخره ان قال حل له ان يشهد على اسمه ونسبه مطلقا ولا يقول
 شهدا عندي كذا وكذا الجواب في المواضع التي حل له الشهادة فيها بالتصريح
 ذلك فيها ايضا اذا جاء رجل من عند الحاكم وقد اقرت امرأة وقال انما هو
 فذلك ليس بشيء لان هذا القدر ليس بتعريف لانه التعريف انما يكون بذكر
 والنسب حتى لو قال انما فلان بنت فلان من فلان يكون تعريفا وفي فتاوى النجاشي
 والمتقط اذا شهد على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي العنبري
 يعرفون المدعى عليها فتقولوا لا نقبل شهادتهم ولو قالوا فلان الشهادة على امرأة
 اسمها كذا ولكن لا نرى ان هذه المرأة هي التي نكح بعينها ام لا صحت شهادتهم
 على النساء وكان على المدعي اقامة البينة ان هذه هي التي سمعها ونسبها
 الا قول لا شيء في ان ذلك اقربا بانها لم تخطت شهادتهم فذلك في المحيط
 ايضا ذلك المختص في ادب الفتاوى واذا ادعى رجل ان يزوج المرأة التي تزول
 يشهد عليها او يشهد لها بولاها او بامر من امور يشهد ان يزوج عليها وعندها حجة
 من الفت من شوق من ذلك الرجل فبئس الحين لهذه فتاوى بنت فلان
 فان قلن نعم نكحها ايمانهم نظر الربا بفسدة نسوة افقر فيمنع بها شؤ ذلك كذلك
 يترددوا بها ما راى شهرين او ثلثه فاذا وقع معرفتها في قلبه يقول نكحها ورجل
 ومن امكنه يشهد عليها بذلك في المحيط ايضا وفي تعريف الواحد لمخ كما
 في المذلة والمترجم وان قال احد هؤلاء هذا القول قال شيخ الاسلام هو الزاوية
 بعد وبعضهم قالوا لا يصح التحليل دون رؤيتها وجهها وبه كان يفتي شمس الاسلام
 الا ورجل من خطيب الدين المرتباني وذكر في فتاوى رشيد الدين ولو اجبرت
 امرأة انما فلا تدين بنت فلان بغير الدلائل ان يشهد باسمها ونسبها لا تعريف
 المرأة والواحدة والرجل الواحد كيف ولو اقرها رجل من وقال يشهد انما فلا تدين
 بنت فلان من ذلك حلها او الشهادة لا تتفق لانه لفظ الشهادة في ذلك كيد

باليس في لفظ الخبر لا يمين باليمين ولو كان بلفظه الخبر لما يجوز عند الفتية
 رجلا اذا خبر به جماعة لا يتصور به تواطؤهم على الكذب وعندهما اذا اخبره
 عدلان انما بنت فلان من فلان فذلك لا يشهد له الشهادة على النسب ويصح قوله
 لا يصح شهادتها سوا ذلك كانت الشهادة لها او عليها ومن المشايخ من قال
 اذا كان لا يشهد لها لا يصح التعريف ممن لا يصح شهادتها واقرت بغير الدين
 النسخة القول الاول لان هذا خبر وليس بشهادة ولهذا لم يشترط لفظ الشهادة
 في الخبر الحاجة الى من يثق به كذا ذكره في المحيط وذكر رشيد الدين وتعريف
 الاب والابن والزوج لا يجوز لان شهادة هؤلاء عليها معتبرة فيصح التعريف
 ايضا لعدم التهمة بخلاف القدر لان العدلين شهادة والتعريف لا وفي
 شهادة الجامع في الفتاوى تعريف المرأة ان يشهد على معرفتها بجلان عدلان
 او رجل وامرأتان ولا يشهد ابوها وابنها جاز ولا فرق بين الشهادة لها عليها
 لان التعريف ليس بشهادة ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة والعدل اذا خبر
 نقبل ومن شجع الشهادة على المرأة المتعقبة ببعض شائخنا وسواهم قالوا
 يصح عند التعريف ومن مجرم من مقاتل اذا سمع صوت امرأة من وراء الحجاب
 وشهد عنده انما فلان بنت فلان من فلان فذلك لا يجوز ان يشهد عليها
 اطلاق الجواب هذا فان كان الفقهاء ابو العيث يقول اذا اقرت امرأة
 وراء الحجاب وشهد عنده انما فلان بنت فلان من فلان لا يجوز لمن
 سمع اقربا ان يشهد عليها ان اذا راى شخصا يصح حكايا اقرت في يجوز
 ان يشهد على اقربا يشهد روية شخصها لا روية وجهها وذكر في الجامع الصغير
 فان ابوك انما لكاف المرأة اذا حشرت عن وجهها فقالت انما فلان بنت
 فلان من فلان وقد سمعت لزوجي يروي فان الشهادة لا تجوز ان الشهادة
 شاهدها انما فلا تدين بنت فلان من فلان ما تدين حجة لان يكون للشاهد
 ان يشهد بها فان ما تدين يحتاج الى الشهادة على شهادة عدلين انما كانت

بشت فلان بن فلان وما يتعلق بمسائل التعريف ما ذكر الشيخ ان عام ظهور اليمين
 المرفوعة في شروحه انه اذا جرى بين اثنين بيع او اجارة او عقد آخر شاهد
 على ذلك جماعة من رتبة كتابه فرفقه الشهود والمتابعين بوجوهها واسانها
 واستامها كان يملأ واورز يد لا يكتبون ذلك وغيرهما من اصحابنا يكتبون
 اخذوا الاحتياط فالظاهر انهم لم يوافقوا عند ان المتبايعين اذا كانا من
 هذه الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة معرفته الشهود والمتابعين وان كانا
 غير مشهورين فلا بد من كتابة معرفته الى اداء الشهادة بخبرته فلا بد من معرفته
 بوجهه ليتمكن اداء الشهادة عليه وعند غيبته او منته بكتاب الى الشهادة بكم
 ونسبه فلا بد من معرفته اسمه ونسبه ولا يجوز الاحتياط على المتبايعين باسمها
 وتسميها فليس يسمى بكتب العاقدان باسم غيرها ونسبه بمراد من يروا على
 الشهود حتى يجرى البيع من مالكم فلو اتمموا على قولها بعد تزويرها وبطلان
 الناس وهذا فصل كثير وانسروته فاعلموا فانهم يسمون لعقد البيع
 وان قرأوا والتابعين من رجليه لا يعرفونهم اذا استشهدوا بعد موت
 البيع يشهدون على ذلك اسم والنسب ولم يكن لهم علم بذلك فيجب ان يجرى
 من شدة ذلك غاية الاحتياط من انفسهم على المجازفة ولا موالاة اناس من
 الضلع قالوا طريق علم الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور
 توافدهم على الكذب عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما شهادة رجلين كان
 كافيه ما يرفعون قالوا في الحصة في اقصاء الجماعة التي شروا بوجوبه في
 ان يشهد عدلان على شهادتهما عدلان اخرين على النسب حتى اذا احتاجوا الى
 اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما على النسب وفي رواية الكتاب ما شهد عليه
 واحد اعلم في دعوى الوقف والشهادة عليه وفيه حكم مستقل
 ان وقاف والولاية عليها العضا بالوقفية هل يكون فقنا على الناس كافة
 حكم من شغل الولاية بالحدائق والعاشق الامام على السفلى انه يكون قضا على الناس كافة

حتى لو ادعى المتولى ايضا في يد انسان انها وقف بوجهه كذا وان ثبت الوقفية
 بالبيعة وقف بها على ذي اليد فلو ادعى رجل آخر بجهة الغيبة لنفسه لا يسمع قوله
 والحقا بالعقبة كحجة الاستدراك في فتاوى الفقهاء ان البيعة ان لا يكون فقنا
 على الناس كافة حتى لو ادعى رجل لنفسه بجهة اخذ العند للشهادة الحقا
 بعقضا للملك كذا ذكر في المحقق في آخر فصل العضا على ان يسمع او لا يسمع
 وذكر رشيد الدين في فتاواه الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف يجوز فلو
 اقام المتولى بيعة على الوقف وادعى المدعي بيعة على الملك فلا يسمع ولا يسمع
 يسمع بيعة ذي اليد ويقضي بيعة الخارج فلو اقام المتولى بيعة بعد ذلك على الوقف
 لا يسمع لان المتولى سار عقديا عليه مع من يدعى حق الوقف من جهة وعند
 ابي يوسف يقبل بيعة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بيعة الخارج على الملك فلو
 من ادعى عقدا به رجل وقال ذي اليد لا يبرهوا كان عليه والعقبة فانه يقضي بيعة
 ذي اليد بالخارج والفقهاء في قولهم ذكر في فتاواه ايضا رجل ادعى الملك دار
 الوقف والدار في يد المتولى يقولون فقنا زيدا على مسجده كذا وقف العاقبة للمدعي
 فلو جاء متولى اخرى وادعى على هذا المدعي انها وقف على مسجده كذا من جهة عمره يقبل
 لان واقفها عمر زيدا مسجدا عقديا عليه لا مطلقا لوقف ويسمع دعوى الوقفية
 ان عمره وقف على مسجده كذا وذكر فيها ايضا للمدعي في دار الوقف على متولى
 الوقف يجوز اقامة العاقبة لوارثها بان يوجد دار الوقف مشاهدة فلو لم
 يتصور له وكسر من العاقبة بالاستقلال وليس بما دون في الحصة فلا يصح
 خصومة الا اذا كان مأذونا من جهة العاقبة بالخصومة والمأذون في الاستحار
 ليس متولى المتولى من التصرف في الوقف وكذا لا يقضي الدعوى على اكال الوقف
 وغير الوقف وكذا على ثلثة دار الوقف وغير الوقف اما بيعة الكا والعلية دار
 وفي فتاوى قاضي طبرستان في يد رجل وارض اخرى في يد رجل آخر انما
 رجلان يأتين الى رضين وقف عليه وقفا جده على اولاده واحفاده

اولى ضيقه في آخره وقف على لا تسع منه لانه لاحق له في الرقبة وانتار
 الحصاص ابو جراح من عمر الفاضل بغيره في مسئلة انه يبيع كبت من فوايد
 صدره لاسم طاهر بن محمود وذكر في الفتاوى الرشيدية اذا كان الوقف
 على رجل معين قال بعض المشايخ يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق
 الفاضل لانه الحق لا بعده ووالفقوى على انه لا يبيع ولا يصح لانه لا حق له
 في التصرف في الوقف انما حق في اخذ الفضة ولو نصيبا لوقف احد لا يكون
 لاحد من الموقوف عليهم فيه خصوصية بغيره اذ في الوقف الموقوف عليهم لا يكون
 اجازة الوقف قال الفقهاء الوجه ان كان الوقف على رجل معين كان
 الوقف لا يستمر وبغيره لا يشترط في استحقاق الفضة في يجوز في هذا الدور
 الحديث وانما الراض ان كان الوقف شرط تقديم العشرة والنجاش وسائر
 الدول فليس الموقوف عليه ان يخرجها وانما اذ لم يشترط ذلك يجوز ان يخرج
 ويكون النجاش والمول عليه وهو نظير ما روي عن ابي يوسف انه اذا كان الوقف
 عليه شيء او ثلثه ففاسده واخذ كل واحد منهم ارضا فزرها بنفسه قال ابو
 ان كانت الارض مشتركة جازها بانيها وان كانت فراجحة لا يجوز هكذا
 ذكر في فتاوى فاضل خبير الدين في فتاوى الرشيدية في باب البيع اذ في الوقف
 محرم وانه وقف بيع كذا قاله فاضل الدين عليه السلام لا يبيع لانه المصلحة
 بمشتركة البيع وليس للمولى ولاية البيع والاستبدال ولو وقع المصلحة الى
 المدعي عليه شيئا واخذ الدار جاز الوقف يجوز ان يكون البينة على اثبات
 الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز له ان يبيعهم والعقود الموقوفة
 ذلك يجوز ان الموقوف عليه فعل ذلك لياخذ الدار اما العقود الموقوفة
 يجوز له ان يفعل ذلك من مال نفسه لاستخدام الوقف فانه يقع المال
 ولا يأخذ الدار وذكر في الباب الاول من سبل الميسر واشترى دارا فاحتجها
 سيجد ثم ادعى رجل فيها دعوى فاضل الدين في المسجل ورجل من بين الظاهر

من اهل المسجد وهو جازم رجل ادعى دارا وقفه له بها ثم ادعى ان الوقف
 وقف امام البينة ان كان ادعى المدعي الدار ببناء لا تقبل بنية المتولى
 وان كان لم يجرع الدار ببناء بها تبقى الوقفية وقفا وان ادعى دارا وقفه ثم
 ان المتولى استحق الوقفية يبقى البناء على مالك المدعي لانه المستحق ورد
 في الوقفية ولا يبطل ملك المدعي في البناء من غير حق وفيه فوايد صدر الاسلام
 طاهر بن محمود رحمه الله ادعى ضيقه انها ملكه باصلها وبنائها وقفه ثم اقر ان
 اصل الدار وقف والبناء ملكه بطور عواء والحكم قال من حب الحيل يفتن ان
 بناء الفاضل انها وقف من جهلك وقفها بعد ما وقف لك وقف من جهة
 غيرك ان قال من جهلك لا يبطل العشاء ومن قال من جهة غيري يبطل ادعى ان
 هذه الضيقة ملكه ورشت من ابيه ثم ادعى ان ابيه وقف مائة تسعة مائة تسعة
 ووقف التولية في دار موقوفة وادخل المصايف في تركته بعد العلم والسياس ان
 تركه او وقف فلو ادعاه لنفسه لا يقبل للتناقض ولو ادعى الوقف لولا ثم ادعى
 البينة لا يقبل ايضا ان اذا وقف وقفا وقف له لغيره لا يقع لانه عدا عليه
 حقيقة فاست ابيه في يقبل كذا ذكر رشيد الدين في فتاواه في موضع آخر
 ولو ادعى المجرور لنفسه ثم ادعى وقف الضيق من جواب انه ان كان الوقف
 الوقفية بسبب التولية يحكم التوفيق لانه في العادة يقف عليه باعتبار
 دلالة التصرف والمقصود كانه الوكيل او ادعى لنفسه ثم ادعى انه لغلاف
 وكذا بالمقصود فيه تقبل ولا يكون متناقضا فيها وذكر في موضع آخر ان ادعى
 الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انه وقف وقفه فحكم في سبب كذا لا تسع في الوقف
 للتناقض ثم ادعى دارا ثم ادعى كبت وقفها وقال وقف على البيع هذه
 الدعوى وليس له ان يحلف المدعي انما وافست البينة قبلت كالمشهدوا
 على عتق الدار يقبل من غير الدعوى ولو ادعى المشتري على بائعه ان الدار التي
 بيعت منه وقف على سبب كذا يقبل ويقض البيع عند العقيد ابي جعفر قال

الوقف الموقوف على غير وجه لا يقبل وان كان البيع وان لم يقبل البيع
انه وقف على ذكره في فناء البيع انه لا يقع بهذا الدعوى اصله والموقوف له
او على وجه وان لم يكن ثمة من قبل ان يصب الفاضل متوليا وينتفح الوقف فيمنه
الوقف كذا ذكر هذه المسئلة في وقف العدة وذكر ما في حكمه من غير في فناء
البيع وان لم يدرى ان كانت وقفا وقفا هو قبل البيع فان راو حلف المدعي عليه
ليقبل ذلك لان التحليف بغير صحة الدعوى ودعواه لا تصح لثبوتها وان قام
البينة على ما ارجح اختلفوا فيه قبل ان يقبل لانه شاق فيقبل واليه مال العدة
الشريعة لان المتألف من الدعوى والدعوى ليس بشيء لسماح البينة على الوقف
لان الوقف من احوالنا وهو ان يصدق بالثبوت على بشرط فيه لا على كاشف
على الظن في وقت ان لا ان كان الوقف عليه مضمونا لم يقع لا على
منه الفقه شيئا ويعرف جميع الفقه الى الفقه لان الشراة قبلت بحق الفقهاء
فلا يظهر حكمها الا في حقهم وقيل ينبغي ان يكون الجواب على التخصيص ان كان
الوقف على قوم باعوا منهم لا يقبل البينة بدونه الدعوى عندنا وان كان
مع الفقهاء ومع المسجدين فيقبل عندنا بحقيقة وجهه ان لا يقبل وذكر
رشد الدين هذا التخصيص وقال يكره فصل الامام الفقيه رحمه الله في الوقف
ويؤتى الى الفصل المذكور في هذه المسئلة وذكر في فناء رشيد الدين ايضا وذكر
بعضهم ان كان الوقف شبيها بغيره لا يقع بغيره وان لم يكن سجلا يقع ولو باع
وان لم يدرى ان كانت ملكا لغيره لا يقع ولو باع غيره ثم ادعى انه كان له الا يبيع
ويعضهم فاما مسئلة الوقف على بيع ولو باع جارية ثم ادعى انه اعتقها قبل ان
باعها يبيع ذلك منه في فناء واه ايضا يقع جارية فشهد شاهدان على البائع انه
كان اعتقها قبل البيع يمتنع ويطلب البيع ولو كان المسيح عبدا وشهد اشهاد على
ذلك ان لم يدرى العبد ذلك لا يطل البيع وفي آخر الباب التاسع من فناء واه
ايضا اشترى عبدا واشترى ثم ادعى ان كان اعتقه باعته قبل ان يشره وله حق نسبه

الوقف صححت الدعوى لان في الحقيقة هذا دعوى الدين لا في بيعه ان يقع
الحكم بحجوه ما قبض فيه من غيره وان يدين عليه وذكر في التوازل اذا قام بينه
على انه وقف قبل البيع يقبل ويطلب الفاضل يبيع وليس المشتري ان يجلس
ان رض باليمن وان لم يكن له بينة فاقول قول المشتري وذكر رشيد الدين
في فناء واه ايضا دلوا قام المشتري ببينة ان هذه الدار كانت وقفا مع ادنى
فان ادعى سبي كذا او على الفقهاء وان فلان وقف سلم الى المتولى فدهوى
الوقف لا يقع من المشتري لانه سلع في بعض فقه من جراته ولانه ليس بحكم
في الوقف من الموقوف عليه ادعى سببه في المشتري ان يبيع الدار وقف
على اولاد فلان وان ثبت ان استحقاق على المشتري ما راو المشتري ان يرجع الثمن
على باعده فقال البائع بلكا كان وقف فقه على اولادهم لكن لما مات الوافق
رفع ورثة الامم الى الفاضل حتى قضى بطلان الوقف وكنت وارا للواقف شيئا
البركة ووقت الدار في قبلي وبس في حقها يرفع بهذا دعوى الوقف وينتفي
في يد المشتري وذكر فيها ايضا ادعى المتولى ان هذه الدار وقف على سبي كذا لم يذكر
الواقف قال شيخنا علي كاي جعفر وغيره يبيع وقال غيرهم لا يبيع ما لم يذكر
الواقف عندنا بحقيقة وجهه رجحنا ان لا يقع الوقف عندنا جسر من الملك
على ملك الواقف فلا بد من ذكره حتى لا يكون انشاء العبد او في آخر فناء واه
فاضح ظهره الدين ادعى وقفا او شراة على وقف ولم يذكر الواقف وذكر
التخصيص في باب قبض المأخوذ من ديوان الفاضل الموقوف له دعوى الوقف
والشراة على الوقف لا يقبل ما لم يثبت الواقف وذكر في شراة العدة ولو
شهدوا ان هذا وقف على كذا ولم يثبت الواقف يمتنع ان يقبل ان كان قد با
ولو ذكر الواقف ولم يثبت المصروف ان كان الوقف قد با يقبل الى الفقه وقف
شهر ربيعهم واقفا استر له عليه علم فادعى المتولى ان هذه العدة وقف على كذا
شهر معروف وشهد الشهود وكذا كل فاضل ان لا يجوز لانه الشراة على الوقف

بشهادة بكونه على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم باختيارهم والى ائمة الطائفة
 فلا بد ان يكونوا من ائمة الطائفة وان كانوا من غير ائمة الطائفة فلا بد ان يكونوا من ائمة الطائفة
 في الوقف كذا شرطه في الرجال مع النساء وكذا شرطه في النسخ مع علوانها فشهدوا بالحق
 وكانوا من ائمة الطائفة فقبلوا شهادتها وان كانوا من غير ائمة الطائفة لم يكن سندهم
 سنة ولا يرفع الوقف بانه سنة فيقبل من القاضي ان الشاهد بشهادة النسخ مع
 لا بالعبارة فاذا اختلف بين السكوت والافعال انما يظهر الدين المرشدين الى ائمة
 الطائفة وهذا يختلف باختلاف ائمة الطائفة فانها اذا اصرحوا بشهادة النسخ مع
 لا بغير شاهد الوقف ان شهدوا بالوقف على نفسه او على احد من اولاده او من
 اولاد اولاده وان سئلوا اهل البيت وان علوا لا يقبل شهادته وكذا لو شهدوا
 بالوقف على نفسه ولم يجزوا لا يقبل في حق ولا في حق الاجنبه وليس هذا كان
 يدين ان شهد احد اهل البيت وقف هذه الارض على زيد وشهد ائمة الطائفة وقفها
 مع عمرو فان شهادته قبل شهادتهما ونقص الفقه لانها الفقهاء انهم رقبوا ائمة الطائفة
 وقف ولو شهدوا ان وقف على الفقهاء جاز انهم الفقهاء جازت شهادتهما
 لانهم الجواز ليس بامر لازم وكذا لو شهدوا ان وقف على فقهاء مسجد واما وقفوا مسجد
 جازت شهادتهما وكذا لو شهدوا بغير المدرسية بوقف المدرسية محل شهادتهم
 ولو وقف رجل كذا سنة على مسجد ففقد القرآن اوقع اهل المسجد شهدوا بوقف ذلك
 المسجد على وقف الكراسي فمعه المسئلة فظهر شهادته اهل المدرسية مع وقف تلك
 المدرسية وشهادة اهل المسجد على وقف تلك المسئلة والمشايع رهمهم فمعه ففقد الجواب
 فيها فانما في شهادة اهل المدرسية ان كانوا ينفذون الوطائف من ذلك الوقف لا
 يقبل شهادتهم وان كانوا لا ينفذون فقبلوا وكذا فانما في اهل الحلة بهذا ولتلك
 الشهادته على وقف كتب والمشايع في المكتبة لا يقبل وقيل في هذه المسئلة
 يقبل وهو الصحيح لانهم الفقهاء المدرسية وكذا الرجل في الحلة ليس بانهم من ائمة الطائفة
 وشهادة اهل المسجد يقبل لانهم لا يجوزون ان ينسخهم بهذه الشهادته شيئا شهدوا على رجلان

وقف ارضه ولم يجزوا وان كان نزل الحلة وذكر ان القاضي لا يقبل شهادتهما فان
 القاضي الامام يجوز ان يشهد على اهل هذا العالم بين القاضي الامام وبينها ولو كان يقبل
 ولو شهدوا انهم قد اؤلفوا وقف حصته من هذه الارض او من هذه الارض لا بد انما جازت
 فانما هذه الحلة فندب حنيفة رهمهم حقه وجمعه فباسس سلة البيع وبيعوا اؤلفوا
 من هذه الارض ولم يعلم المشتري حصته لا يجوز البيع عند اختلافه لا بد يوسف ان شهدا
 ان اؤلفوا هذه الارض حصته من هذه الارض الى حدوده وكذا هذه موقوفه عند حاله
 وبيع ثلث جميع الارض ففقدوا انهم فوجد حصته من هذه الارض اكثر من الثلث فان
 النصف يحمل جميع حصته وقف على الوجه الذي سبقنا من كتاب من الدعاوى جاز
 وقف النصف واره او نصف ارضه وذلك سماع فوقف ذلك وقف صحيح جاز ذلك
 على من يبيع اية يوسف وان قالوا وقف جميع حصته من هذه الارض وقالوا
 هذه الارض ولم يسم ذلك قالوا يستحسن الاجرة ذلك اذا كان ثابتا على الاصل بالوقف
 وان جازوا وقف الوقف فان جازت بينة يشهدون على الوقف ويقدر حصته
 من الارض ومن الدار ومساكن ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف على ما يبيع فمعه
 سنة وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يوفوا ارضه او من الدار فمعه
 القاضي بائنه يسع ما من ذلك فاسم من شهادته اؤلفوا فيه ويحكم عليه بوقف ذلك
 وان كان الواقف قد مات فوارثه يقدم مقامه في ذلك فانما من ذلك ومن ذلك ومن
 ان يبيع عند القاضي فغير ذلك فيحكم بالبيع عنده منه وان شهدوا على اؤلفوا وقف
 ان اؤلفوا وقف جميع حصته من هذه الارض وذلك الثلث فمعه كانت حصته
 النصف او اكثر من الثلث قالوا يكون حصته كلها نصفها كانت او اكثر وقالوا
 يرى ان اصحابنا رهمهم اؤلفوا اؤلفوا رجل او صبت ثلث ما في الوقف وذلك
 اؤلف درهم فوجدوا ثلثه اؤلف درهم يعطى الموقوفه الثلث كدومهم فمعه فان
 اكثر من اؤلف درهم فجميع ذلك الا يرى ان يكون رجلان قالوا وصيت لفلان بـ
 من هذه الدار من الثلث فوجدنا حصته من النصف يحكم للموصي بنصفها

لا يفسخ الاجارة وان ازدادت الاجرة لاداء المثل بغير وقت العقد وقت
المسكن كان المثل مع ما اختاره فاقضى وان وجد رايه الشيخ لو ازدادت الاجرة
فرضه المستأجر ان لا يزايدة كانت موزونة من غيره وكما راجع الفقهاء في الاجارة
ولو اوجه باجر المثل سنة ثم زاد او اجر المثل ليس له ان يجمع ما لم يقض المدة ولو
اوجه باجر المثل ان كان جازا او يستأجره بالقرعة ان يجمع الا ان يستأجره
باجر مثله والحق يقتضى استأجره عوضه موقوفه من المدة مدة باجر المثل ويجمعها
باجر المدة على ماضى المدة زاد او اجره تلك المدة المدة المستقبلة فوضعت
المسكنة بشارك الزيادة هل هو له اجبت نعم هو له وفي الفناء متى كان الوقف
اذا سكن رجل دارا وقف بغير اجر وذكره في رايه لا شيء على الساكنة وعاشرا في قوله
على ان عليه اجعل المثل سواء كانت الدار معدة للمستعمل او لم تكن صيانة
لوقف من اجر الظلم فقط لا لاطاع الفاسدة وعنده الفتوى وكذا الرجل اذا
سكن دارا وقف بغير اجر الاوقف وبغير اجر القيم كان عليه اجر المثل بالبيع
وكذا لو قالوا في اهل جاهلية رهنوا الوقف حتى لم يبيع لم يسكنه المهرتين يجب اجر
المثل وكذا قالوا في الوقف اذا باع منزلا موقفا على المسكن فمسكنه المشرى
ثم زال العائنه هذا المثل ولو لم يجره فان كان في مائة المثل ان يبيع كان
فاما في المثل المثل سواء كان معدا للاستعمال او لم يكن **قال السيد** ان عام
الاجل باجر المثل في المدة والابن بعد نسيانها ان لا يجب الا اجر في المهرين
والبيع وان كان بعد المدة ولو اجر القيم لدار باجر المثل فمردا لا شيئا من الكسار
فيه حتى لم يجر فمسكنه المستأجر كان عليه اجر المثل بالبيع على ما اختاره ان يقول
وكذلك اذا اجارها اجارة فاسدة وذكرنا شيئا في فناء واه جرح فقبله من الوقف
او ارضه للصغير قال بعضهم بغيره انما تصب اجر المثل للوقف والصغير وفي ظاهر
اروايه لا يضمن فلان هذا الفاضل اجره عنده الارض المضمومة ثم غيره ويجب على
المستأجر ان يجره الفاضل المسمى وقدر قبله من المثل المثل في المدة في غصب العقار والدور

الموقوفة بالعمارة كان ان القسوى في غصب منافع الوقف بالعمارة وذكرنا في المثل
الوقوف في فناء واه من وقف اذا اجره من اجر المثل بغير عام ذلك وكذا
الاخر اذا اجره من المثل الصغير بغير اجر المثل بغير عام اجر المثل لانه لكل واحد منهما
ولاية الخط والحق كذا من غصب ارض الصغير او ارض الوقف يجب
اجر المثل على قول جبري غصب المدة ورواها في قوله صاحب المخطا انما اشترى
دارا وسكنها ثم غلبها وقف او كانت للصغير يجب عليه اجر المثل صيانة للوقف
والصغير **سئل** بعض من اوركنا زمانه من المتقين رجع في عرض الوقف
بغير اذن المولى يدين كما رده من ارضه واجب شيئا عليه زمين خيا بك
مهر ارض وراى من موقعه سبيلك باجره كمال ثمانية كنهه وقف باكرام
بهتمت شرائه باكرام زمين به وشترا ان طلب كنهه قال بعضهم ينبغي ان
يجب الثلث او الربع على عرف اهل ذلك الموضع وذكرنا في المثل في
فناء واه من وقف اذا اشترى بال وقف دارا وقف اختلف المشايخ في
ان هذه الدار هل تكون بالنسبة الى الموقوفة لا يجوز بيعها قال بعضهم لا يجوز
بيعها وقال بعضهم يجوز بيعها ويوالى مع انه في حق الوقف والشرط ان
يبيعها بالوقف لا يزايدة الا ان كانا في بيعها وذكرنا في شروط الموقوفة
اذا ارادنا ان نقل الوقف فيوقف موقوفه على سبيل الوقف **قال** ذلك
فان قد كانت وقت هذه المسئلة في زماننا قال بعضهم بالموافقة رايه
العائنه بطلان ذلك المثل بالار الذي عند القيم من الفداء بغيره تكون موقوفة
على سبيل الوقف ان قال في المثل على ان المثل ساهم ولم يبيع المثل انما اشترى
لدار انما يبيع المثل على الوقف ما يكون فيه عارة الموقوفة المستأجر ففانما
ما يكون ففان على ذلك السبيل الاول ففان وقف اوجه لا يصح الوقف الا ان
الامر ان غلبها بغيره عارة نفسها وما فضل بغيره الى عارة الوقف الا ان
فانما لو الصخرة فقالوا ان الوقف كان اذن في المثل بغيره ففان يكون

وقفا على سبيل لا لذكره وهو ان في حكمه الشراء في القوي اذا جازى
 الوقف بجوز ان يكون النقص الى موضع آخر وفي السالكين استبدال الوقف
 بالنظر ان رواية عن ابو يوسف وقيل في نوابه يظهر الدرس الناجي ان استبدال
 الوقف بجوز ان لا يكون سبيلا وفي فتاوى ما يحتاج في قصور الجارة الوقف
 من اجازة المستول لا يملك استبدال الوقف ان رواية عن ابو يوسف اذ كان
 الوقف جوازا استبدال وفي نوابه صاحب المحيط في الوقف اذا ابيع الوقف
 بغير العاقبة ورواية في تيسره جاز يملك اروي عن ابو يوسف قصدا وصاحب القلم
 الزند وسبب في هذا ذكر الصدر الشهد به في ذكره العدة واحاله الى نوابه في
 ان وجبته في الوقف اذا اهدى واختار الى الوقف برفع العاقبة حتى يصفى
 الوقف اذ لم يكن سبيلا وسئل شمس الدلالة المحرر عن اوقاف المسجد اذا
 تقدر استبدالها هل يملك ان يبيدها ويشتري غيرها اذ كان في ثمن قبل
 ان لم يتعطل ولكن يوجد غيرها ما هو غير منها قال لا يبيدها ومنه المتأخر من ثمن
 بيع الوقف فظهر ان لم يتعطل وكذا لم يجوز استبدال الوقف ويملك ابيع من ثمن
 الترخيص وذكر في المتن عن محمد بن ابي اسرار اوقاف بحال لا يتفقد به المسالك
 فلهذا من ان يبيدها ويشتري بغيره وليس ذلك الا للعاقبة وذكر في الفقرة
 ان ضعف الاصل الموقوف عن الاستبدال في ثمن غيرها ارضا اخرى
 من المثل بامكانها كان للقيم ان يبيدها ويشتري بغيرها ارضا اخرى اكثر ربحا منها
 وذكر في العدة اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدلها ارضا اخرى اذا شاء
 ذلك فيكون في قضاها مكانه فالشرط جائز عند ابو يوسف وكذلك لو شرط
 ان يبيدها ويستبدل بغيرها مكانها وعند محمد الوقف جائز والشرط باطل وان
 لم يقترن الاستبدال بشئ ما يكون في قضاها مكانه قال محمد الوقف باطل وقال ابو
 يوسف الوقف جائز والشرط باطل في باب وصية المسلم والزموا الزيادة الى
 بن حاتم اجمع العلى منهم اقتصروا على بيع بناء المسجد وصية او استغفروا عنه

في فتاوى ما يظهريه الدرس بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل المدة ويجوز بعده
 وكذلك ان تجار المدة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعده وان كانت
 الا شيئا من ثمة يجوز بيعها قبل القطع وبسبب بيع محمد واخوه فقه حاكب القضاة
 شيئا منه على حكم البيع لا يجوز قضائه بغير البيع وانما ظاهره في فتاواه ايضا
 وفي ترويه يظهر الدرس الموقوف في لواء وقف على الفقراء ما يحتاج بعض قرائته و
 رفع الاثر الى العاقبة فاعطاهم منها لا يكون هذا ثمن العاقبة ولكنه يستر له القوي
 حتى لو اريد الرجوع في المستقبل لم يملك ان يعطى غير ثمن الفقراء جميع الغلة ما اذا
 قال حاكم ان لا يعطى غير قرائته قال يحد بغير علم وقال ابو بكر البجلي فيفتقر
 حكمه وفيها ريبنا وقد وقف على اولاده فلهذا في ثمن الوقف يعتبر يوم الوقف
 او يوم حدوث الغلة فظهر قول عامة المتأخرين يعتبر يوم حدوث الغلة فمن كان
 يود امن ولده يوم الوقف ومن ولد بعده سواء في الاستحقاق اذ كان
 موجودا يوم حدوث الغلة يعطى له وان استغنى بعد ذلك وكان عتيا بعد ذلك
 وذكر في العدة امام المسجد ارفع الغلة وذهب قبل سنة لا يستمر سنة
 غلة بعض السنة والعدة لوقت الكفاي قال كان امام وقت الحصار يوم لم يجد
 يستحق نصارا وكان يترى وموت العاقبة في ظل السنة وفي نوابه صدر الحكم ظاهر
 بن محمد وقيل في رايه الوقف على امام المسجد يعطى البقية غلته وقت الادراك
 فاخذ الامام الغلته وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لا يستمر منه حصته
 ما يقع من سنة ويظهر موت العاقبة واخذ الرافق ويجوز امام الكل ما يقع من
 السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم في غلبة العلم في المدارس في مسائل النكاح
 من نوابه صاحب المحيط المؤثر ان امام اذ كان له وقف لم يستوفيه ما
 فانه يسقط لانه لم يصب الصلة كترك العاقبة وقيل ان يسقط لانه لا جرة
 وان كان امام دار وقف في بناء مستأجر لم يستوف له جرة حتى مات يظهر ان
 اخرج المستوف لانه يسقط وان اخرج امام لا يسقط وذكر في الفقرة اذا

وادخل المسجد الى العمارة لا بأس بان يفرج جانباً من المسجد وذكر رشيد الدين الامام
 ابو جليل المسيطري لا يجوز ولو جعل الطريق مسجداً جاز لان يجوز المصلاة في الطريق
 فجاز ان يجعل مسجداً اما لا يجوز الخروج من المسجد فيكون جعل المسجد طريقاً ولو جعل
 المسجد مقبرة لا يجوز وفيه قرايد صاحب المحیط العاقبة اذا اذن لا قدام ان يجعلها
 ارضاً من ارض الكورة في مسجد يعم ويبرزوا فيه او يتخذوا احواليت موقوفه على
 مسجد يعم ام كانت الكورة فتحت عشرة ولا يقر فانه ثمانية كورة وان فتح
 مسجداً يعم ام لا ارض الكورة في مسجد يعم ام لا فيكون له كتاب الاحكام في الفقه
 واحكامه في كتابه في الفقه المسي الذي يجوز في جانب الطريق لا يمكن له حكم المسجد
 بل هو طريقين بدليل انه لو دفعه عا طريقاً كما كان قبله وفيه قرايد الفقيه
 ابو جعفر وقف ارضاً على ان يبنى مكان الوقف باطل ولو جعل ارضه مسجداً على
 ان يبنى مكان المسجد سجدوا او اشترطوا بطلان في قرايد صاحب المحیط وجوز قال في حكمة
 و هبت خستين و بنا المسجد كراهيل وصية قال ما رواه الشيخ في كتابه الميراث
 لا يكون وصية ايضاً واذا سلم الى المتولى ان كان في حاله الصحة يجوز ان يملكها
 جميع المال وان كان في حال المرض ان كان يخرج من الثلث فذلك وان لم يخرج
 من الثلث يكون حكمه حكم الوصية وفيه وقف الحاء في ارضه لعمارة مسجد كذا و مرسته
 جاز وفيه ايضا لو قال وقف دار على مسجد كذا ولم يرد على هذا ولم يملك الشرا
 الى المتولى ثم استأجر هذه الدار من المتولى مدة معلومة باجرة معلومة بل قضى
 بهذه الازالة قال سلم الصلح بهذه الدار فالوقف باطل لعدم مشقة والتبليغ
 الى المتولى عند تجديد وان سلم الدار الى المتولى مع مقتضى صاحب المحیط على قول
 ابو يوسف انه يبيع الوقف بغيره التسليم فان قال لم اشترط ان يبيع ولم اجعل
 افوه للفقر يكون ملكاً للمسيح يعم بالقبض والاثبات الملك على هذا الوجه يعم
 فان لم يعل انما اشترى من قبله الوقف دار المسجد يعم كذا من اعطى وراهم في
 عمارة المسجد في مصباح المسجد يعم بطريق الية وان كان لا يعم بطريق الوقف

سئل ما ينبغي ان يعم في حال صحة هذه الدار في مصباح مسجد كذا في عمارة
 ما ينبغي ان يعم من الدار من المسجد والمحيط يكون وصية بركة الدار في
 قال ابو رقية في الدار والموتى فيها انما يقع جاز بغيره وكذلك بعض
 المتأخرين قال والمقطة الوصية كناية عن الوقف وقال صاحب المحیط في
 ان يكون وصية بغيره ولا يجوز المقابلة ولا يبيع الدار سئل صاحب المحیط
 عن رجل اوصى ببنى عمارة المسجد في ارضه بستان قال كذا في بستانه دون تزيين بستان
 فحكم المنارة قال ذلك من بناء المسجد فيجوز ان يبنى بستان المنارة وسئل ايضاً
 قال وقف عشرة بنين وبنار على مسجد كذا قال لا يبيع لانه وقف مشقول وقف المتولى
 لا يبيع الا في ثلثه ارضاً استحقاقاً نحو البيع والغاسم والقدم يجوز ذلك وقد قوت
 الفتوى في ثلثه قال ابن ابي عمير في راس سبيل كرم ودر عشرة دنانير
 فاجيب ان ان نوى الصدقة يتصدق بدينار فيه وان لم يتولى في عليه وذكر في
 الفتاوى قال لو قال ارضي هذه للتبديل ولم يرد عليه فانه كان هذا الطريق قديم
 النقطه متعارفتم وقف وان لم يمس من قوم هذا فانه رقيم فخط ان اراو الوقف
 فهو وقف وان اراو بالصدقة فهو صدقة يتصدق بغيرها او بغيرها او بغيرها
 وقيل في علم **الفصل الثاني عشر** في تدبير العقار ودفعه واشترائه عليه وما يظن
 في دعوى العقار وغيره تبعاً وذكر شيخ الادب الفقيه الحاكم ابو نصر محمد بن محمد
 في شروط اذ وقع الدعوى في العقار لا بد من ذكر الجدة التي فيها الدار ثم من ذكر
 الخبز ثم ذكر السكة فيبدأ بالذكر المذكورة ثم بالخبز الخبز والفقير محمد بن الدرب
 عنده يبدأ بالام ثم ينزل الى الام الى الاخص قال ابو رقية في ارضه في الام
 فيقول دار في سكة كذا في ثلثه كذا في كورة كذا في سكة كذا في ثلثه حيث يقول فلان
 ثم يقول ابن قلتم ثم يذكر الجدة فيبدأ بالام اقرب ثم يترقب الى الدار كذا قال محمد بن
 احسن لا بد ان يعم بوقف الخاص لا يعم بوقف العام وفصل النسب في الام
 اسمعنا جعفر في الدار كذا في ثلثه فان وقف ولا يترقب الى الاخص فيقول ابن جعفر في هذا

وهذا مستحسن لم يطل ذلك وأما ما ذكرنا في تلك بطلت شيئا وفي نوادر
 من صاحب من محمد بن محمد الأديب الشهد المشهور بالدار المدر وقضى القاضي بشرا ورتبهم
 ان الشهد قالوا ان نرى الميراثا فينا قالوا ان اصفى قيمته فينا كما نرى قالوا قد شككتنا في
 شيئا وانا قالوا ليس لنا الميراث انما نحن قيمته فينا الشهد عليه وفي نوادر الشهد
 يوسف شهد ان ابي ابي في يد صاحب اليد ملك المدر فيم يقض القاضي بها
 في قال انما شهدنا على العوسية اجرت شيئا وبها على ذلك ولم يكن هذا جوا ولو قضى
 القاضي بها لكان شيئا في العوسية اصفى قيمته فينا هذه الكلمة في شهادت
 المحيط ذكر في حمله هذه المسألة ان الشهد اذا شهد بالدار المدر لم يصح جوابا
 لينا لم يتم جوا عن البعض لم يذكرنا في الشهد اذا شهد بالدار والينا جوا للمدر في
 بالينا لم يتم قالوا لينا المدر عليه من قبل شيئا وترى مثلها صارت واقعة الشهد
 وهو شيئا شهدوا ان هذا الكرم مع جميع اشجاره وزراعيته للمدر ثم قالوا قبل القضا
 بعض هذه الاشجار المدر عليه وحيث ان ذلك بل يقبل شيئا وترى في شربة المدر في
 قنا واسيلة تدل ان لا يقبل فان قال ادعى اننا معا مدرها وشهد الشهد
 بها المدر ثم جعوا في البحث لا يقبل شيئا وترى اننا ان لم ينفى في انهم
 وشهادة القاس لا يقبل فليست بهذا اذ رجح الشهد فلو قال المدر الاشجار
 المدر عليه ذكر في باب دعوى التنازع من قنا في شربة المدر اوعى ان رض
 اشجارا عليه وشهد الشهد وذكر في ذلك ان المدر قال ان اشجارا كانت للمدر لا يقبل
 الا رض اننا اننا شهدوا به بعض شهودا به وقالوا اننا الام والولد وشهدوا به
 فصرحوا بالام والولد فقبل في اوعى المدر عليه الولد لانه ليس له ولا لغيره
 ثم اوعى المدر عليه الولد ليس له بل يوسف خلا فالحمد واقعة القنا اوعى جوا من الكرم
 سوى ان اشجار والولد ليس فيه وليس له مدر وشهد الشهد وادى هذا المدر وملك المدر
 ولم يستثنوا الاشجار وان راجع بل يقبل شيئا وترى لاجل اعم وكذا ذكر في ذلك
 وهو قنا في شربة المدر من هذا الموضع اوعى في الاستثنى دودة وطون الدوا في

وقضى قنا وهو قضا وشهد الشهد ولم يستثنوا الا كقنا في المراق في الشهد ان لا يقبل
 شيئا منهم لانهم شهدوا بان باءة على ما به عبد المدر اذ لم يذكر الا يستثنوا فيكون القاضي
 ان يقضى المدر بهذه الشهادة وفي دعوى المنسحق اوعى دارا في برى وجعل شهد اننا
 اننا لم يقض له بها ثم قال انما ابيت قوله السيد انما شهدنا ان الدار داره ولم شهدنا لينا
 قال شهدنا اننا على الدار شهدنا على ابينا يقضى عليه ما يقضى لينا المدر عليه ايتى القاضي اذا
 شهدا على مدر الدار ان يسأل عن ابينا اننا ما قبل لينا يسأل يقضى لينا فان قضى
 في ذلك ثم قام يقضى عليه بيننا ان ابينا لم اخبر ذلك منه فان اوعى بيننا مدر في
 يد رجل في يد زرع يقضى لينا ثم اقام في يد اليد عينة ان زرع يد مدر من خطبة قبلت ذلك
 مدر في يد لينا وذكر في ايضا اوعى ابينا في زرع وشهد الشهد وقضى في قنا والشهد
 لا تدري من زرع قال ان اوعى من زرع قال زرع اوعى ان زرع فان اقام في يد بيننا
 زرع ولم يشهدوا على غير ذلك يجعل ان زرع مدر في يد مدر في يد مدر في يد مدر في يد مدر
 رجل واما مدر واما ابينا وذكر اننا في شهادتهم اوعى ابينا ثم اقام في يد لينا
 يسأل القاضي عن ابينا فانه يقضى بالدار والينا المدر فان قال المدر في يد ابينا
 بالدار والينا ليس لنا افعى للمدر على اوقار ذلك بعد الشهادة قبل القضا
 فان هذا الكذب منه لشهدوا بطلت شيئا وترى في الارض الناحية وان قال
 ابينا المدر على عطفه ليس بالكذب هكذا ذكر في القضية وذكر في آخر شهادت
 ان صلا من الشهد واذا ذكروا ابينا في شهادتهم صلا من الشهد وقضى الشهادة والقضا
 فاذا اوعى المدر بعد ذلك بالينا المدر عليه كان كذا بالشهد وطلعت اسراة القضا
 واذا لم يذكر ابينا في شهادتهم وقضى عليه لدار والينا ثم ايتى المدر عليه لا يكون ذلك
 الكرم في الشهد وهذا اذا اقر القضا لينا ابينا ليس وانه لا يقع عليه كرم
 في ذلك ولكن القضا عليه اقام بيننا اننا ابيت لينا في يد لينا فقبلت لينا
 ولا بيننا وذكر في المدر ابينا في شهادتهم اوعى في كرم رواتر شيئا وانا لينا
 يذكر ابينا في شهادتهم شمع دعوى القضا عليه اوكروا لينا شمع قال في كرم القضا

انما شهدوا على راجح فلي زكوا قال المدعي عليه البينة وانما بينته وادان فيهم ببيته
ولا ذلك لانه كان شهرا والمدعي حصوا بساكنهم الفاضل عن البينة قالوا البينة للمدعي
في الدار ما يشق الفاضل له قول المدعي عليه وان قالوا ان ندري لمن البينة انما شهدنا
ان المدعي للمدعي فليس ذلك بالكتاب منهم وبنهم ويقضي للمدعي عليه البينة ان اقام
بينته ويؤثر الجرح والتسليم ان رضى الى المدعي وان لم يجز للمدعي عليه بينته على البينة
عليه الفاضل بان رضى بشهادة وشهر المدعي والنتج الى ان يثبت ان كان المدعي عليه بعد
ذلك بالبينة ان البينة بنوه اخذوا الفاضل لم يقض على المدعي عليه بالبينة بشهادة
شهر المدعي فان هذه الرواية تروى في رواية الشهادت ولو شهد شهره ولو كان
ان المدعي للمدعي ثم تروى او قالوا ان رضى المدعي بالبينة بنوه في الدار المدعي عليه
انما قيم البينة ان البينة ان لم ذلك منه ويقضي بالدار للمدعي بنوه لا انما الشهادة
حاجب شهيدوا بالدار فقد شهدوا بالبينة ان البينة انهم لا يدرون لمن البينة فيكون
على ما وصفت لك في اول المسئلة وذكر في فصل السماع من وجوه روايات المتقدمة
واذا ادعى على آخره كرم بالبرائة وقضى الفاضل بالعمدة بينته اقامها ثم اختلف
المحقق في العمدة والمحقق به في الشك روايتي ولا بينته لو اخذ منها فقيل القول
قول المحقق له وقيل القول للمحقق عليه وفي نسخة قال ادب الفاضل فيما كتبه في المحظوظ
المدعي عليه الدار لافا قال انما بينت بنا هذه الدار والمدعي عليه ذلك وطلب عليه ان
يخلف المدعي لكان يكون المدعا عليه هو البينة ويكون البينة للمدعي بان يبيد
المدعي على ان المدعي عليه البينة لتفصيل البينة الفاضل بخلاف الفاضل حينئذ
وقد فاء المدعي ادعى دار فقال المدعي بان ابن خاتمه من كرم انهم بنوه
واو مدعي استثنى كرمه است وادعى عليه فسوكتي طلبه كرمه علمت كرمه
ابن خاتمه من كرمه انهم بنوه بنوه بنوه انما قال لا يخلف الفاضل وفي نسخة
ترتيب المدعي ادعى كرمه ولم يذكر البينة فبعضها وقضى كرمه اقام المدعي عليه بينته ان
بينت البينة يقبل ويجزى الفاضل على المدعي وفي نسخة ايضا ان البينة ادعى

انما قال ان المدعي زدت في العارة والمدعي جرح الدار سوى عارات المدعي عليه
وبينته وركب ان كان الشهود لا يعرفون العارات المحدثة بل يمسك المدعي من الفاضل
ليأخذ المدعي عليه بان يفتح الباب ليعيش المدعي والشهود يعرفون الزاد ان كان كان
ان يفتح الباب ليعيش لا يبرهن لا يجزى الفاضل على ذلك ولو لم يكن للشهود وعلم بزيادة
العار فان الطريق للمدعي ان يرضى العمدة والشهود يشهدون عليه بالوفيق
الفاضل له بها فاذا قضى له بها قال ان يدخلوا الدار ويشهدون بالبينة فيها علوا
انهم قد جرحي ولم تاذوا البينة من الدار ان البينة يمسك ليس له ذلك يجزى
على النقص في المحظوظ ولو شهد شهره المدعي ان الدار له ولم يبرهن على هذا فلو ادعى
فان ادعى البينة الدار فليست اقام شاهد على ذلك فالفاضل يقضي بان المدعي
المدعي شهدته وشهده بالدار يقضي بالبينة بين المدعيين فاضل فان اقام الدار
عليه بينته ان البينة بنوه لا يقبل سواء اقام قبل القضاء او بعده ولان شهره ولو كان
شهدوا ان رضى المدعي قالوا ان ندري لمن البينة فاضل رضى له وقضى بالبينة
المدعي البينة ذلك في جميع ما وصفت لك ان رضى المدعي في البينة في الشك والبيان
الدار قال لم يفسر الفاضل يقضي للمدعي بالبينة بالبينة والشهود فيكون
ذلك شهادة بالتخييل والشك وكذلك اذا شهدوا ان البينة انهم لم يبرهنوا الفاضل
او شهدوا ان هذا سبق الفاضل ولم يبرهنوا البينة فالفاضل يقضي بالسبق بالبينة
والتخاتم والفصل المدعي من قبله تكون البينة والفصل مشهورا بها حتى لو اقام
المشهود عليه بينته ان البينة والتخييل والشك او الفاضل بالبينة لم يقبل شهادته
قضى الفاضل بذلك المدعي او لم يقضي واذا شهدوا المشهود على الجارية في بنة
ان المدعي وقضى له بها ثم غاب الشاهد ان او ما ظهر الجارية له في بنة
عليه بنة الشهادة اخذ المدعي لذلك لو كان الولد ظاهرا وشهدوا الجارية
المدعي ولم يشهدوا الولد فانه يقضي للمدعي الجارية ولو لم يافا اقام ذو البينة
ان الولد له لا يشق البينة ويقضي للجارية ولو لم يافا فانه يقضي للمدعي بذلك

ثم حضر الشهود فقال لم يكن الولد للدين والما كان للدين عليه لا يقض بالولد للدين
عليه وان اقام البينة على الولد ولو كان اشتد وصدا سلمت الفاتحة عن الولد
قبول القضا فقال هو للدين عليه وقالوا انه لا يدرى هو فاقضه لا يقضه في الولد
يشي ويقضه بالجارية للدين قال لا يشبه الولد في هذا الوجه البنا لا ان البنا يرضى
بالدار فقد اشار الى ان شهود والده في سلك الدار اذا كانوا وقت الشهادة
لا تدرك البنا لا يقض بالبنا لمدى الدار في الباب الاقل من قتادى الرضا
اذا ادعى انما ملكا مطلقا وسجنا جش ميتا فان اقام البينة على ملكية ان كان
يقض الفاتحة بها لمدى ولو قضى بالام بطل الولد تبعا وذكر في باب دعوى النكاح
من قتادى وذكر في شهادات يسي بن ابى اذا كان الولد في غير المدعى عليه فاذا
قضى بالام للدين لا يقض بالولد حتى يقيم البينة بحضرة من يدرى الولد انه لملك
لمدة المدعى عليه في هذه الامور لو اقام البينة على تحمله بدرج وغيره فانه يبر
غيره يقض له بالغير كما يقض له بالتحمل ولا يشبه الولد لان الولد جاز ان يكون مقبضا
عليه في الحمل فيشترط حضوره تبعا وان يرضى الولد ان جاز ان يرضى ان يكون مقبضا
عليه كمال في باب النكاح من شرح المراجع الضيف الفاتحة ان ما ظهر الدين اشبه
جارية فولدت عنه ثم استحقها رجل بالبينة فانه يأخذها وله ما ولد وان اقربها لول
لم يأخذ ولها والفرق ان الاستحقاق بالبينة استحقاق من الرضا والفرق
ان الباقية يشترطون فيما بينهم بخلاف الاول فان البينة فيه لا يشترطون فيما
بينهم ثم في الفصل البينة هل يشترط القضا بالولد اختلف المشايخ فيه فاقضهم
بموجب الدار فلهذا في الحكم تبعا وعن محمد رحمه الله لا يدخله في الدار قال اذا
بان اصله حتى لم يعلم بانزاده لم يدخل الزوايد وكذلك اذا كانت الزوايد في
آدم وهو غائب لم يدخل الزوايد تحت القضا لا تفصل الزوايد عن اصله
رحمة الله في هذا التعليق اشار الى ان الحكم بالبينة الفاتحة على ما يحتاج اليه
ليكون كذلك وفي باب دعوى الدين من قتادى يشهد الدين اذا ادعى عصة

هذا الحكم او عصة هذه الدار يدخل البنا والاشجار بطريق التبعية اذا لم يشهد
شركا ابنا والاشجار وكذا لو ادعى البنا سيرة ابن يملك جارية ملكة بنت وذكر في
قتادى انه يقض هذا ادعى العصة بينا بها وشهد الشهود على العصة لا غير يقض له بالعصة
ولا يثبت تبعا للعصة ولو شهد والد العصة واستشهد ابنت يقض له بالعصة لا غير
واجاب جدي شيخ الكسبي بمركان الدين عن الفاتحة اذا قضى بالعصة انه
لا يدخل البنا والاشجار تبعا كمال المسئلة في ان توارى ذكر في الشهادت انه اذا قضى
له بالارض يدخل البنا والاشجار تبعا لداريته في قوله جدي شيخ الكسبي ان نظام
الدين رحمه الله وذكر في شهادات الخط ايضا للملك اثبات بالام قد يحل
على الملك اثبات بالام قرار على الملك الحادث ولا يظهر في حق الزوايد حتى
لواحق بجارية لرجل لهما له وكانت الام للمقر له وله الولد بخلاف البينة الفاتحة
على الملك المطلق حيث يحل على الملك من الاصل يظهر في حق الزوايد وفي
قوله جدي شيخ الكسبي ان نظام الدين رحمه الله القضا بالجارية تبعا بالولد وكذلك
في الجارية لان القضا جاز كماله بخلاف الاول فانه لا يتناول الولد لانه جاز في
وهذا اذا كان الولد في يد المدعى عليه ما اذا كان في ملك الآخر بان ياعه من
تحت القضا اختلف المشايخ فيه فهذا في القضا اما في البيع هل يدخل الولد تبعا
بان اشترى بقره لهما ولم يذكر الولد وقت البيع ذكر في تهذيب القضا مشي ان
كان الولد رضيعا يدخل والاولى وهكذا في قوله براء بن البراء الفضل له وقيل
لا يدخل من غيره ذكر سواء كان رضيعا او لم يكن وهو الصحيح في بيع ان كان
لا يدخل الولد ان كان رضيعا قال بعض الفقهاء وهم اجماعه انه ان بوا القضا
وفي الغصن قبا س قول ابي حنيفة لا يدخل وعنه قبا س قولهم يدخل ان كان
رضيعا ولو اشترى جارية عارية لا يدخل ثياب مثلها في البيع لان الجارية لا تبيع
عارية عادة بخلاف الجارية لانه يباع عارية فلا يدخل المهر وعنه ان بالذكور اذا
كان الجارية المهر وعنه وقت البيع في جرحه ذكر في شهادات الخط اذا شهدوا

ان جميع ما في قرية خاتم من الدور والرضاب وغير ما في من حرمه من القلعة
 برات من جهة هذا المدعى لا وارث له غيره ان كان الشهود يعرفون احد ذاك
 جازت شهادتهم وان كانوا يعرفونها لا يجوز شهادتهم لانهم شهدوا بالجهل لا بالشهادة
 ان كانوا يعرفون احد ذاك لا يخلو له ادعاء الشهادة وان عرفوا ان انهم لم يشهدوا
 بها فاعتصموا بقول شهادتهم وهو لا يوجب دحضهم ولا يوجب ابطالها ولو شهدوا
 في دار بهذا ولم يجروا من اى موضع الى اى موضع من الشهادته باطله ولو شهدوا
 ان غضبوا او هذا او خلا في بناءه قضيت عليه بالقبضه ونحوه من المنطق او كان في
 برى رجل وبين حدوده ما هو موضوعه وجده واليه وكان في تلك عند القاضي خلى قاما
 من عند جبال المدعى بشهود شهودا على المدعى عليه بعد ما قام من عند القاضي انه اقر
 مناعه ان الدار التي موضوعها كذا في يد المدعى قالوا اما نحن فنحن نعرف حدود
 الدار ونعرف الدار لكننا نرى هذا ولم يجز لنا اقراره فان ذلك جائز ويقتضيه الظاهر
 وهكذا ذكر المسئلة في دوى قنار فافهمنا ان ذكره قنار في شهادته ان الدار
 انها ملكه فاقام ذاك السيد بينة ان المدعى اقر ان هذا الحد وعلى ذلك الشهود لم يشهدوا
 حدودا بقول شهادتهم على المدعى لانهم لا يشهدون على الملك وانما يشهدون على اقرار
 من المدعى بذلك وبهذا يحصل الدفع وجه انهم يعرفون حدود الدار لا يعرفون شهادتهم
 على الاقرار وحسب هذا صارت واقعة الفتوى ومنع منها الشفع الا وهي الشفعة
 فاقام المشتري بينة ان الشفع اشترى هذه الدار منه وان تسليم الشفعة له وشهود
 شهودا ان الشفع اشترى هذا الحد ومن المشتري هذا بعد ما اشترىه ولم يكن احد من
 الدار ولم يعرف احد من اجل قبيل هذه البينة ينبغي ان يقتل من دفع بها وهي الشفعة
 لانهم شهدوا على اقراره ان سلم الشفعة في هذا الحد وهكذا لم يبق من جهة هذا
 ولا فيه نظر وقد قنار في شهادته ان المدعى اقر ان الدار التي موضوعها كذا في يد المدعى
 في هذا الحضر ملكه واشهدوا قالوا ان الدار التي موضوعها كذا في يد المدعى ملكه ملكه
 وشهدوا وكذا اقر شهودا ان المدعى الذي كتب في هذا الملك عليه بفتح هذه البينة

والمدعى فيه انما اشار الى المعلوم وقيل ايضا الشهود اذا شهدوا على الملك فلهذا
 انهم لم يشهدوا على ملك ابن مريشيت لكن ما جردوا على المدعى انما هو انهم لم يشهدوا
 مدعى عليه بما نحن مستل في قبيل هذه الشهادة وقيل ايضا ان المدعى في شهادته الملك
 الحد وملك القاضي عرف الحد وروى الشهود شهدوا ان هذه الدار ملك المدعى على قبيل
 لهما القاضي انما يقضي بالملك للمدعى بشهادة الشهود والقاضي انما يعرف حدود الدار
 ان يعرف الملك للمدعى ان يشهدوا بشهادتهم على الملك به وان ذكر المدعى
 مقبولة وذكرها ايضا الشهود وان كانوا يعرفون الحد الرابع ينبغي ان ذكره القاضي
 يقضي بشهادتهم ان ذكرنا في حدوده كافيجوا القضاء بقول الشهادته وفي شهادته
 فتاوى القاضي عليه الدين اذا شهد الشهود وروى به ان قالوا يعرفون الدار وتقف على
 حدودها هذا شهادتنا اليها لكن نعرف اسم الحد وان القاضي يقبل ذلك منها فاعلم
 ويشهد على المدعى والمدعى عليه اسبغوا له بيقض الشهود على الحد وبجمله اسبغوا
 قنار في قبضه عليها وقال هذه حدود الدار التي شهادتها بها لهما المدعى ان القاضي
 ويشهد الا ميثان انها وقفا وشهدا لاسما والحدود في قبض القاضي بالدار التي شهدا
 بشهادته وتسمى كذا في الفتوى والحدود انبثت جميع الشهادات ولو شهدوا ان الشفعة
 كذا في حله كذا في حقه من اقرارهم من فدان القلعة في يدي المدعى عليه هذا الحد
 المدعى ان لا تعرف حدوده ولا تقضي عليه فقال المدعى انما انبثت بشهادته من
 آخر من يوثق من حدود هذه الدار والله يشاهد من يشهد ان الحد وبذلك اختلف
 جواب هذه المسئلة في الشفع وذكر في قبضها ان القاضي يقبل ذلك ويجزم به المدعى
 كما في المسئلة الاولى وذكر في بعضها ان لا يقبل لان الشهادة الاولى في هذه المسئلة
 ليست بحجة اصل ببولت الشهادة الثانية وكان وجودها وغير ما سوا ذلك الا ترى
 وانما هي حات والحدود انبثت جميع القنار في يدي هذا وذكر في المدعى ان المقيمتان
 هذه المسئلة في شهادته وقال اختلفت الزوايا في هذه المسئلة والحدود انما يقبل
 ان يجر الشهادته قالوا ان يكون في هذا الوجه فان اقر شهادته بالبيع في البلدة

والدفع او الحكم في السواد فاما ان كان الشهود او يعرفون حدود المبيع ولكن سموا
ذكر الحدود فثبتت على تلك الحدود والمذكورة في البيع وان كان يملكون الحدود
حقيقة وذكر ايضا في شروطه ولو قال الشهود ونحن نشهد ان الدار التي في كورة كذا
في كذا كذا تملك هذا المبيع وحده وكذا لا نعلم اسم المالك فثبت الملك
انما انما يشاهد ان على الحدود فثبتت له هذه الشهادة لا تميز بين
بالمالك لم يشهدوا المالك واحد من الذين شهدوا بالمعنى يشهدوا بالمالك فثبتت
بالا شاهدوا فثبتت له الدار والمعرفة حصلت بالاشارة بدون ذكر الحدود
وذكر ايضا في شروطه اذا شهد شاهدان بملكية حرة ورجل واحد شاهدوا على الحدود
وتقبل شهادة كل الفرقين وكذا لو شهد شاهدان على المبيع والسبب في بقاءه
شهادة اثنان ان كانا من ذلك المسمى والنسب تقبل شهادة كل الفرقين في ذلك
وشهادة الذين ادعى ضيعة وذكر حده واداه شهود وان الضيعة التي حدها كذا
ملك المالك لكن لا بد من اى موضع يسمع هذه الشهادة والفرق بين المالك
البيعة ان الضيعة التي شهدت له الشهود في موضع كذا وانما هذه فاما اقام البيعة
يقض له وذكر في الغدة اوى واما فقال له القاضي هل تعرف حده والدار قال نعم فاد
ويعين الحدود ولا يسمع ولو قال لا تعرف اسمي المالك ان معنى اسمي المالك وسمي ذكره
المرارة الثانية سبع وبعض مسائل عند المحققين في هذه الشهادة على ايدى الضار في
كثرتها على التمام في آخر مسائل دعوى الخارج مع ذي اليد في نظر ثمة لا محالة او سيجي
وقال اعلم **الفصل الثاني عشر** في الاختلافات بين الدعوى والشهادة وفي
اختلاف اقتسامها بين ما يتعلق بذلك ذكره في شهادات المحيط اوى واداه يرى جمل
بسبب نحو الشراء والبراء وما اشبه ذلك واما اقامة البيعة على مطلق الملك لا تقبل
وهذا اذا ادعى المشتري رجل يعرف ان يقول شترتها من فلان فلان فثبتت
انما ادعى الشراء من مجهول ان يقول شترتها من مجهول من جهة ثم اقام البيعة على
الملك المطلق تقبل ان الشراء فيه انما صار حقا بالملك لا يعلم ان هذا هو

لم يبيع منه لانه وقع لمجهول والدار للمجهول المطلق فصار كان لم يبيع الشراء هناك
يقبل البيعة على الملك المطلق كذا ايجازا وكذا اى رشيد الدين في فتاواه واما
وتقبل لا يقبل هذه الشهادة وان ادعى الشراء من مجهول ان هذه شهادة بزيادة
انما لا يجوز للمدعى ان يقبل قوله ان ادعى الشراء فثبت ان ملكه بسبب الملك له
فيه مطلق ولو ادعى الملك مطلقا وشهدوا له بالملك بالسبب يقبل انهم شهدوا
بقرائن ادعاه انهم شهدوا بذلك حادث ثم في هذه الصورة ينتج لان القاضي انما
المدعى انتمى الملك بهذا السبب فيشهدوا به او تدعى سبب ان كان اوى فثبت
السبب تقبل شراؤهم ويقض له الملك بهذا السبب ان قال اوى فثبتت انما
ان اوى بهذا السبب تقبل شراؤهم ولو ادعى الشراء مع القبض وشهدوا الملك المطلق
فيه خالف المشايخ على حسب كثرة في مسائل التناقض بعضهم قالوا يقبل
وهو الشراء مع القبض دعوى مطلق الملك لا يرى ان لا يشترط صحة هذه الدعوى
اخر من جهة ان من قال لغيره بعت منك دارا كذا وسكنه اليك مع دعواه وان
كان العبد مجهول وبعضهم قالوا لا يقبل ان تدعى الشراء مقبضة في نفسه ما في هذه
الصورة ولم تصر غير له دعوى الملك المطلق لا يرى ان لا يقض له انما لا يذكر
في المحيط وفي فتاوى رشيد الدين على لو ادعى ملكا مطلقا وشهدوا له الملك
الملك بسبب ثم شهدوا له الملك المطلق لا يقبل شراؤهم على الملك المطلق لانهم
وذا شهدوا له الملك بسبب مدعى الملك المطلق ثم شهدوا له الملك بسبب تقبل
شراؤهم لانهم شهدوا ببعض شراؤهم او لا يقبل شراؤهم قالوا ادعى الشراء
على الملك المطلق يقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على الشراء لا يقبل انهم شهدوا
مطلق الملك دعوى اوى الملك على سبيل ان حقا والشهادة على الشراء
على اوى الملك على سبيل التيقن فقد شهدوا بالكثر ما ادعاه فثبتت هذه
السلطة ليس على الشراء ادعى الشراء او ان الملك المطلق يقبل ولو ادعى الملك
المطلق ان ثم ادعى الشراء لا يقبل وذكر في المحيط ولو ادعى الملك بالكثر ما شهد

الشهود على الملك بسبب لا يقبل بخلاف ما اذا ادعى الملك مطلقا وشهدوا على
 الملك بسبب حيث يقبل ذكر رشيد الدين اذا ادعى الملك مطلقا وشهدوا
 احد الشاهدين بسبب ان هو مطلقا يقبل ويقض الملك الحادث كما اذا شهدوا
 جميعا الملك الحادث وان ادعى بسبب شهدا جميعا به والآخر مطلقا لا يقبل كما
 اذا شهدا جميعا الملك المالك كذا ذكر رشيد الدين رحمه الله وذكر في الباب
 الثاني من دعوى الكنازع لو ادعى مطلق الملك وشهد احد الشاهدين به والآخر
 بسبب لا يقبل هذه الشهادة القاضية اذا سأل عن الشهادة قبل الدعوى عن كون
 الدارية المدعاة نقالا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون يقبل
 القاضية بسا الشاهدين لا يكلف الشاهد بيان مكان ذكره لعدم منزلة في التمسك
 الا ان من قضاوى رشيد الدين ومن يترجمون كثير من المسالك في ذكر ايضا قضاوا
 ولو ادعى الملك مورثا وشهد الشهود على الملك بغير تاريخ مطلقا لا يقبل ولو شهد
 احد على الملك المورث والآخر على الملك المطلق ان ادعى المدعى الملك المورث
 لا يقبل شهادتهما وان ادعى المطلق يقبل ويقض ملك مورث ولو ادعى الشرا
 مورثا وشهدوا من غير تاريخ او على العكس او القبض مورثا وشهدوا على القبض
 المطلق او على العكس في فصل ذكر التاريخ في الدعوى وشهادة ذكر في شهادتنا
 المحيط ادعى غيبا في يد رجل انه ملكه وان صاحب اليد قبضه بغير حق منه
 شهر وشهد الشهود له بالقبض مطلقا لا يقبل شهادتهما لان شهادتهما على القبض
 مطلقا من غير تاريخ محمول على المدعى ادعى الفعل في الزمان الماضي والفعل في الزمان
 الماضي غير الغيب كما كاد ادعى على الغيب قبل منه شهر وشهدوا له بالقبض في الحال
 وكذا لو ادعى المدعى القبض مطلقا وشهدوا له بالقبض منه شهر له ادعى الفعل
 في الحال ومن شهدوا به في الماضي فدا يقبل شهادتهما لان ادعى وقف وقال ادعت
 في المطلق القبض وذلك الوقت الذي شهد به الشهود في قبض وقيل يقبل في هذا
 من غير توقف لان المطلق اكثر احوال في المورث فقد شهدوا باقلا او ارضا ملكا

فيقبل قال لو ادعى ان هذا العين له منذ سنة وشهدوا انه له منذ عشر سنين
 لا يقبل شهادتهما ولو قال بولي منذ عشر سنين فشهدوا انه له منذ سنة يقبل
 شهادتهما لانهم شهدوا باقلا او ارضا المدعى ادعى الملك بسبب الشرا منذ سنة
 وشهدوا له بالشرا من غير تاريخ فقد لا يقبل وقد قبل قبل ولو ادعى الملك الشرا
 مطلقا من غير ذكر التاريخ في الشرا والشهود شهدوا له بتاريخ سنة او ما شابه
 ذلك فقد لا يقبل وقيل يقبل هذه الجملة في شهادته است المحيط وفي الباب
 الثاني من قضاوى رشيد الدين ادعى الملك قبضت مني عشرة دنانير بغير
 حق وشهدوا على القبض يقبل ويجوز ان تدفع في الحال شهادته على القبض
 يقبل ولو قال المدعى قبضت منه شهر ولم يذكر الشهود التاريخ لا يقبل لانهم
 اذا لم يذكروا التاريخ على القبض في الحال ويادعون القبض في الزمان الماضي بلدى
 اذا ادعى الفعل في زمان والشهود شهدوا على ذلك الفعل في الحال لا يقبل انما
 الوقت في الفعل بخلاف البيع لا يتردد في اختلاف القولين لا يمنع ولو ادعى القبض
 بغير حق مطلقا وشهدوا على القبض المورث لا يقبل ايضا كما ذكرنا في فعل المدعى اذا
 لم يذكر التاريخ بجميعا كما انه ادعى القبض في الحال والشهود شهدوا على القبض بتاريخ
 سابق فلا يقبل في بابا الحادى عشر من قضاواه ادعى وارثا من ابيه اقام
 بينة على ملك مائة فشهدا احدهما على الملك المطلق للبروت وشهدا الاخر على انه
 ملكه اشتراه من فلان يقبل الشهادته على الملك المورث بسبب بغير الموت
 بالملك بسبب ويجوز على الشاهد ان تدفع القيد وكذلك لو ادعى الملك نفسه
 مطلقا فشهدا احدهما له الملك بسبب ان قوله الملك المطلق يقض له بنفس الملك
 ولا يقض له في حق الاخر ولو شهدا احدهما ان فلانا باع منه ملكا وشهدا الاخر ان
 فلانا باع مني ملكا يقبل لان القضا لا يشترط الاخبار فيه واحد او اثنين وفي
 باب دعوى الكنازع من قضاوى رشيد الدين ادعى الشرا وان من شهادته
 انه اشتراه في ان من يقبل وشهد في الكنازع لا يقبل في البيع قول ابو بكر وابنه

في مسائل عمى النكاح باق من هذا المذهب ايضا من فتاواه اذا ادعى النكاح
 مطلقا من غير تزويج وشهدوا انه تزوجها في شهر كذا لا يقبل وعلى العكس لا يقبل
 في مسائل عمى النكاح وذكر في الدعوى والعينات واذا ادعى الشهادة على ذلك الغير
 بسبب ما رواه ان يشهد بالملك المطلق لم يذكر هذا الفصل في شيء من الكتب وقد
 اختلف المتأخرون فيه على ما رواه في المصنف ان يسمه ذكره وذكر فيها في شهره في الحيط
 اذا ادعى العبد بسبب القرض وما يشهد ذلك وشهدوا له بالملك المطلق كان شمس
 الاسلام نحو ما رواه في جدي يقبل يقبل هذه الشهادة كافي دعوى العبد اذا ادعى
 بسبب وشهدوا على الملك المطلق قال وفي ان قضية مسئلة ان تدر على القول
 وذكر يشهد العبد في الباطن من فتاواه انتهى انها تقبل في شهره في الحيط
 ايضا اذا ادعى الفاء قال في شهره من غير اشتراط منه وقضيه وخمسائة شرايات
 متابع اشتراط منه وقضيه وشهدوا له بالملك المطلق تقبل الشهادة بالملك
 وذكر السبب ليس بشرط قال في هذه المسئلة تفصيل في دعوى العبد بسبب
 اذا شهدوا له مطلقا تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبكان يقضي عليهم في الميراث
 واذا ادعى على امرأة انها مكحولة ولم يبرح النكاح وشهدوا انه تزوجها او ادعى على امرأة
 انه تزوجها وشهدوا انها مكحولة قبلت الشهادة في النكاح بسبب تعيين العبد في
 المرأة زوجة وكان ذكره في ذلك سواء ذكره في شهره في الحيط وذكر في غير
 الدعوى اذا ادعى الملك في الحان شهدوا ان هذا العبد كان ملكه يقبل ان
 شهدوا وتم تثبيت الملك في الزمان الماضي ما ثبت في الزمان الا انه يحكم بمقامه عالم
 بغير الميراث قال في هذه المسئلة في ان قضية وفي ارباب المصنف في باب
 دعوى العبد من قلت في هذا اذا ادعى العبد من اجل وشهدوا بان كان عليه
 لثما وانا من مقدار زروا ورواين دعوا عليه بوجوبه من اجل ما بينه في يقبل
 هذه الشهادة كافي دعوى العبد وهذه كانت واقعة الفتوى وذكر في موضع آخر
 من شهره في الحيط اقر بين رجلين شهدوا على ان شهدوا على ان شهدوا على ان

قضيه وبنه ذكر في الواجبات ان شهادتها اذا شهدوا ان كان له عليه ان يشهد
 ان له عليه وهذا ايضا وليس له اذا ادعى العبد وشهدوا ان كان له عليه تقبل وعنه
 الشهادة وفي الباب الخامس عشر من فتاوى رشيد الدين قال في الشهادة وشهدوا
 بهذا كان ملكه يقبل بصحة كالمواثيق وشهدوا ان هذا ملكه في الحال ولا يجوز دفعه ان
 يقول امرؤ ملكك ويحيى دايد وفي الباب الرابع من فتاواه ادعى النكاح على رجل
 وقال ما اجد الشاهد بين انها امرأته وشهدوا ان هذا كانت امرأته يقبل وكذا
 لو شهدوا احد بها ان هذا الرجل اقر انها امرأته وشهدوا ان هذا كانت امرأته
 يقبل ان الشهادة على ان تزوجها كان شهادة على ان تزوجها خال لان
 ما ثبت ينبغي من ذلك في شهره في الحيط في مسئلة دعوى ملك العبد فقال
 فلذلك لو شهد احد بها ان هذا العبد ملكه وشهدوا ان كان ملكه يقبل ويقضي
 به لانها اتفقا على الملك في الحال ان احد منهما شهد له به وهذا لا يخلو
 للحال وشهدوا ان كان له ما ثبت للمشهد ولم يثبت للملك ينبغي ان
 يوجد الميراث ولم يوجد فقد اتفقا على الحال من الميراث فيقبل شهادتهما قال في هذا
 اذا ادعى ملكا مطلقا وشهدوا انه ورثه من ابيه ولم يتعوضوا الملك في الحال ان لم يشهدوا
 انه اشتره من فلان وفلان ملكه ولم يتعوضوا الملك في الحال ان لم يقولوا هو
 ملكه في الحال يقبل هذه الشهادة ويقضي بالعبد للميراث لكن ينبغي للقاضي ان
 يسأل الشهود عن ثبوت ان حرم من ملكه قال وفيه اذا ادعى نكاح امرأة بان
 قال بغير امرأته او قال بهذه منكوحتي وشهدوا ان كان تزوجها ولم يتعوضوا الحال
 بان يقول انها منكوحته في الحال تقبل هذه الشهادة قال في هذا الذي ذكرنا
 ان في الشهادة بالملك في الزمان الماضي ما اذا شهدوا بالملك في الزمان الماضي بان
 ادعى الزاني به رجل شهدوا ان الدار كذا في هذا المذهب لا تقبل ويقضي
 للمدعى بشي في ظاهر الزمان لانهم شهدوا على العبد في الزمان الماضي وقد فخره في
 بده يتبين ولا كذلك اذا شهدوا بالملك في الزمان الماضي وروى عن ابي

انه يقبل كوشهدا على اقرار المدعى عليه انما كانت في يد المدعى تقبل لو ادعى
 الملك في الزمان الماضي وشهدوا على ملكه في الحال ان قال هذه الجارية كانت
 ملكي وشهدوا انها لم تلد تقبل هذه الشهادة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 تتقبل وقال بعضهم لا يقبل وهو الصحيح وكذلك لو ادعى انها كانت له وشهدوا انها
 كانت له لا يقبل لان استوال المدعى دليل على الملك في الحال لان قابلية الملك
 في الزمان مع قيام الملك في الحال بخلاف الشاهد ان اذا استدل الملك
 في الزمان الماضي لم يستدل على الملك في الحال لان لم يجرى سوكا
 النفي في الحال وهو ان يشهدوا بما جازيا من سبب الملك بيقين ولا يشهدوا
 ايقاع الملك في الحال لان يقاتل الملك في حقه لئلا يصحاح الحال
 وانما لا يوقان بقاء الاباء كاستصحاب والشاهد قد يحضر زعم الشهادة
 باي شيء يستصحب الحال بخلاف ما لا كان لانه كما يعلم بغير يقين ادعى على
 مائة فقينة حنطة بسبب السلم الصحيح وشهد الشهود ان المدعى عليه اقران له عليه
 مائة فقينة حنطة ولم يزدوا على هذا قبل لا يقبل لانهم لم يذكروا اقراره بالسليم
 وقبل ينبغي ان يقبل لان هذا اختلاف في سبب الدين وقد ذكرنا انما اختلف
 في سبب الدين لا يمنع قبول الشهادة ولكن الاول واجه لان اختلفت
 في سبب الدين انما لا يمنع قبول الشهادة اذ اختلفت الدين باختلاف السبب
 ودين السلم مع دين آخر يختلفان كذا ذكر في المحيط وذكر القاضي ان ما علم
 الدين ان يقبلونه في سجنته اذ ادعى الدين على جرح شهده على اقرار المدعى عليه
 بالان يقبل ويكون اقامة البينة على اقرار كاقامة البينة على السبب المجهوب
 ورايت بخط من اقر بان شيخ الاسلام يروى ان الدين كان اقره فيما اذا ادعى
 الدين واقام البينة على اقرار المدعى عليه انه لا يقبل وذكر في المحيط وكو
 ادعى الدين وشهدوا له الشاهد من ان المدعى على هذا المدعى عليه هذا لا كان
 وشهدوا ان في اقرار المدعى عليه بهذا الحال يقبل هذه الشهادة وبهذا

ذكر في العدة ايضا انما يقبل في شهادات فتاوى قاضيان ولو ادعى الغا اقام
 شاهدين فشهد احدهما ان عليه الف درهم وشهد الاخر على اقراره بالفتاوى
 جازت شهادتهما بوجوب الف درهم وذكر في فتاوى رشيد الدين ولو ادعى
 الغرض وشهدوا على اقراره بالان يقبل من غير بيان السبب وذكر في شهادات
 المبسوط ولو شهد احداهما على الغرض والآخرة على اقرار المستوفى بالقرض جازت
 شهادتهما في فتاوى رشيد الدين ايضا ولو ادعى عشرة دراهم فشهدوا
 له بهذا القدر كذا وراوا ونسبت لا يثبت القرض لان القرض كما هو وانما ثبتت
 فذلك الوديعه وانما ثبتت وقيل ثبت القرض لانه وانما ثبتت ايضا
 ولو اقراد ان ثبتت بسبب القرض يقبل وفي فتاواه ايضا في الباشا في فتاوى
 ادعى قرضا على رجل وشهدوا ان المدعى دفع اليه عشرة دراهم لم يقولوا يقبل المدعى
 عليه ثبت قرض المدعى عليه كاشهادة على البيع شهادة على الشراء ويكون القول
 قول ذي اليد في قبضت البقرة انما كان ادعى انه قبضت البقرة القرض يحتاج
 الى قامة البينة على القرض وفيها ايضا المدعى عليه اذا ادعى الا يفاء شهدها
 انه قضاء دينه وانما يشهد ان رتب الدين اقر بالقبض لا يقبل لان احدهما
 شهد على الفعل والآخرة على القول وهو ان اقراره بالقبض لو شهدوا على امر واحد
 يقبل احد شاهدي القرض او شهدا به اقرضه وشهدوا ان قرضه ثم قضاء
 ثبتت القرض ولا يثبت القضاء في المحيط وذكر في تحفة القدرى ولو شهدا بالف
 فقال احدهما قضاه نصفها ثمانية تقبل الشهادة على الف ولم يسبح قول القضاء
 الا ان يشهد به الآخرة وينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالف حتى
 يقر المدعى بقض خصاله وذكر في فتاوى قاضي فاطمة فظهر الدين والشهادة
 على عقد فاهم الف على الدين والرهبة والصدقة يطل على اختلف في الزمان والحال لا يثبت
 في البيع والجاراة والصنع والمخل لا يطل على اختلف في الزمان والحال لا يثبت
 لو شهدوا على الفعل والآخرة على القول لا يقبل وذلك القرض وان كان عليه

بالقبض قال ولو شهدوا احدهما على اقراره اليوم باللف وان اقره اقراره المسجل باللف
 جازت شهادتهما وذكر في شهادات الصغرى اذا اختلف الشاهدان في الزمان
 الموضع او المكان او في الشا او في اقراران شهدا احدهما على ان يشا الا ان يكون على اقراره
 ثمان كان هناك اختلاف في الفعل حقيقة وحكمي ينع في تعرف فعل كالتبني بالانصب
 او في قول ملحق بالقبض كالكسح لثبوت فعله وهو الحضور الشهود يمنع قول الشهادة
 وان اختلف في قول كحصر الطلاق والعقاق والبيع او في فعل ملحق بقول هو
 الغرض لا يمنع القبول وان كان لا يتم القرض لا بفعل ولا تسليم لان ذلك محمول
 على قول المقرض فزنتك فصارك الطلاق والعقاق والبيع واذا شهد باليمين
 واختلف في الزمان او المكان دعي لشهادته على معارضة القبض فاشهادة
 مقبولة وكذا الشراء والصدقة والهبة لان القبض قد يكون غير مبررة ولو شهدوا
 على اقراره الواجب او المستحق او الراي بالقبض جازت الشهادة وفي آخر
 روين الجامع في الفتاوى اذا شهدا باليمين ولم يعلم قدر الدين لا يجوز كذا عن
 شيخ الاسلام على بن محمد السدي وفي فصول الفقه اذا شهد على بيع او اجارة او
 طلاق او عتاق على ما لا يترتب في مقدر البطلان تقبل شهادتهما ان كان الكسح
 فانه تقبل الشهادة ويرجع في عدم الامور المتشابهة لان قبض الكسح ايضا ثابت
 في ارباع من المشتري او في المرأة انه تزوجها وهي تجرد فتشهد شهادته
 تزوجها باللف وشهادة الواح انه تزوجها باليمين والزواج بقول الغيبين او بقول
 باللف او بقول باليمين شيئا فالكسح فانه قول به حقيقة واية برفعه لم يثبت
 ولو ادعى البيع وشهد على اقراره بالبيع والبيع واختلف في الزمان والمكان يقبل
 شهادتهما وفي باب شهادة الزوج من المبسوط والواحد على الشراء وشهد احدهما
 على الشراء والآخر على الاقرار بالشراء يقبل لان لفظ الشراء يصح في اقراره يصح
 لان ذلك قد اتفق عليه امر واحد في الصغرى ولو سكنت شهادتهما من بيان الوقت
 والمكان فسلما لهما الفرض فقال ان اقيم ذلك تقبل شهادتهما لانها لم يكن حفظ

ذلك



ذلك وذكر في باب اختلاف الشهادات من شهادات الجامع وبطلان خلاف
 بين الشاهدتين بمسألة الاختلاف بين المدعى